ائتلاف الصوامت في بنية الكلمة العربية عند اللغويين القدماء: دراسة صوتية صرفيّة

خالد محمد المساعفة

أستاذ النحو والصرف المشارك، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن

الملخص

تقوم هذه الدراسة على بيان ائتلاف الصوامت في بنية الكلمة العربية وتأليفها؛ اتكاءً على جملة من الضوابط التي استخلصها بعض المعجميين واللغويين القدماء؛ كالخليل وابن دريد وابن جني، وغيرهم.

وقد وقفت الدراسة على أبرز مسائل هذا الائتلاف والتأليف، وهي أثر المخارج الصوتية، وقوة الصامت وجَرْسه، وتقديمه على الصامت الأضعف منه، وغير ذلك ممّا يدور في محور الفصل بين الصامتين المُتقاربين، وإبدال أحدهما إلى صامت آخر أو إدغامهما... وتناولت علاقة الائتلاف بالتقاليب الصوتية، والمهمل اللغوي، والمُمات في العربية، والمُعرّبات، وزيادة الصوامت فيما يسمّى بالمجردات.

وقد انتهينا في هذه الدراسة إلى رأي يتمثل في أنَّ ما توصل إليه القدماء، واستخلصوه من ضوابط وآراء مختلفة في هذه المسألة يفضي إلى نظرية لغوية في ائتلاف صوامت البنية، ومن ثَمَّ رأينا أنّه لا بدَّ من الدّمج بين معطيات هذه النظرية وما أصَّلوه في زيادة الصوامت وتكريرها؛ لبناء ما يسميه اللغويون بالمجردات، وكان هذا الدّمج يطّرد على منهج واضح عندما عولجت هذه المجردات – نقول المجردات مجازاً – وفاقاً لنشأتها من أصول ثنائية بوسائل مختلفة.

ولا بدَّ لنا من التنبيه إلى أنَّ الدراسة توفَّرت – في المقام الأول – على بيان جهد القدماء في هذه النظرية، وأمّا ما يدور في محور حديثهم عن إحصاء الجذور وتركُّبها فلم تُعنَ به، ولم يدخل في تناولها – أيضاً – ما توصّلت إليه الدراسات الحاسوبية الحديثة من إحصاءات للجذور الواردة في معجمات العربية، وكذا لم تولِ الدراسة مزيداً من الاهتمام لما حرَّره الباحثون المحدثون في مسائل التأليف بين الصوامت، فمثل هذه الجهود تحتاج إلى مُقارانات وإفرادات موسّعة تضيق عنها هذه الدراسة وغايتها.

مقدمة

تناول الخليل بن أحمد(ت١٧٠هـ) في مقدمة معجمه" العين" مسائل مختلفة تتعلق بائتلاف الصوامت في بنية ألفاظ اللغة، فقد ذكر شيئاً من منهج ائتلافها مع بعضها، وموانعه، ولم يكتفِ بما أورده في هذه المقدمة، بل تطالعنا آراؤه في مواضع مختلفة من" العين" . والدلائل تشير إلى أنَّه كان يتحرّى عن ضوابط هذه المسألة، وتأصيلها ومعرفة مستعمل الألفاظ من مهملها، من طريق المنهج العام الذي أقام عليه معجمه؛ فهو لم يقتصر فيه على جمع الألفاظ اللغوية، ونسقها في مُؤلَّف جامع، ولكنه كان جامعاً ومؤصِّلاً في كلّ ما ذهب إليه، ولا أدلَّ على ذلك من تتبُّعِه لتصنيف الصوامت من أعمق مخارجها إلى منتهاها، وأخْذِه بتقاليب الأبنية التي رتَّبها بادئاً من الثنائي المضاعف ومنتهياً بالخماسي.

وأفاد من آراء الخليل في منهج ائتلاف صوامت البنية كثيرٌ من المعجميين واللغويين الخالفين، كابن دريد (ت٣٢١هـ) في معجمه" جمهرة اللغة" والأزهري (ت٣٧٠هـ) في معجمه" تهذيب اللغة" ، وابن جني (ت٣٩٢هـ) في مؤلَّفَيه "الخصائص" و"سر صناعة الإعراب" ، فضلاً عن جمهور من البلاغيين الذين ضبطوا فصاحة اللفظ المفرد وتأليفه، وجَرْس الأصوات بما يوافق آراء الخليل واللغويين الذين كانت لهم إضافات متباينة في هذا الموضوع.

وهذا ما يدعو إلى القول بأن مجموع الموروث من هذه الآراء يفضي إلى القول بأنَّ ثمّة نظرية في ائتلاف صوامت الأبنية عند القدماء، عمادُها ميلُ العربية إلى وضع أصول الأبنية وتأليفها على نحو يؤدّي إلى سهولة هذه الألفاظ في النطق، والحيلولة دون ثقلها، وقلة استعمالها وموتها.

وفي الدراسات الحديثة كان الاهتمام ينصبّ – في الكثير الشائع – على البنية في مستوى تألفيها الصائتي (الحركي)، أو تألفيها من الصوائت والصوامت معاً،

ونحسب أن هذا الاهتمام صار مكروراً يعاد بمسميات متقاربة، كالانسجام الصوتي، والمماثلة الصوتية، والإتباع، والمخالفة، وكراهية توالي الأمثال ... ونتاجُ هذا الاهتمام لا يكاد يأتي بمستخلصات جديدة في هذه الدراسات يمكن لها أن تُضاف إلى ما توصّل إليه مَن سبق إلى مثل هذا الدرس، كإبراهيم أنيس، وصبحي الصالح، وإبراهيم السامرائي، ومحمد الأنطاكي، وتمام حسان، ورمضان عبدالتواب، وعبد الصبور شاهين، وأحمد علم الدين الجندي، وعبد العزيز مطر...

وأمّا درسُ ائتلاف صوامت البنية فتتقاسمه بعضُ المؤلَّفات الحديثة في فقه اللغة(١)، وبعض المؤلفات التي عُنيت بنشأة المعجم العربي(٢)، وإحصاء الجذور اللغوية المستعملة وحوسبة التراث(٣)، والدراسات البلاغية التقليدية التي عُنيت بمسائل فصاحة اللفظ المفرد، وجرْس الألفاظ ودلالتها(٤).

ونجد شيئاً من هذا الدرس فيما أُلِّف في المُعرَّب والدَّخيل والمُوَلَّد(٥)، والمُمات(٦)، والإيقاع الشعري وموسيقاه(٧)، وفي المؤلفات التي عُنيت ببيان المسائل الصوتية في مؤلفات أحد اللغويين القدماء(٨). وكذا تطالع بعض الإشارات إلى مسائل الائتلاف والتأليف في المؤلفات الحديثة التي تناولت موضوع البحث اللغوي عند العرب(٩).

(١) كدراسة صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ودراسة محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية.

(٢) ومنها كتاب حسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره.

(٣) كدراسة علي حلمي موسى: إحصائيات جذور معجم لسان العرب.

(٤) منها دراسة ماهر مهدي هلال: جرس الألفاظ ودلالتها.

(٥) منها كتاب حلمي خليل: المولد في العربية.

(٦) كدراسة عبد الرزاق الصاعدي: موت الألفاظ في العربية.

(٧) من أبرزها كتاب إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر.

(٨) منها دراسة حسام النعيمي الموسومة: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني.

(٩) كدراسة أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب.

وأكثرُ علاج هذه الدراسات لهذه المسألة كان مُقتضباً، فضلاً عن ميل بعضها - في الكثير - إلى بيان أثر ركن واحد في الائتلاف، وهو تقارب الصوامت المخرجي، ولم تُعنَ كثيراً بمواضع احتمال ثقل الائتلاف، ومنهج االعربية في التخلص منه، من طريق الفصل بين الصوامت الثقيلة بصامت آخر، وبالإبدال، والإدغام، وتقديم الصامت الأقوى على الأضعف...

وما أهملت تناولَه الدراساتُ الحديثة من المسائل السابقة هو ما يجعل الدراسة التي نقوم بها مختلفةً في منهجها وأسلوبها وكثير من نتائجها عن هذه الدراسات، زيادةً على ما يميز هذه الدراسة من الغاية الرئيسة التي ترسّمتها، وهي بيان جهد اللغويين القدماء في تأسيس أصول البحث في تأليف صوامت بنية الكلمة، وفاقاً للمباحث التي رأينا أنْ تكون على النحو الآتي:

المبحث الأول: أثر التقارب المخرجي في ائتلاف صوامت البنية

المبحث الثاني: أثر صفات الصوامت في ائتلافها

المبحث الثالث: مظاهر ثقل تأليف الصوامت في البنية

المبحث الرابع: تخفيف التأليف المُستثقل

المبحث الخامس: ائتلاف الصوامت والنظرية الثنائية (تقويم وبناء).

وقد التزمت الدراسة منهجاً استقرائياً يقوم على تحليل الآراء المذكورة في هذه المسألة في المعجمات اللغوية، ومؤلفات اللغة المختلفة، وكانت الضرورة تدفع إلى وضع هذه الآراء في إطار تاريخي يسمح بمراقبة نشأة أبنية العربية وتطورها، وينأى بها عن الوصف المجرد، والمداخلات التقليدية المكرورة.

المبحث الأول: أثر التقارب المخرجي في ائتلاف صوامت البنية

العلاقة بين المخارج والأصوات الصامتة من أصول النظام الذي يقوم عليه تأليف البنية الصوتي للكلمة العربية؛ فالبنية أياً كانت هي مجموع أصوات (صامتة وصائتة) صادرة عن مخارج معينة، والعلاقة القائمة بين المخارج وأصواتها تجيزُ أنماطاً متعدِّدة من التأليف بين الصوامت؛ لأن عدد الأصوات التابعة لمخرج ما يمكن أن يكون أكثر من العدد المستعمل في أي لغة؛ اتكاءً على أنَّ في المخرج الواحد مناطقَ لم تُوظَّف في إنتاج الأصوات، وكذا لأنَّ تأليف البنية محكوم بتوسُّع يصعب حصره نظرياً؛ فالأصل أنَّ أيّ صامت يأتلف مع غيره من الصوامت التي من مخرجه ومع صوامت من غير مخرجه.

بيد أنَّ هذا التوسع في التأليف لا بد له من قيود تضبطه، فقد تكون اللغة ـ وهذا يحتاج إلى اختبارات صوتية دقيقة ـ استغلت الجزء الذي ينتج أخفَّ الأصوات في كل مخرج، مع ما نعرفه من أنَّ المخارج أُعدّت للقيام بوظائف مختلفة، فالأسنان تقطع الطعام وتنتج الأصوات اللغوية أيضاً... ومن قيود التأليف وضوابطه أنَّ اللغة اختارت تأليف أبنية لا يتجاوز عدد صوامتها الخمسة فيما يسمونه بالمجرد، وأعرضت من جهة أخرى عن التأليف بين الأصوات اللغوية كلِّها، وقصرت ذلك على ما يخفُّ نطقاً أو يمكن نطقه ولو بشيء من الكُلْفة، وإن لم تستطع إلى ذلك سبيلاً أهملته إلى حدّ الموت أحياناً.

وفي العربية ملامح ظاهرة تبيّن طبيعة تأليف البنية الصامتي بيّنا في هذا المبحث منها ما يتّصل بالصوامت المتقاربة في المخرج على النحو الآتي بيانه:

أولاً: مخارج الأصوات الصامتة

لم تكن المخارج وأصواتها الصامتة وترتيبها موضعَ اتفاقٍ مطلق بين القدماء والمحدثين، بل في هذه المسألة شيء من الاختلاف الذي فُصِّل في كثير من

الدراسات الحديثة التي عُنيت بالأصوات اللغوية المجردة، والمصطلح الصوتي، وغيرها... فالمخارجُ وأصواتها الصامتة جاءت في مقدمة معجم" العين" للخليل على النحو:

ع ح ه خ غ حَلْقيّة ، ق ك لَهَويتان، ج ش ض شجْريّة من شَجْر الفم، أي: مَفرج الفَم، ص س ز أَسَليّة، مبدأها من أَسَلة اللّسان، وهي مُستدَقّ طرف اللّسان، ط د ت من نطع الغار الأعلى، ظ ذ ث لِثَويّة، ر ل ن ذَلَقيّة ، مبدأها من ذَلَق اللّسان، وهو تحديدُ طَرفَي ذلق اللّسان، ف ب م شَفَويّة، ي و ا أ هوائية في حَيِّز واحد، لأنّها لا يتعلّق بها شيء[1]. وفي موضع آخر ذكر الخليل أن مخرج الهمزة من أقصى الحلق[2].

وعليه فليس من الدّقيق ما ذكره رمضان عبد التواب من أن الخليل لم ينسب الهمزة إلى مخرج معين[3].

وقد ذكر سيبويه (ت١٨٠هـ) الأصوات الصامتة ومخارجها وترتيبها على النحو: قسم الحلق إلى ثلاثة مخارج، من أقصاه مخرج : أ ه ا، ومن أوسط الحلق مخرج: ع ح، ومن أدنى الحلق من الفم مخرج: غ خ. ومن أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج: ق. ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً وممّا يليه من الحنك الأعلى مخرج: ك. ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج: ج ش ي. ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج: ض. ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج: ن. ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر

(١) الخليل، العين، ١/ ٥٨.

(٢) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٨.

(٣) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ١٣، وبهذا الرأي أخذ عبد العزيز الصيغ، ينظر: المصطلح الصوتي، ٦٣.

اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج: ر. وممّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج: ط د ت. وممّا بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج: ز س ص. وممّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج: ظ ذ ث. ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج: ف. وممّا بين الشفتين مخرج: ب م و. ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة(١).

والناظر في منهج الخليل وسيبويه يجد شيئاً من الخلاف بينهما في ترتيب بعض الأصوات الحلقية، كالهمزة والهاء، وفي أصوات الصفير (ص، س، ز)، وغير ذلك ممّا تكفلت ببيانه بعض الدراسات الصوتية الحديثة(٢).

وأمّا مخارجُ الأصوات وعدد أصواتها وترتيبها في الدراسات الصوتية الحديثة فيمكن لنا أن نوجزها على حسب الجدول الآتي الوارد في دراسة لغانم الحمد(٣). وقد تصرفنا فيه بترتيب الأصوات ابتداء من المخرج الحَنجري حتى انتهينا إلى المخرج الشفوي، وعَدَلْنا عن بعض مسميات المخارج وتقسيماتها الفرعية:

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٣، ٤٣٤.

(٢) النعيمي، حسام، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ٢٩٧– ٢٩٩.

(٣) الحمد، غانم قدوري، المدخل إلى علم أصوات العربية، ١٩١.

ت	المخارج	تمام حسان	محمد الأنطاكي	عبدالتواب رمضان	كمال بشر	عبدالصبور شاهين	سلمان العاني	غانم قدوري الحمد
١	حنجري	ء هـ	ء هـ	ء هـ	ء هـ	ء هـ	ء هـ	ء هـ
٢	حلقي	ع ح	ع ح	ع ح	ع ح	ع ح	ع ح	ع ح
٣	لهوي	ق غ خ	ق	ق	ق	ق غ خ	ق غ	ق
٤	طبقي	ك	ك غ خ	ك غ خ	ك غ خ و	ك و	ك خ	ك
٥	غاري	ش ج ي	ش ج ي	ش ج ي	ي	ي	ش ج ي	ج ش ي
٦	غاري مُلثّى	–	–	–	ش ج	ش ج	–	–
٧	لِثَوي	ل ر ن	ل ر ن	ل ر ن	ز ص س ر	ز ص س ر	–	ل ر ن ض د ط ت
٨	أسناني لثوي	ض د ط ت ز س ص	ض د ط ث ، ز ص س	د ض ت ط ز س ص	ض د ط ت ل ن	ض د ط ت ل ن	د ض س ص ز ل ر ن	ت ط ز ص س
٩	أسناني	ظ ذ ث	ظ ذ ث	ظ ذ ث	ظ ذ ث	ظ ذ ث	ظ ذ ث	ظ ذ ث
١٠	شفوي أسناني	ف	ف	ف	ف	ف	ف	ف
١١	شفوي	ب م و	ب م و	ب م و	ب م و	ب م و	ب م و	ب م و

وكثير من الخلاف في الأصوات ومخارجها سببه أن القدماء اتّكأوا على جهدهم الذاتي في تحديدها، ولم تكن الوسائل الحديثة بمتناولهم؛ ليخلصوا إلى نتائج دقيقة لا يخالفهم فيها علمُ الأصوات الحديث.

فالدراسات الصوتية الحديثة تتفق ـ مثلاً ـ على أن الهمزة والهاء من الأصوات الحنجرية، والعين والحاء والغين والخاء من الأصوات الحلقية، أو أن الغين والخاء من الأصوات الطبقية أو اللهوية. وأمّا الألف فليست من هذين المخرجين(١). ولكن هذا الاختلاف لم يحل دون توصّل القدماء إلى نتائج مقبولة في تأليف صوامت البنية.

(١) ينظر: الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ١٩١.

ولعلاقة التأليف بالمخارج واختلافها كان المعجميون القدماء يكرّرون منهج الخليل في تصدير معجماتهم بمقدمات تبيّن هذه المسألة، ومن هؤلاء ابن دريد الذي نصَّ في مقدمة معجمه "جمهرة اللغة" على الغاية من تأليفه، بما يؤكّد أن فكرة التأليف بين الأصوات التي تقوم عليها الأبنية من أبرز ما دفعه إلى وضع هذا المعجم، يقول: " أوّل ما يحتاج إليه النّاظر في هذا الكتاب – ليحيط علمه بمبلغ عدد أبنيتهم المستعملة والمهملة – أَن يعرف الحُروف المُعْجَمة التي هي قطب الكَلام ومُحْرَنْجَمُه بمخارجها ومدارجها وتباعدها وتقاربها، وما يأتلف منها وما لا يأتلف، وعلة امتناع ما امتنع من الائتلاف، وإمكان ما أمكن"(١).

وصارت هذه المقدمات – بما اشتملت عليه من المسائل السابقة وغيرها – تغني عن بيان الأسباب في كل تأليف ممتنع وجائز في متون معجماتهم، فالخليل صرَّح بامتناع تأليف الطاء مع التاء في كلمة واحدة(٢). ولم يذكر سبب الامتناع ظاهرياً؛ لأنه استغنى عن القول بأنَّ هذين الصوتين من مخرج واحد، حين ذكر في المقدمة أنَّ (الطاء والتاء والدال) من الأصوات النِّطْعيَة(٣). وهذه الأصوات وغيرها من الأصوات الأسنانية اللِّثوية عند المحدثين(٤).

ونجد من الباحثين المحدثين مَن يعزو اختلاف مخارج الأصوات(ط، ت، د) بين الخليل والمحدثين إلى سماع الخليل من رجل أهتمَ ساقط الأسنان ينطقها: "من اللِّثَة فظنَّ أنَّ مخرج هذه الأصوات من اللثة، وليس من الأسنان"(٥). وأغرب من هذا أنه يقول بعد ذلك: " وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أنه سمع رجلاً اهتمَ ينطق هذه الأصوات نطقاً صحيحاً"(٦).

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤١.

(٢) الخليل، العين، (طس)، ٧/ ١٨٢.

(٣) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٨.

(٤) ينظر: الجدول السابق، أنيس، الأصوات اللغوية، ٦٨.

(٥) مرعي، عبد القادر، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ٥٥.

(٦) مرعي، المصدر السابق، ٥٥.

والخليلُ أشدُّ حرصاً في تأصيله موضوعاً دقيقاً – كمخارج الأصوات – من أنْ يغفلَ فيسمعَ مِن أهتمَ، فمثل ذلك لا ينطوي عليه، فكيف جاز – إذاً – أن ينطقها من مخارجها الصحيحة هذا الذي سمع منه الأستاذ رمضان؛ فيخالفه تلميذه الباحث في أمر مقطوع بالسماع؟

وقد بلغ الخليلُ مبلغاً في احتياطه لدقة المسموع أنه أشار إلى ما يمكن أن يكون عيباً نطقياً حين قال في مادة (ذعق): "الذُّعاقُ بمنزِلة الزُّعاقِ... سمعناه فلا ندري ألُغةٌ هي أم لثْغة"(١).

وهو يعني أنه روى هذه الكلمة سَماعاً، فلم يتبين له إن كان أصلها لثغة جرت على ألسنة الناس أم أنها من اختلاف اللهجات، ولو كان الناطق الذي سمع منه ألثغَ لما شككنا في أنه سيختبره في غير هذه الكلمة، فيخلص إلى صواب المسموع، وخلوّه من عارض اللثغة وعيوب النطق المختلفة.

وأمّا مّا يتعلق بانتظام أصوات العربية في مخارجها فقد رأينا أنها تتوزع بين المخرج الشفوي والحنجري، وهذه السَّعة في المخارج، وتوزع الأصوات العادل فيها يقابله في لغات مختلفة كثرة أصواتها، وحصرها في نطاق أضيق ومدارج صوتية أقصر؛ ولهذا رأى بعض الباحثين المحدثين أنّ ما اختصت به العربية من هذه العلاقة المميزة بين الأصوات والمخارج قد أدّى إلى: " التوازن والانسجام بين الأصوات، أضف إلى هذا أن العرب يراعون في اجتماع الحروف في الكلمة الواحدة وتوزعها وترتيبها فيها الانسجام الصوتي والتآلف الموسيقي"(٢).

ثانياً: التأليف بين الصوامت المتقاربة والمتماثلة

ذكر الخليل في مقدمة" العين" أنواعاً مختلفة من الصوامت التي لا تجتمع في كلمة لتقارب مخرجها، كقوله بأنَّ الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمةٍ واحدة أصليّة

(١) الخليل، العين، (ذعق)، ١/ ١٤٨.

(٢) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ٢٥.

الحروف لتقارب مَخْرجَيْهما في الحَلْق، ولكنه أجاز اجتماعهما في كلمتين، لكُلٍّ واحدةٍ منهما معنىً على حِدَة، كالذي ذكره في كلمة (حَيَّهَل) المنحوتة كما يقول من: حَيّ وهل(١).

وقد خلص ابن جني إلى أنَّ حروف الحلق: "هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعني حروف الفم"(٢). ومصطلح (حروف الفم) يتسع ليشمل الحروف (الصوامت) كلها ماعدا الحلقية؛ ولهذا فبعد أن انتهى ابن دريد من الحديث عن حروف الحلق قال: "ثمَّ حُروف الفم، فأدناها إلى الحلق القاف ثمَّ الكاف أَسفَل منها قليلاً ..." وكان أخر ما ذكره منها الضاد بقوله: "ثمَّ الضّاد من وسط اللِّسان ممّا يليه إلى الحافة اليُمْنى"(٣).

وبعض القدماء ينصُّ على أن التأليف يجوز في بعض الصوامت المتقاربة بسبب خفتها، كما يقول ابن وهب الكاتب (ت٣٣٥هـ): "حروف الشَّفة يأتلف بعضها مع بعض؛ لخفتها، وقلة الكلفة على اللِّسان فيها"(٤). ويرى أنَّ حروف المد واللين(و، ا، ي) تأتلف مع الحروف كلها في بنية الكلمة لخفتها(٥).

وأمّا الصوامت المتماثلة فقد منع الخليل تواليها في حشو الأبنية إلّا بفصل لازم بينها، أو أن يقع تواليها في لفظ غير عربي. وقد اتخذ من هذا الامتناع في العربية دليلاً على أن اللفظ أعجمي، فمن شواهده على ذلك ما أوره في مادة (دككص) بقوله: " الدَّكَكص: اسم نهر بالهند بلغتهم، ليست بعربية، ودليل ذلك أنه لا يلتقي في كلمة عربية حرفان مِثلان في حشو الكلمة إلا بفصل لازم كالعَقَنْقَل والخَفَيفَد ونحوه"(٦).

(١) الخليل، العين، ٣/ ٥

(٢) ابن جني، الخصائص، ١/ ٥٥.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٥، ٤٦.

(٤) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ٤٣٢، ٤٣٣.

(٥) ابن وهب، المصدر السابق، ٣٤٠.

(٦) الخليل، العين، (دككص)، ٥/ ٤٢٥.

وكذلك منع هذا الضربَ من التوالي في صدر الأبنية حتى وإن فُصل بينهما، إلا أن يكون اللفظ أعجمياً أو اسماً خاصاً؛ لقوله في مادة (قز): " والتقزُّزُ: التَّنَطُّس. والقاقُزَّةُ: مَشْرَبَةٌ ... ويُقال: هي أعجمية، وليس في كلام العرب مثلها ممّا يفصل بين حرفين مثلين ممّا يرجع إلى بناء ققز ونحوه، وأما بابل فانه اسم خاص لا يجرى مجرى الأسماء العوامّ"(١).

واستقراءُ الخليل الدقيق جعله ينتهي إلى مثل هذه الخلاصات التأصيلية التي يذكرها بقوله الشائع: لا يجتمع كذا... وليس في كلام العرب كذا... ومثل هذا الاستقراء الدقيق في معجمه هو – أيضاً – ما يجعلنا نقف على حقيقة تمسّكك القدماء بآرائه المختلفة، دون أن يزيدوا عليها الشيء الكثير. وكان المُنتظَر أن يولوا أنواع التأليف الصوتي وضوابطه ما يستحقّ من عناية واستقراء، بعد أن وضع الخليل أصول التقعيد لهذه المسألة.

ونخلص ممّا توصل إليه الخليل من امتناع توالي الأصوات الحلقية وغيرها في تأليف الأبنية إلى الآتي:

١. صار يحتكم إلى هذا الامتناع لردّ رواية بعض الأبيات الشعرية، كقوله في كلمة (الهَيْمَع) – بمعنى المَوْت الوَحِيّ السريع – التي وردت في البيت:

إذا بلغوا مَصْرَهُمُ عاجَلوا من المَوْتِ بالهَيْمَعِ الذَّاعِطِ

: "وبالغين خطأٌ؛ لأنَّ الهاءَ لا تجتمعُ مع الغين في كلمة واحدة"(٢).

وفي موضع آخر ذكر الخليل في مادة (هغن) تقليباً واحداً مستعملاً، وهو (هنغ) ونصّ على أمثلة معينة فُصل فيها بين الهاء والغين بقوله: "لا توجد الهاء مع الغين إلا في هذه الحروف، وهي: الأَهْيَغُ والغَيْهَق والهَيْنَغُ، والغَيْهَب،

(١) الخليل، المصدر السابق، (قز)، ٥ / ١٣.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (همع)، ١ / ١١٠. والبيت لأسامة بن حبيب الهذلي، وباختلاف يسير في روايته، ينظر: الجوهري، صحاح العربية، (همغ)، ٤ / ١٣٢٩.

والهِلْياغ"(١). وأوردَ الصاغاني (ت٦٥٠هـ) عن ابن دريد كلمة أخرى اجتمعت فيها الهاء والغين بقوله: "ابن دريد: البُهوغُ: الهُبوغُ؛ وهما النوم، يقال: هابِغٌ باهِغٌ"(٢). وهي مهملة عند جمهور المعجميين.

٢. أفاد الخليل من امتناع توالي الصوامت المتقاربة في الحكم على كون اللفظ من غير العربية، وهو ما بسطناه بإفراد لاحق، ومنه قوله في مادة (وغى): "الأواغي- تُثقَّل وتخفّف- مفاجرُ الدِّبارِ في المزارعِ، الواحدةُ: أغِيَّة، وأَغِيَة. وهو من كلام أهل السّواد؛ لأن الهمزة والغين لا تجتمعان في بناء كلمةٍ واحدةٍ"(٣).

٣. وضعَ الخليل بعض مصطلحات التأليف الممتنع في نسج الكلمة العربية، وذكر وسيلة من وسائل الخلاص منه، وهي الإبدال، ففي تأليف الضّاد مع الصّاد قال: "الضّاد مع الصّاد معقومٌ، لم تَدْخُلا معاً في كلمةٍ من كلام العَرَب إلا في كلمةٍ وضُعِت مثالاً لبعض حساب الجُمَّل، وهي صَعْفَض... فلما قَبُحَت في اللَّفظ، حُوِّلت الضّاد الى الصّاد فقيل: صَعْفَص"(٤).

وقبحُ اللفظ مصطلح تأليفي يريد به أن التأليف بين الضاد والصاد مستثقل، وإن كانت الضاد من مخرج الجيم والشين، والأصوات الثلاثة عنده من شَجْر الفم، وأمّا الصاد والسين والزاي فيسميها بالأَسَلِيَّة من مُستدَقّ طرف اللّسان(٥) والصاد والضاد من الأصوات الأسنانية اللثوية لدى المحدثين(٦).

وقد اختُلف في دلالة مصطلح(العُقْميّ) قديماً وحديثاً مع أنها واضحة، لا تحتمل لبساً ولا تأويلاً، لا من جهة الدلالة اللغوية المطّردة على عدم الإنجاب، ومنه

(١) الخليل، العين، (هنع)، ٣/ ٣٥٩.

(٢) الصاغاني، العباب الزاخر، (بهغ)، ٣/ ٥.

(٣) الخليل، العين، ٤/ ٣٥٧.

(٤) الخليل، المصدر السابق، ٧/ ٥.

(٥) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٨.

(٦) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ٤٦، ٤٧.

قولهم للعقيم من النِّساء قد عَقِمَت، ورجلٌ عقيم لا يُولَد له[١]. ولا من جهة دلالة الخليل بهذا المصطلح على اللفظ الموضوع على صوامت ثقيلة، لا تأتلف في بنية كلمة عربية ائتلافاً يسمح بتصرفها والاشتقاق منها، ويسر استعمالها. وعلى هذا المعنى الاصطلاحي جاء قول ابن منظور: "والعُقْمِيُّ العِقْمِيُ: كَلامٌ عَقيم لا يُشتقُّ منه فِعْلٌ"[٢].

وأمّا الخلاف في دلالة مصطلح العُقميّ فلخصه بعض الباحثين المحدثين، فهو الكلام العقيم الذي لا يُشتقّ منه، كما عبَّر عن ذلك الأصمعي، أو الكلام الغامض الذي لا يعرفه الناس، أو الكلام القديم الذي لا يُعرف اليوم كما روى الأزهري. وذكر ابن منظور أنَّه الكلام القديم الذي دَرَس كما روى ثعلب. وقيل: الذي لا يشتقّ منه فعل، وهو الغامض الذي لا يعرفه الناس، مثل النوادر، وقال أبو عمرو: سألت رجلاً من هذيل عن حرف غريب، فقال: هذا كلام عُقميّ، يعني أنَّه من كلام الجاهليّة، لا يُعرف اليوم. وقد استعمل هذا المصطلح أنستاس الكرملي، في التعبير عن موت كلم العربيّة، وأخذه عنه الصّاعدي وعدَّهُ من مرادفات المُمات. وهو وإنْ كان يلتقي مع المُمات في بعض دلالاته، غير أنَّه إلى النوادر والغريب أقرب؛ لأنَّ استعماله بمعنى الغريب والنادر والغامض لا يقلّ عنه في المُمات[٣].

ومن المصطلحات الدالَّة على تأليف البنية: المَزْجُ، وقد ذكره ابن دريد[٤] وابن جني[٥] فضلاً عن مصطلحات شائعة من قبيل: الاجتماع والتأليف والتركيب، ويسميه بعض المحدثين بالنَّسْج الصوتي[٦].

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (عقم)، ١/ ١٨٩.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، (عقم)، ١٢/ ٤١٤.

(٣) الفقراء والروابدة، الفعل المات، ٤٥.

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٩.

(٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٨١١.

(٦) الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ١٧٥ – ١٧٧.

٤ . أفاد البلاغيون من نظرية التأليف بين الصوامت التي بيّن الخليل أبرز أصل فيها، وهو استثقال اجتماع الأصوات المتقاربة أو امتناعه في كثير من الحالات. فقد تحدث الرُّمّاني (ت٣٨٦هـ) عن انتقال متّسق من صوت إلى آخر في تأليف البنية الصوتي، وهو في حقيقته انتقال منتظم من مخرج إلى آخر؛ لأنّ ما يُعنى به هو اللفظ البلاغي المستعمل دون المهمل، أو الثقيل نطقاً، يقول: "وأمّا الحسن بتأليف الحروف المتلائمة فهو مدرك بالحس وموجود باللفظ، فإن الخروج من الفاء إلى اللام أعدل من الخروج من اللام إلى الهمزة، لبعد الهمزة من اللام..."(١).

٥ . خلص ابن جني في كتابه "سر صناعة الإعراب" إلى أن الحروف في تأليف الأبنية تكون على ثلاثة أقسام: القسم الأول يضمّ تأليف المتباعدة، وهذا أحسن الأقسام الثلاثة، والثاني يضمّ تضعيف الحرف نفسه، وهذا يلي القسم الأول في الحسن، والثالث: يضمّ تأليف المتجاورة في المخرج، وأمثلة هذا التأليف مرفوضة أو قليلة الاستعمال، وهي دون أمثلة القسمين السابقين في الحسن(٢).

٦ . أفاد السبكي (ت٧٧١هـ) من فكرة التأليف في تأصيله رتب فصاحة اللفظ المفرد، فهذه الرُّتَبُ – كما يذكر – مُتَفاوتة؛ لأنَّ الكلمة تخفُّ وتَثْقُل بحَسب الانتقال من حَرفٍ إلى حرف لا يُلائمه قُرْباً أو بُعداً، وأمّا تأليف الأبنية الرباعية والخماسية فتنطبق عليه تقسيمات الثلاثي، زيادة على ضوابط مختلفة كان الخليل قد توصّل إليها من قبل.

ففي كتابه "عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح" ذهب إلى أنَّ للكلمة الثلاثية اثني عشر تركيباً: الأول الانحدارُ من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو (ع د ب). الثاني الانتقالُ من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط نحو (ع ر د).

(١) الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ٧٢.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢ / ٨١٦.

الثالث من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى نحو(ع م هـ). الرابع من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو (ع ل ن). الخامس من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو (ب د ع). السادس من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط نحو (ب ع د). السابع من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى نحو (ف ع م). الثامن من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو (ف د م). التاسع من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو (د ع م). العاشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو (د م ع). الحادي عشر من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو (ن ع ل). الثاني عشر من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو (ن م ل)[1].

وتوصّل إلى أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالاً ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى، ثم من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط[2]. وهو يشير إلى االتركيب الأول (ع د ب) والعاشر (د م ع) والسادس (ب ع د). ويأتي بعد هذه التراكيب الثلاثة تركيبان متساويان في الحسن وكثرة الاستعمال، وهما ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى، وكان القياس يقتضي أن يكون أرجَحَهما ما انتُقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى[3].

وهو يقصد بذلك التركيب الخامس (ب دع) والتاسع (د ع م)، ومعنى القياس – هنا – أن يكون التاسع هو الأرجح في الاستعمال من الخامس؛ لأنه يشتمل على التأليف (من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى)، وفيه يتباعد تأليف الأصوات الثلاثة (د ع م).

ويذكر أنّ أقلّ التركيبات استعمالاً هو السادس، أي (ب ع د)، يقول: "وأقل

(١) السبكي، عروس الأفراح، ١ / ٧٣، ٧٤.

(٢) السبكي، المصدر السابق، ١ / ٧٣، ٧٤.

(٣) السبكي، المصدر السابق، ١ / ٧٤

الجميع استعمالاً ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط، هذا إذا لم ترجع إلى ما انتقلت عنه، فإن رجعت فإن كان الانتقال من الحرف الأول إلى الثانى فى انحدار من غير طَفْرة – والطّفْرة الانتقال من الأعلى إلى الأدنى أو عكسه – كان التركيب أخفّ وأكثر، وإن فُقد بأن يكون النقل من الأول فى ارتفاع مع طفرة – كان أثقل وأقلّ استعمالاً، وأحسنُ التراكيب ما تقدمت فيه نقلة الانحدار من غير طفرة، بأن ينتقل من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى، أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط، ودون هذين ما تقدمت فيه نقلة الارتفاع من غير طفرة"(١).

وكان لتمام حسان وقفة عند نصّ السبكي السابق عندما تناول موضوع المجاورة السياقية، فذكر – ابتداء – أنّه: " ليس كلّ حرف صالحاً لأن يجاور كلَّ حرف آخر في المقطع، وشكل المقطع، ومخارج الحرف وصفاته..."(٢).

ورأى أن مقاييس الدّنو والعلوّ والتوسط اعتبارية بالنسبة إلى المخارج في حروف الكلمة في الجهاز النطقي، وقد وسَمَ هذه المقاييس بالوضوح النسبي، باستثناء المثال الرابع (علن)، لأنّ مَخْرج اللام والنون واحد، واختلافهما في الصفة، فالنون يجري الهواء معها في الخياشيم، وهي أوغل من جانبي اللسان، بخلاف اللام التي يجري هواؤها من جانب اللسان وأبعد. ويأخذ على السبكي في المثال الثاني ذهابه إلى أن الراء أدنى مخرجاً من الدال، والعكس هو الصحيح، وعليه فمن الصواب أن يكون المثال(ع ب د) لا (ع ر د)(٣).

ويخلص من ذلك كلّه إلى أنّ هذا الضرب من التأصيل ليس هيِّناً يسيراً، يقول: "هذا مثال من أمثلة دراسة المجاروة في السياق، على طريقة اللغويين من العرب، وهو مجهود ليس باليسير الهيِّن، وإن كان غير محدد الدلالات الاصطلاحية. على

(١) السبكي، المصدر السابق، ١/ ٧٤

(٢) حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٦٣.

(٣) حسان، المصدر السابق، ١٦٨.

أن هذا الموضوع بحاجة إلى دراسة أوسع، ومجهود أضخم؛ لأن فيه الكثير من أسرار اللغة العربية التي لا تبديها الدراسات التقليدية الشائعة في النحو والصرف والبلاغة"(١).

أمّا محمد الأنطاكي فقد تناول شيئاً من التأليف الصوتي بمسمى (أنواع النسج الصوتية في العربية)، وأشار – باقتضاب – إلى منهج الخليل الإحصائي الذي يفهم منه أن لنسج البنية الصوتية ضوابطَ، ولم يبيّن الأنطاكي من أين تأتّى منهج الإحصاء هذا، ولا نوع الضوابط عند الخليل، فصار إلى بيانها من طريق ما أثبته الجواليقي في كتابه " المُعرَّب"، ومن تقسيم السبكي السابق(٢). وانتهى من ذلك إلى أنَّ:" الدراسة المتعمقة للنسج الصوتية لا تزال تنتظر من يقوم بها، ولكن القدماء من النحويين واللغويين لهم بعض الملاحظات في هذا الشأن، وهي على جانب كبير من الأهمية، على الرغم من قلتها"(٣).

وحاجتنا إلى هذا الضرب من الدراسات غير مشكوك فيها، ولكن الأنطاكي أغفل ما ذكره القدماء في التأليف من مسائل تتعلق بالصفات الصوتية، وتقديم الأقوى من الصوامت على الأضعف، والفصل بينها، وهذا من نقص الاستقراء لجهد القدماء في هذه المسائل، وهو جهد يتجاوز اختصاره في بعض ملحوظات ذكرها.

ثالثاً: التقليب الصوتي والمهمل

تُعدّ فكرة التقليب الصوتي في معجم "العين" موطناً صالحاً لتعقب أنماط التأليف بين الصوامت، ما كان من هذا التأليف مقبولاً أو مستثقلاً، أو مرفوضاً مهملاً؛ فقول الخليل في أول الثنائي المضاعف إنَّ: "العين لا تَأْتَلِف مع الحاء في

(١) حسان، المصدر السابق، ١٦٩.

(٢) الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ١٧٥ – ١٧٧.

(٣) الأنطاكي، المصدر السابق، ١٧٥.

كلمة واحدة لقُرْب مخْرَجَيهما"(١). يعني إهمال الثنائي (عحَّ) ومقلوبه (حعَّ) ولا يعني انتفاء استعمال هذين البناءين المضاعفين فحسب، بل هو دليل على عدم استعمال أيّ بناء يشتمل على هذين الصامتين من الثلاثيات حتى الخماسيات، وهو ما يؤكده الخليل بقوله: " لم تأتلف العينُ والحاءُ مع شيء من سائر الحروف إلى آخر الهجاء فاعلمْه، وكذلك مع الخاء"(٢).

وهذا دليل على الاستقراء الدقيق الذي أوصل الخليل إلى أنَّ إهمال المادة الثنائية المؤلفة من صامتين يمتنع تأليفها معاً سيفضي إلى إهمال أي بناء من الثلاثيات حتى الخماسيات إذا اشتمل واحد منها على هذين الصامتين.

وقد لا يصرح الخليل بإهمال مادة ثنائية؛ لأنه يكتفي بذكر المستعمل منها بعد التقليب، كقوله: "باب الراء والنّون: ر ن مستعمل فقط رن: الرَّنّةُ: الصَّيْحةُ الحَزينةُ ..."(٣) ويعني هذا أن المادة الثنائية (نر) مهملة. ومن السهل علينا الخلوص إلى موجب إهمالها؛ لأن الخليل عدَّ الأصوات الثلاثة (ر ل ن): "ذليقة تخرج من ذَلْقَ اللسان من طَرَف غار الفم"(٤). وهي من الأصوات اللِّثوية في الدراسات الصوتية الحديثة(٥). وقد أشار إلى امتناع تقدم النون على الراء في موضع آخر بقوله: "وليس في كلام العرب... كلمة صَدْرُها (نر)، وليس في شيء من الأَلْسن ظاء غير العربية، ولا من لسانٍ إلا التَنُّور فيه تَنُّور"(٦).

وقد تبيّن لنا أنّ معجمه" العين" اشتمل على تأليف مكوّن من (ن ر) في كلمة ثلاثية واحدة أوردها في مادة (حنر) بقوله: "الحِنَّوْرةُ: دُوَيْبّة دَميمة يُشَبَّهُ

(١) الخليل، العين، ١/ ٦٠.

(٢) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٩٦.

(٣) الخليل، المصدر السابق، (رن)، ٨/ ٢٥٤.

(٤) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥١.

(٥) عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة، ٤٧.

(٦) الخليل، العين، ١/ ٥٣.

بها الإنسانُ فيقال: يا حِنوَّرة. وفي الحديث: لو صَلَّيتم حتى تكونوا كالأوتاد أو صُمتم حتى تكونوا كالحَنائر ما نفَعَكم إلا بنيّةٍ صادقة وورَع صادق. والحَنيرة: العَقْدُ المضروب، وليس بذاك العَريض، تقول: حَنَرتُ حَنيرةً، إذا بَنَيتَها. والحَنيرةُ: مِنْدَفة النِّساء للقُطن"(١).

وفي مادة (حَنَرَ) ذكر ابن فارس (ت٣٩٥هـ) ما نصه: "الحاءُ والنّون والرّاء كلمةٌ واحدة، لولا أنّها جاءت في الحديث لَما كان لذِكْرها وجْهٌ. وذلك أنَّ النّون في كلام العرب لا تكادُ تَجيءُ بعدها راءٌ. والذي جاء في الحديث: لو صَلَّيتم حتّى تصيروا كالحَنائر. فيقال: إنّها القِسِيُّ، الواحدةُ حَنِيرَةٌ" ولهذا نرى ابن فارس يوجّه هذا الالتقاء بإبدال الراء من الواو أو الياء، وهو ما يعبّر عنه بالإلصاق، يقول: "ومُمْكِنٌ أَنْ يكون الرّاءُ كالمُلْصَقة بالكلمة، ويَرجِعُ إلى ما ذكرناه: مِن حَنَيتُ الشّيءَ وحَنَوتُه"(٢).

وذكر ابن القطاع (ت٥١٥هـ) الفعل (حنر) بقوله: "وحَنرَ القُطْنَ حُنوراً نَدَفَه، وحَنرَت الحَنيرة، وهي الحَنيَّة المعقودة"(٣).

غير أننا إذا عدنا لرأي الخليل السابق، وهو أنه لا يوجد: "كلمة صَدْرُها نر" لرأينا أننا لا نستدرك عليه بالفعل (حنرَ) الذي رأيناه مستعملاً؛ لأنه قيَّدَ وقوع توالي النون والراء في صدر الكلمة. وهذا المثال يُظهر براعة الخليل ودقة استقرائه لأنماط التأليف في العربية؛ لأن التوالي بينهما في الفعل (حنر) لم يقع صدراً.

ولا يخفى على الناظر في منهج الخليل المتعلق بالتأليف الصوتي أنّه يترك التفاصيل التي يستطاع تبيُّنُها بيسر، ويمضي إلى تأصيل القواعد الكليّة؛ ولهذا كان اللاحقون يتوقفون عند السرّ في وجوب تقدم الراء على النون في مستعمل

(١) الخليل، المصدر السابق، (حنر)، ٣/ ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (حنر)، ٢/ ١١٠.

(٣) ابن القطاع، كتاب الأفعال، ١/ ٢٢٨.

الأبنية، وقد أدّى هذا إلى ما يُعرف بتقديم الصامت الأقوى على الأضعف. وسيأتي بيان هذه المسألة لاحقاً.

ويذكر الخليل معاني الأبنية الثلاثية كلها، إذا كانت تقليباتها الستة مستعملةً، كاستعمال تقليبات العين والصاد والراء: (ع ص ر، ع ر ص، ص ع ر، ر ع ص، ص ر ع، ر ص ع)[1] فاستعمال هذه التقليبات الستة دليلٌ على أنَّ التأليف بين الأصوات الثلاثة السابقة مقبول في العربية غير مُستثقل، ومسوّغ ذلك هو تباعد مخارج هذه الأصوات، وإنْ لم يصرح الخليل بهذا المسوِّغ.

ونرى أنه حين ينضم إلى تأليف الصوتين المتقاربين صوتٌ ثالث مستثقل بسبب بعد المخرج، أو بسبب صفة صوتية مستثقلة فيه فإنّ التقليبات تُهمل كلها أو يستعمل منها واحد تأليفُه – في الكثير – أخفُّ من الخمسة المهملة في المادة الثلاثية نفسها. وحينئذٍ كان الخليل يكتفي بذكر التقليب المستعمل دون المهمل، كقوله في باب العين والهاء والكاف: "هـ ك ع يستعمل من وجوهها هكع... يقال: هَكَعَ يَهكَعُ هُكُوعاً: أي: سكن واطمأنَّ. قال الطِّرِمّاح:

ترى العِين فيها من لَدُنْ مَتَعَ الضُّحى

إلى اللَّيل في الغَيْضاتِ وهي هُكوعُ "[2]

فهذا كلّ ما ذكره في هذه المادة من معانٍ وتقليباتٍ مستعملة، ومن ثمَّ فنصُّه على استعمال (هكع) فحسب يعني أن خمسة تقليبات أُهملت، وهي: هعك وعهك، وكعه، كهع، وعكه.

وإهمالُ هذه التقليبات يفسّرُه اشتمالها على الصوت الحنجري الثقيل (الهاء) والصوت الحلقي (العين)، دون فاصل بين هذين الصوتين، ويدلّ على ذلك أنه

(١) الخليل، العين، ١/ ٢٩٢.

(٢) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٩٨.

حين فُصل بينهما بالكاف صار البناء (هكع) من المستعمل غير المهمل. ولكنَّ إهمال خمسة من تقليبات مادة(عهك) يقودنا إلى ضمّ صوت الكاف إلى جملة الأسباب التي أفضت إلى كثرة الإهمال، فهي من الأصوات الطبقية، زيادة على أنها من الأصوات المهموسة، والتقليبات السابقة جمعتها مع الهاء المهموسة، وهذا ممّا يُستثقل نطقُه في التأليف، نعني اجتماع صوتين مهموسين أو أكثر.

ونلحظ أنَّ المستعمل من التقليبات يطَّرد بإطِّراد خفة الصامت الثالث الذي يأتلف مع العين والهاء؛ ولهذا نجد ثلاثة تقليبات مستعملة مع الميم الخفيفة، وهي الواردة في قول الخليل: "باب العين والهاء والميم (ع هـ م، ع م هـ، هـ م ع) مستعملاتٌ"(١).

وقد استطاع الخليل بهذه التقليبات أن يتعقّبَ تأليف الأصوات التي من مخرج واحد ويختبرَ تأليفها مع ما يليها من أصوات المخرج المجاور له، وهذا المنهج يتضح في الأصوات(ق، ك، ج) وقوله فيها: "القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة ... وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلف"(٢).

وعدم الاجتماع والتأليف يشمل تقليبات الثنائي، مثل: قك وكق، وجك وكج... وهذا ينطبق على الأبنية الثلاثية حتى الخماسية؛ فإن ورد ما يخالف ذاك نصَّ عليه، وصرح بعلته أو أومأَ إليه، ومن ذلك قوله في موضع آخر: "القاف والكافُ لا يأتَلفان، والجيم لا تأتلف معهما في شيء من الحروف ... ولا تأتلف مع القاف والجيم إلا جِلَّق، ومع السين إلا جَوْسَق. وجِلَّقُ اسم موضع"(٣).

والعلة العامة التي منعت التأليف وإن لم يصرح بها – هي أن الصوتين (ق، ك) من الأصوات اللّهَوية، ويأتي بعدها في المخرج الأصوات (ج، ش، ض) وهي من

(١) الخليل، المصدر السابق، (عهم)، ١/ ١١٠.

(٢) الخليل، المصدر السابق، ٥/ ٦.

(٣) الخليل، المصدر السابق، ٥/ ٣٢.

شَجْر الفم[١]. وحين اجتمعت في (جِلَّق) ذكر الخليل أنه اسم، ولم يذكر في هذا الموضع أن (جوسق) اسم، ولكنه في موضع آخر ذكر أن الجوسق القصر، وهو من الألفاظ الدخيلة[٢].

ومن منهج الخليل في نسق الأبنية في أبوابها أنه يبدأ بالحرف الأول في الترتيب الصوتي مع ما يليه؛ فإن وجد الأبنية قد أهملت توقف عند أول حرف اجتمع منه تأليف مع سابقه، على نحو قوله: العين مع القاف وما قبله مهمل[٣]. وهذا يدل على أنَّ العين الحلقية لم تأتلف مع الأصوات الحلقية (ح ه خ غ) التي تسبق القاف اللَّهَوية، مع علمنا بأن الخليل رتب الهاء بعد الحاء.

وأهمل الخليلُ تقليبات الرباعي والخماسي ولم يذكر إلا المستعمل، فلهذا الرباعي: "أربعة وعشرين وَجْهاً يُكتَب مُسْتعْمَلها. ويُلغى مُهْمَلها، وذلك نحو عبقر تقول منه: عقرب، عبرق، عقبر، عبقر، عرقب... والكلمة الخماسية تتصرّف على مائة وعشرين وجهاً... يُسْتَعْمَل أقَلُّه ويُلغى أكثره. وهي نحو: سَفَرجل، سفرلج، سَفجرل، سجفرل..."[٤].

رابعاً: توظيف التقاليب البلاغي واللغوي

تأثر اللّاحقون من علماء البلاغة والبيان واللغة بفكرة التقاليب على النحو الآتي إيجازه:

١. لعلَّ الجاحظ (ت٢٥٥هـ) أول المتأثرين بفكرة التقاليب الصوتية، في سياق توطئته لدرس النصوص الأدبية الفصيحة، لما لزمه فيها من حديث عن تمايز الألفاظ في التأليف الصوتي، وما ينبني عليه من بلاغة اللفظ المفرد. فهو يقول بعد

(١) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٨.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (جوسق)، ٥/ ٢٤٣.

(٣) الخليل، المصدر السابق، (عق)، ١/ ٦٢.

(٤) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٩.

أن استوفى الحديث عن منهج اقتران الألفاظ مع بعضها: "فأمّا في اقتران الحروف فإن الجيم لا تقارن الظاء ولا الطاء ولا الغين بتقديم ولا بتأخير. والزاي لا تقارن الظاءَ ولا السين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا بتأخير. وهذا باب كبير..."(١).

فعدم اجتماع هذه الأصوات مع بعضها دليل الإهمال والاستثقال، وإن اجتمع منها شيء في كلمة فلن يكون ذلك ممّا يُسبغ على هذه الكلمة المفردةِ بلاغةَ الاستعمال.

٢. في معجمات اللغة كان التقليب هادياً إلى الألفاظ المهملة والألفاظ المُولَّدة أو غير العربية، والمرغوب عن استعمالها، ففي (باب الحاء والزّاي وما بعدهما من الحروف) من معجم "جمهرة اللغة" ذكر ابن دريد إهمال(ح ز س) و(ح ز ش) وذكر التقليب المستعمل (شحز) بقوله: أهملت إلا في قولهم الشحز، وهي كلمة مرغوب عنها يتَكَلَّم بها أهل الجوف – مَوضِع باليمن – يُكْنى بها عن النِّكاح. وفي (ح ز ص) يذكر أنها أهملت، وكذلك حالهما مَعَ الضّاد، وأهملت (ح ز ط)، واستُعمل من مقلوبها (طحز)، والطَّحْز – كما يذكر – ليس بعربي صحيح، كأنّه في معنى الكَذِب، وهي كلمة مُولَّدة، وربما استُعملت في الكَذِب. وأُهملت (ح ز ظ) و(ح ز ع) و(ح ز غ)(٢).

وينصّ على إهمال (التّاء والدّال) معَ الذّال، وكذلك معَ الرّاء والزّاي والسّين والشين والصّاد والضّاد والطاء والظاء(٣). وهو إهمال لتقاليبها أيضاً ويتوقف عند تقليبات مستعملة من (ت د ع)، فالمستعمل من تقليباتها جاء على النحو الذي ذكره بقوله: "عَتَدٌ: صُلْب شَديد، وليس له فعل يتصَرَّف... دعت والدَّعْت: الدّفع العنيف دَعَتْه يدعَته دَعْتاً بالدّال والذال زعموا"(٤).

(١) الجاحظ، البيان والتبيين، ١/ ٦٩.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٥٢٦، ٥٢٧.

(٣) ابن دريد، المصدر السابق، (تدع)، ١/ ٣٩٠.

(٤) ابن دريد، المصدر السابق، (عتد)، (دعت)، ١/ ٣٩٠

ويقول الأزهري في مادتي (ع ص س) و(ع ص ز): "أُهملت وجوهها، ولا تأتلف الصّاد مَعَ السّين ولا معَ الزّاي في شيء من كلام العرَب"(١). ويذكر إهمال السين مَعَ الطّاء إلى آخر الحُروف، ومع الدّال إلى آخرها، ومع الثّاء إلى آخرها(٢).

ويذكر ابن فارس امتناع مجيء الهمزة وبعدها الظاء والعين والغين(٣). وقد توقف عند وسم بعضهم المهمل كلاماً، فذكر أنواعاً من المهمل الذي يصحّ تأليفه الصوتي أو لا يصح متكئاً على التقليب، يقول: "قال لي بعض فقهاء بغداد: إن الكلام على ضربين: مُهمَل ومُستعمَل. قال: فالمهمل: هو الّذي لم يوضع للفائدة. والمستعمل: ما وضع ليفيد. فأعلمته أن هذا كلام غيرُ صحيح، وذلك أن المهمَل على ضربين: ضربٌ لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب بَتَّةً، وذلك كجيم تؤلَّف مع كاف أَو كاف تقدَّم على جيم، وكعين مع غين، أَو حاء مع هاء أَو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف..."(٤).

وينبغي لنا ألا نتوقف عند ظاهر ما أُهمل من التقليبات، بل الواجب البحث في علة الإهمال، فإذا تطلبنا ـ مثلاً ـ علة إهمال تقاليب (ع ص س) سنجد أنّ اشتمال هذه المادة الثلاثية على الصوتين الأسنانيَّينِ اللِّثويَّينِ (س ص) هو السبب في ذلك، فليس بينهما من فرق سوى أن الصاد نظير السين المفخّم. والدليل على ذلك إهمال المادة الثنائية (سص) ومقلوبها (صس) في معجمات اللغة، خلافاً لاستعمال مادة (عص) و(صع) دون السين، واستعمال مادة (سع) و(عس) دون الصاد(٥).

وصارت التقليبات عند ابن جني موضعاً لاختبار التأليف الصوتي الثقيل،

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، ١/ ٣١٢.

(٢) الأزهري، المصدر السابق، ١٢/ ٢٧١.

(٣) ابن فارس، مجمل اللغة، (أط)، ١/ ٨٠.

(٤) ابن فارس، الصاحبي، ٤٧.

(٥) نقل ابن منظور عن الأزهري في "لسان العرب" (صعع)، ٨/ ٢٠٠: أنه لا يعرف: صَعَّ يَصِعُّ في المُضاعَفِ، وفسر نشأة الرباعي المكرر (صعصعَ والصَّعْصَعة) من الأجوف: صاعَه يَصوعُه، إذا فرَّقه.

وإهمال الكلمة؛ لتقارب أصواتها، ففي كتابه "الخصائص" ذكر أمثلة من قبيل: ظث وثظ وضش وشض، فخلص إلى القول: "وهذا حديث واضح لنفور الحس عنه، والمشقة على النفس لتكلفه. وكذلك نحو: قج وجق وكق وقك وكج وجك"(١).

وكانت عناية ابن جني بتفسير ما أُهمل في اللغة واضحةٌ، فهناك ألفاظ كثيرة لا يُعرف سبب إهمالها، ولا يُحاط بعللها، وليس في القياس ما يدعو إلى ذلك. وقد اتخذ من أوزان الرباعي والخماسي المهملة مدخلاً للحديث عن هذه المسألة(٢). فرأى في إهمال ما أُهمل ممّا تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول الثنائية المتصورة أو المستعملة ما يُفسَّر بالثقل، يقول: "فأكثره متروك للاستثقال، وبقيته ملحقة به ومقفّاة على إثره. فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه نحو: سص وطس"(٣).

وهو يتوسع في بيان مسألة خفة الأبنية الثلاثية مقارنة بالرباعية والخماسية بالأدلة المختلفة، ويخلص إلى القول: "وضح – إذاً – بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي – على قلة حروفه – فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه. ثم لا شك فيما بعد في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به"(٤).

وبعلة الثقل بيَّنَ امتناع استعمال جمهور التقليبات في الأبنية الرباعية والخماسية، وجواز ذلك في الثلاثيات لخفتها، يقول: "فإذا كان كذلك ثقل عليهم

(١) ابن جني، الخصائص، ١/ ٥٥.

(٢) ابن جني، المصدر السابق، ١/ ٥٢، ٥٣.

(٣) ابن جني، المصدر السابق، ١/ ٥٥.

(٤) ابن جني، المصدر السابق، ١/ ١٨٥.

مع تناهيه وطوله أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه. ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول؛ نحو: جعل جلع عجل علج لجع لعج. والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلا وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعمل منها قليل وهي: عقرب، وبرقع، وعرقب، وعبقر... والباقي كله مهمل"(١).

ويؤكّد ثقل الخماسي ـ لكثرة حروفه وإهمال كثير من تقليباته ـ من طريق المقارنة مع ثقل الرباعي، يقول: "وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النَّزْر فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مَئِنَّة من التصريف والتنقل عنه ... ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو: سَفَرْجَل قالوا فيه: سرفجل، ولا نحو ذلك؛ مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل وحده"(٢).

إن ما ذكره ابن جني في الرباعي والخماسي ـ ككثرة الحروف والتقارب المخرجي ـ هو سبب من أسباب الإهمال، بيد أنه لا يمكن للغة أن تستعمل الألفاظ كلها التي يمكن بناؤها بالتأليف من (٢٩) صامتاً لغوياً، وهو ما لا يتّأتى لأيّ لغة غيرها؛ لأنّ ما يمكن استعماله من تأليفها لا يمكن حصرُه. وهذا يمكن لنا تفسيره بمسألة الاقتصاد اللغوي، والعدول عن تكثير الألفاظ وزيادتها زيادة مفرطةً.

وأمّا إهمال الألفاظ التي يمكن أن تأتي على أوزان صرفية معينة فأكثر ما يمنعه الثقل، من ذلك ـ مثلاً ـ أنَّ العربية أهملت أوزان كثيرة في بناء الفعل الرباعي، واكتفت بالوزن (فَعْلَلَ) كـ (دَحْرَجَ) عن أوزان كثيرة يوجب بعضها تحريك العين،

(١) ابن جني، المصدر السابق، ١/ ١٦١.

(٢) ابن جني، المصدر السابق، ١/ ٦٢، ٦٣.

وهو ما يفضي إلى توالٍ ممتنع في العربية، وهو توالي أربعة حروف متحركة(١). وهذا موضوع يدرس في انسجام البنية الحركي، لا تأليفها وانسجامها بالصوامت.

ومن أكثر آراء ابن جني غرابةً في درسه المهمل أنه فسَّر إهمال تقليبات الأبنية المختلفة بحملها على بعضها، مع أن هذه المسألة مقيدة بأسبابها الصوتية وغير الصوتية؛ فلا يجوز طردها على وتيرة واحدة في هذه الأبنية، يقول: "ولما كانت ذوات الأربعة تليها وتتجاوز أعدل الأصول ـ وهو الثلاثي ـ إليها، مسَّها بقربها منها قلة التصرف فيها، غير أنها في ذلك أحسن حالاً من ذوات الخمسة؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها، فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي، وفوق تصرف الخماسي. ثم إنهم لما أمسّوا الرباعي طرفاً صالحاً من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكن في تصرفه تخطّوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي، لا من أجل إجفاء تركبه بتقاربه نحو: سص وصس، ولكن من قِبَل أنهم حذوه على الرباعي كما حذوا الرباعي على الخماسي"(٢).

ويبرهن على تأثير الأبنية المختلفة في بعضها في الإهمال، من طريق إهمال الفعل (لجع) بقوله: "ألا ترى أن لجع لم يُترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون وقد قالوا: نجعَ فيه، ورجعَ عنه، واللام أخت الحرفين، وقد أهملت في باب اللّجع فدل على أن ذلك ليس للاستثقال، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي؛ لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له مع شياعه واطراده في الأصلين اللذينِ فوقه"(٣).

وهو يستدرك على رأيه السابق بقوله: "ألا ترى أنهم لو استعملوا لجعَ مكان نجعَ لقام مقامه، وأغنى مغناه. ثم لا أدفع ـ أيضاً ـ أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم

(١) ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ٥٥، ٥٦.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١/ ٦٣.

(٣) ابن جني، المصدر السابق، ١/ ٦٣.

عدلوا إليه لها"(١).

وقد ذكرنا أن هذه المسألة تخضع للاقتصاد اللغوي، فليس كل ما يخفُّ من أنواع التأليف الصوتي يجب أن يستعمل؛ لأنّ احتمال التأليف من صوامت خفيفة كثيرٌ يتسع لبناء أمثلة مختلفة في اللغة.

٣. لعلَّ أبرز تطور في فكرة التقليبات أنها تحوّلت إلى نظرية في الاشتقاق سمّاها ابن جني في كتابه "الخصائص" بـ: (الاشتقاق الأكبر)، وخلص إلى حدِّه حدّاً اشتقاقياً بقوله: "أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كل واحد منها عليه"(٢). ومن هذا الاشتقاق الأكبر جمعُه تقليب مادة (ج ب ر) على القوّة والشِّدَّة، ولكنه يعترف بأنَّ منهج التقليب غير: "مستمر في جميع اللغة"(٣).

وسنرى في المبحث الخامس أن هذا النمط من الاشتقاق صناعة ذهنية لا تتّفق مع ضوابط تأليف البنية، ومنهج نشأة الأبنية من أصولها بالزيادات.

٤. صار منهج القدماء في التقليب والإهمال موضعاً لنقد بعض الباحثين المحدثين، ومنهم إبراهيم أنيس الذي ذهب إلى أنَّ تقليبات معجم العين وجمهرة اللغة طريقة إحصائية أو قسمة عقلية، غايتها حصر المستعمل اللغوي كله، لخوفهم من أن يفوتهم شيء منه. وقد استغرب من عدم ربط الخليل وابن دريد بين دلالات تقليبات المادة الواحدة بعد ذكر معانيها، خلافاً لابن جني(٤).

وانتقد أنيس ـ أيضاً ـ عناية القدماء بالمهمل اللغوي، يقول: "من العبث البحث عن سر ما أهمل من تراكيب، وتلمس الأسباب لمثل هذه الظاهرة التي هي نتيجة

(١) ابن جني، المصدر السابق، ١/ ٦٦.

(٢) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ١٣٦.

(٣) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ١٣٦.

(٤) أنيس، دلالة الألفاظ، ٥١، ١٨٦.

تطور اللغة العربية خلال قرون عديدة لا نكاد ندري عنها شيئاً، وإنما الواجب أن ننظر إلى ما روي فعلاً من كلمات مستعملة، وأن نميز منها الكثير الشيوع من القليل النادر، لعلنا نصل إلى قاعدة مستنبطة ممّا هو موجود ومعترف به"(١).

ونحن نخالفه في هذا الرأي؛ لأنه إذا اجتمعت للخليل مادة معجمه ـ بالرواية والتدوين ـ فلن يكون التقليب حافظاً لها، كما يزعم أنيس، ولن يضرَّ بحفظها لو لم تُقلَّب. وكان بوسع الخليل أن يقارن بين معاني التقليبات؛ بيد أنه سيقوض غايته الدقيقة من هذه التقليبات؛ فيحولها إلى نظرية اشتقاقية بالتأويل والتعسف، وجلُّ ما يسعى إليه الخليل هو القياسُ المستمر، والقواعد الكليّة في جميع علوم العربية.

وقد غاب عن أنيس ـ أيضاً ـ أنّ دراسة هذا المهمل تمدّنا بكثير من ضوابط تأليف البنية، من طريق منهج يشبه الاستخلاص اللغوي، واصطفاء أخفّ أنواع التأليف الصامتي في أبنية العربية المستعملة.

المبحث الثاني: أثر صفات الصوامت في ائتلافها

لم يُهمل اللغويون في تأصيلهم تأليف صوامت البنية جملةً من الصفات الصوتية الخاصة بالصوامت اللغوية، وفي هذا المبحث تناولنا أبرز ما ذكروه من صفات تتعلق بالجِرْس والخفة والثقل، والقوة والضعف.

أولاً: الجَرْس الصوتي

بين الخليل دلالة الجرس اللغوية والاصطلاحية في مادة (جرس)، فالجَرْسُ: مصدرُ الصوتِ المجروسِ، وهو الصوتُ نفسُه، وجرستُ الكلامَ، أي: تَكلَّمتُ به، وأجرَسَ الطائرُ إذا سُمِعَ صوتُ مَرِّه، وجرْسُ الحَرْفِ: نغمةُ الصوت، والحروفُ الثّلاثةُ الجوفُ لا صوتَ ولا جُروس، وهي: اليـاءُ والألف اللّينة والواو، وسائرُ الحروفِ

(١) أنيس، موسيقى الشعر، ٢٥.

مَجْروسةٌ(١).

وذكر في مادة (حس) تفسيراً لقولهم: ما سَمِعْتُ له حِسّاً ولا جرِسْاً بقوله: "فالحِسُّ من الحركة، والجرسُ من الصَّوْت"(٢).

والسبب في خلو هذه الأصوات الثلاثة السابقة من الجرْس يعود إلى طبيعة اتساع مخرجها، فالنَّفَس معَها يتسع ولا يصادف أيّ عائق، وهذا الاتساع يجعل الحفيف لا يكاد يسمع(٣).

ولعل هذا ما قصدَه الخليل حين سمّى هذه الأصوات والهمزة بالجوف: "لأنها تخرُج من الجَوف فلا تَقَعُ في مدرجة من مدارِج اللِّسان، ولا من مدارِج الحَلْق، ولا من مدرِج اللهاة، إنّما، هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حَيز تُنسب إليه إلا الجَوْف"(٤).

وروى الأزهري عن الخليل قولَه: "الحُروف التي بُني منها كلام العَرب ثمانية وعشرون حرفاً، لكل حرف منها صَرفٌ وجرس. أمّا الجرس فهو فَهْم الصَّوْت في سُكون الحرف، وأما الصّرْف فهو حركة الحَرْف"(٥).

وبعض علماء التجويد ـ كمكيّ بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) ـ يرَون أن الجرس هو قوة وضوح الصوت وعلوّه عند النطق(٦).

وأمّا التفاضل في هذه الصِّفة فأفضى إلى وجوب تقديم الخاء على العين في الموضع الذي ذكر فيه الخليل الاسم (الهُعْخُع) بقوله: "ولو كان الهُعْخُع من

(١) الخليل، العين، (جرس)، ٦/ ٥١.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (حس)، ٣/ ١٥.

(٣) ينظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ٨٥، ٨٦، مطر، عبدالعزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ٢٥٩، ٢٦٠.

(٤) الخليل، العين، ١/ ٥٧.

(٥) الأزهري، تهذيب اللغة، ١/ ٤١.

(٦) ينظر في معنى الجرس: الصيغ، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ١٨٥، ١٨٦.

الحكاية لجاز في قياس بناء تأليف العرب، وإن كانت الخاء بعد العين"(١). ويبين في موضع آخر أنَّ الخاء أمتن جرساً من العين بقوله: " وجرسُ الخاء امْتنُ من جرس العين"(٢).

ورأى الخليل أنَّ جرس العين والقاف وطلاقتهما جعل بعض الأبنية الرباعية والخماسية تخفّ بهما، وإن كانتا من غير حروف الذَّلاقة الخفيفة يقول: "وليس في كلام العرب دُعْشوقة ولا جُلاهِق ... وهذه الأحرف قد عَرينَ من الحروف الذُّلْق، ولذلك نَزَرْنَ فَقَلَلْنَ. ولولا ما لزمَهُنَّ من العين والقاف ما حَسُنَّ على حال. ولكن العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حَسَّنَتاه، لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جَرْساً"(٣).

والمنقول عن الخليل في معجم (تهذيب اللغة) هو قوله: "ولكن العين والقاف، لا تدخلان على بناءٍ إلا حسَّنتاه؛ لأنّهما أطلق الحُروف. أمّا العين فأنصعُ الحُروف جَرْساً وألذُّها سَماعاً. وأمّا القاف فأصحُّها جَرساً. فإذا كانَتا أو إحداهما في بِناء حسُنَ لنصاعتهما"(٤).

وكان لتمايز الصوامت في شدة الجرْس أثر في تقديم بعضها على بعض في التأليف، وقد أجرينا استقراء أولياً لاختبار تقديم الخاء على العين فوجدنا أن الخاء والعين مهملتان في البناء الثنائي المضاعف (خع) و(عخ)، وهذا بسبب التقارب في المخرج، وبعض المعجمات تذكر (خع) مع التشكيك بأنه من المُولَّد، كقول الأزهري: "ورُوي عن عَمْرو بن بَحر ـ يقصد الجاحظ ـ أنّه قال: يُقال خَعَّ الفَهْد يَخِعّ. قال: وهو صوتٌ تسمعه من حَلقِه إذا انبهَرَ عند عَدْوِه. قلت: كأنّه حكاية

(١) الخليل، العين، ١/ ٥٤، ٥٥.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (بخ)، ٤/ ١٤٦.

(٣) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٣.

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، ١/ ٣٨.

صَوته إذا انبهر، ولا أَدري أهو من كَلام الفهّادين أَو ممّا تكلّمت به العرب. وأنا بَريء من عُهدته"(١).

وتقدمت الخاء على العين في الأبنية الثلاثية، في أبواب معجم "العين" الآتية: ففي باب العين والخاء والشين استعمل (خشع) وأهملت التقاليب الباقية، وفي باب العين والخاء والضاد استعمل (خضع) فقط، وفي باب العين والخاء والزاي كان المستعمل (خزع)، وفي باب العين والخاء والدال استعمل (خدع)، وكذا الحال في الأبواب: ختع وخذع وخرع وخلع وخعل وخنع ونخع وخفع وخبع وبخع وخمع وخعم(٢).

وهذا ما ينطبق على الرباعي ومقلوبه في نحو: الخَيْلَع والخَيْعَلُ، وهو من الثِّياب غيرُ منْصوح الفرْجيْنِ تلبسه العروس(٣). والخُضارِع: البخيل، والخُرْعوبة: القطعة من القَرْعة والقِثّاء والشَّحْم، والخَرْعَبَة: الشّابةُ الحسَنةُ القوام، وخَثْعَم: اسمُ جبَل، واسم قبيلة، والخَيْتَعور: ما بَقيَ من السّرابِ من آخره حتى يتَفَرَّقَ، والخُرْفُع: القُطْن الذي يَفسُدُ في براعيمه، والخُنْبُعة: شِبهُ القُنْبُعة تُخاطُ كالمِقْنَعة تُغَطِّي المَتْنَيْنِ(٤).

وأما الأمثلة التي تقدمت فيها الخاء على القاف فكثيرة جداً، بيد أن تقديم القاف على الخاء كان أقلَّ من ذلك بكثير، والملحوظ أن أكثر الأمثلة التي تقدمت فيها القاف عبارة عن حكايات صوتية، والحكايات لا يقاس عليها في تأصيل ضوابط البنية، ومن هذا التقديم ما ورد في الأمثلة الآتية: قفَخت الشَّيءَ، إذا هضمته حتّى ينشدخ، ولا يكون القفخ إلا ضرب شيءٍ يابس على شيء يابِس(٥). والنَّقْخُ: نَقْبُ الرَّأْسِ عن الدِّماغ(٦). ونَقَخَ رَأسَه بالعصا والسيف ضَرَبه،

(١) الأزهري، المصدر السابق، (خع)، ١/ ٤٧.

(٢) الخليل، العين، ١/ ١١٢– ١٢٤.

(٣) الخليل، المصدر السابق، ١/ ١١٩، ١٢٠.

(٤) الخليل، المصدر السابق، ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥.

(٥) ابن دريد، (قفخ)، ١/ ٦١٤.

(٦) ابن فارس، مقاييس اللغة، (نقخ)، ٥/ ٤٦٧.

وهو الضَّرْب على الدِّماغ حتّى يخرج مخه(١). وقخَرَه، إذا ضرَبه، والقَخْرُ: الضَّرْب بالشّيء اليابِس على اليابِس(٢). وقَلَخَ الفَحْلُ، إذا هَدَرَ أو ضرَبَ يابِساً على يابِسٍ(٣).

وأما التقديم بين القاف والعين فلا مفاضلة بينهما فيه؛ لتساويهما في الجرس، فهما ـ كما ذكر الخليل في أحد آرائه ـ أشد الأصوات جرساً، ويبين صوابَ هذا الرأي أبوابُ الخليل الآتيةُ: في باب الثنائي المضاعف استُعمل: عق وقع، وفي باب العين والقاف والشين استُعمل: عشق وقعش وقشع، وشقع، وفي باب العين والقاف والصاد استعمل: عقص وقعص وقصع وصعق وصقع، وغيرها من الأبواب(٤).

وللجرس أثرٌ في ميل العربية إلى التأليف بين الأصوات المتباعدة في المخرج، وقد فسّر ابن دريد ثقل الأصوات المتقاربة في المخارج تفسيراً نحسبه غيرَ مسبوق فيه، فالحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللِّسان منها إذا تَباعدت: "لأنّك إذا استعملت اللِّسانَ في حُروف الحلق دون حُروف الفم ودون حُروف الذَّلاقة كلفته جَرْساً واحِداً وحركاتٍ مُختلفةً"(٥).

فهذا نصٌّ صريح على أنَّ تأليف الأصوات التي من مخرج متقاربٍ مستثقلٌ، من أيّ مخرج كانت، وهذا من الصواب الذي لا يخفى؛ لأنَّ الأصوات إذا تقاربت في المخرج فلا بد من تقاربها في هذه السمة؛ فتَثْقلُ الأبنية لثقل إيقاعها الجرسيّ المتقارب.

وأمّا أثر اختلاف الحركات في الثقل فموضوع استوفيَ درسه في الموروث اللغوي

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (نقخ)، ٤/ ٥٤٠.

(٢) ابن سيده، المصدر السابق، (قخر)، ٤/ ٥٣٥.

(٣) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (قلخ)، ١/ ٢٥٨.

(٤) الخليل، العين، ١/ ١٢٤، ١٢٧.

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٩.

القديم والحديث، وأُدير هذا الدرس وفاقاً لمصطلحات: الإتباع والمماثلة الصوتية والتقريب بين الأصوات ...[١].

ولعلّ الأصوات الحلقية من أكثر الأصوات اللغوية تقارباً في الجرس؛ لتقاربها الشديد في المخرج، فإبراهيم أنيس يرى أنّ لكل صوتين من أصوات الحلق حيزاً معيناً: " يحلّان فيه معاً، دون ترتيب لأحدهما على الآخر، غير أن بعض المتأخرين من العلماء كانوا يتوهمون أن العين تسبق الحاء، وأن الغين تسبق الخاء"[٢].

وفي هذه المسألة يقول رشيد العبيدي: "إنَّ أهمّ ميزة تتصف بها حروف الحلق هو ذلك التقارب العجيب بينها في المخرج، بحيث يكون الحرف يلصق الآخر، وليس كذلك مجموعة حروف الفم الأخرى"[٣].

فإنْ كان كل صوت من هذه الأصوات يحل في مخرجه دون أسبقية لنظيره، أو أنَّ كل واحد منهما يلصق الآخر في مخرجه فهذا أدعى إلى المقاربة بينها في الجرس الإيقاعي، وأدعى إلى ثقل التأليف بين هذه الأصوات.

وقد استَوفى ابن جني درس جرْس الحروف في كتابه "سر صناعة الإعراب" استيفاءً يمكن مقارنته بما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة، فهو يسمي مخارج الحروف مقاطعَ، ويشبهها بالآلات الموسيقية، ولهذه المقاطع علاقة بتمايز جرس الأصوات وأصدائها، فالحلق والفم يشبهان الناي من جهة اختلاف الأصوات لاختلاف مقاطعها فيهما، كما أن الزّامر إذا وضع أنامله على خرق للناي دون آخر سُمعت أصوات وأصداء مختلفة. ويبيِّن ابن جني اختلاف الأصوات والأصداء في وتر العود، بسبب قوة هذا الوتر وصلابته أو ضعفه ورخاوته. وقد ذكر أن الاهتداء إلى اختلاف جرس الأصوات اللغوية يكون بنطقها ساكنة مجردة عن الحركات[٤].

(١) ينظر في هذه المسائل: مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، ٢٤٥- ٢٦٦.

(٢) أنيس، الأصوات اللغوية، ٨٣.

(٣) العبيدي، مباحث في علم اللغة واللسانيات، ١١٥.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/ ٦- ٩.

ولكنه لم يفد ممّا أصله في جرس الحروف في موضوع تأليف البنية الصوتي.

وقد يكون من مسببات هذا الإيقاع الجرسي المشترك في الأصوات هو أن تمايز بعضها يكون بصفة صوتية معينة إن فقدت تحول الصوت إلى آخر، وقد أشار إلى هذا الضرب من التمايز الخليل بقوله: "ولولا بَحَّة في الحاء لأشبَهَت العينَ؛ لقُرب مخرجها من العين، ثم الهاء ولولا هَتَّة في الهاء، وقال مرة ههّة لأشبهت الحاءَ؛ لُقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف في حَيِّز واحد بعضها أرفع من بعض"(١). ويصف الهاء في موضع آخر بأنها: " نفسٌ لا اعتياصَ فيها"(٢).

وتتأكد بعضُ هذه الصفات وغيرها في الدراسات الصوتية الحديثة، يقول فوزي الشايب: " وقد ألحق بعضهم الحاء والعين بالأصوات المستعلية، الأمر الذي يجعل للحاء من وجهة نظر هؤلاء بعض القيمة التفخيمية. وقد ذهب (أوليري) إلى أنَّ الحاء ماهي إلا هاء نفَسية مفخمة. ولذا فإنَّ الحاء تصبح هاء بفقدها التفخيم، وهذا هو ما كان يقصده الخليل بقوله: ولولا هَتَّة في الهاء، وقال مرة ههّة لأشبهت الحاءَ. والهتة هي ضعف الصوت وخفاؤه. وأقل أثر من الحكّ يحول الحاء إلى خاء. وبفقد الحاء للنفَس تصبح عيناً، ولعلَّ هذا هو مقصد الخليل بقوله: ولولا بَحَّة في الحاء لأشبَهَت العينَ"(٣).

ويجانب بعض المحدثين الصواب حين يعدّ ضابط التوافق في جرس الحروف قائماً على الحس(٤). اتكاء على ما ذكره الرُّمّاني، وهو قوله: " وأما الحسن بتأليف الحروف المتلائمة فهو مدرك بالحس وموجود باللفظ، فإن الخروج من الفاء إلى اللام أعدل من الخروج من اللام إلى الهمزة، لبعد الهمزة من اللام..."(٥).

(١) الخليل، العين، ١/ ٥٧.

(٢) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٤، (هب) ٣/٣٥٥.

(٣) الشايب، محاضرات في اللسانيات، ١٩٠.

(٤) هلال، ماهر مهدي، جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي، ١٤٧.

(٥) الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ٧٢.

فليس في هذا النصّ ما يحدد ضابطاً للجرس أو يشير إليه، وإنما المذكور تعليل يقوم على الذوق واستحسان الانتقال ـ في التأليف ـ من حرف إلى آخر لا يزاحمه في مخرجه.

وقد ماز تمام حسان (الجرس) فعده مقابلاً لمعنى الكلمة الإنجليزية (noise)، وأما (الحسّ) في الاستعمال العامي كقولهم: فلان حسّه جميل. فهو مقابل لمعنى الكلمة الإنجليزية (voice)، وأما الصوت فأراد به ما يقابل معنى الاصطلاح الإنجليزي (sound).

وخلص من ذلك إلى حد هذه المفاهيم حداً اصطلاحياً، بقوله: "الجرس أي أثر سمعي غير ذي ذبذبة مستمرة، مطردة كالنقرة على الخشب أو الطبلة، وكالاصطدام وضجيج حركة المرور..." وأما (الحس) فهو: "ما نطقه جهاز صوتي حي، وبخاصة الجهاز النطقي الإنساني؛ فمعناه ـ إذاً ـ ضيقٌ محدود لا يشتمل في دلالته على معنى الصوت اللغوي؛ لأن الحركات العضوية التي تدخل في مفهوم الصوت اللغوي، لا تدخل في دلالة هذا الاصطلاح." وأما الصوت بالمعنى العام الذي يشمل اللغوي، وغير اللغوي: "فهو الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرة مطردة، حتى ولو لم يكن مصدره جهازاً صوتياً حياً"(١).

ويبيّن كيف يتكون جرس بعض الأصوات وحسها بقوله: "يخرج الهواء ـ إذاً ـ من الرئتين فيجد الوترين الصوتيين متقاربين قرباً شديداً، ولكنهما غير مقفلين، فيمر بينهما فيتذبذبان، ويكون لذلك جرس يتردد صداه في حجرات الرنين ... ويتكون من مجموع الجرس والأصداء الرنينية حِسٌّ له مقوماته الخاصة من درجةٍ وعلوّ وقيمة"(٢).

(١) حسان، مناهج البحث في اللغة، ٥٩.

(٢) حسان، المصدر السابق، ٧١.

ثانياً: خفة الأصوات وسهولة نطقها

ذهب الخليل إلى أنَّ الأبنية التي تأتلف بأقل الصوامت هي أسهل في النطق؛ ولهذا رتب ألفاظ معجمه "العين" مبتدئاً بالثنائي المضاعف الأخفّ، يقول: "وبدأنا الأبنيةَ بالمُضاعَف؛ لأنّه أخفُّ على اللّسان وأقرَبُ مأخذاً للمتفهم"(١). ورأيُ الخليل في خفة هذه الأبنية المضاعفة لا يخالفه فيه الباحثون المحدثون؛ لأنَّ ألفاظ اللغة المبنية بصوامت قليلة تحتاج إلى جهد أقلّ، وتصير أولى بالاختيار والاستعمال، خلافاً للأبنية التي تكثر أصواتها ومقاطعها فتحتاج إلى جهد عضلي زائد(٢).

ولهذا لم يُعنَ الخليل - كثيراً - بتأليف صوامت بنية الثنائي المضاعف؛ بسبب الخفة القائمة على نطق أقلِّ عدد من الأصوات اللغوية، وهذا ينطبق على الثلاثيات التي لم يشترط في بنائها الخليلُ نوعاً معيناً من الصوامت الخفيفة، خلافاً لبناء الرباعيات والخماسيات التي يتطلب ثقلها أن تُبنى بأصوات الذَّلاقة (ر، ل، ن) والأصوات الشفوية (ف، ب، م). وقد بين خفّتَها بقوله: "فلمّا ذلَقَتِ الحروفُ السِّتّةُ، ومَذَل بهنَّ اللِّسان وسَهُلَت عليه في المَنْطِق كثُرَت في أبنية الكلام، فليس شيءٌ من بِناء الخماسيِّ التّامِّ يَعْرى منها أو من بعضها ... فإن ورَدَت عليك كلمة رباعيَّة أو خماسيَّة مُعرّاة من حروف الذَّلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنَّ تلك الكلمة مُحْدَثة مُبْتَدَعة، ليست من كلام العرب"(٣).

وخفة الأصوات السابقة التي توجب اشتمال الرباعيات والخماسيات على صوت منها أو صوتين من دقيق آراء الخليل؛ لأنَّ هذه الأصوات تألفها الأذن ويكثر

(١) الخليل، العين، ١ / ٦٠.

(٢) ينظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ٢٤٣.

(٣) الخليل، العين، ١ / ٥٢.

استعمالها؛ لاحتوائها على عنصر الوضوح السمعي أو ما يسميه كمال بشر (عنصر الغنائية)، ومن الأصوات التي تنماز بالوضوح السمعي ما يسميه بأصوات الرنين أو أشباه الحركات التي يجمعها علماء العربية في قولهم: لن عمر أو لم يروعنا[١]. وتسمّى الأصوات (ل، م، ن، ر) بالمائعة في بعض الدراسات الحديثة، وهي تشترك مع أصوات اللّين في الوضوح والجهر، وكثرة دورانها على الألسنة لِخفتها، وسهولة النطق بها[٢].

ونرى أنّ هذه الأصوات خلت من الثقل الذي يُسببه بعد المخرج، فليس فيها أي صوت من المخرج الحَنجري أو الحلقي وما يليه، وليس منها ما يثقل بصفة صوتية، كالإطباق والاستعلاء والهتّ... ومثل هذا الذي نذكره لا بد أنَّ الخليل عرفه، ولكنّه - كما قلنا دائماً - كان يكتفي كثيراً بالمثال عن الشرح، وبكلّيات التّأصيل عن جزئياته، وبالمُجمل عن المُفصَّل. فهو يعدّ من هذه الأصوات الخفيفة الواو والياء، ولكنه لم يذكرهما مع جملة هذه الأصوات، بل نستطيع التوصل إلى ذلك من حديثه عن الفصل بين الأصوات الثقيلة التي لا يجوز اجتماعها، كالفصل بالياء في نحو (هيعر). يقول: "وهذه الياءُ لازمةٌ، إلا أنَّها لَزِمت لُزومَ الحرف الأصليّ؛ لأنَّ العين بعد الهاء لا تأتلف إلا بفصل لازمٍ"[٣].

وأبرز ما يميز منهج الخليل في ضبط خفة هذه الأصوات أنه لم يخلط بين مستويين مختلفين: مستوى تأصيل خفة هذه الأصوات في البنية (المجردة)، ومستوى تأصيلها في البنية الصرفية المشتملة على أحد حروف (سألتمونيها) وإن ماثلت بعض هذه الحروف ما سماه حروف الذّلاقة. وسنجد شيئاً من هذا الخلط وبعض الاضطراب الذي وقع فيه غير لغوي وبلاغي من اللّاحقين على النحو الذي

(١) ينظر: بشر، دراسات في علم اللغة، ٢٤٣، ٢٤٤.

(٢) المساعفة، خالد، الأصول الثّنائية للأفعال العربيّة، ٨٨.

(٣) الخليل، العين، (هعر)، ١/ ١٠٥.

يطالع في التفصيل الآتي:

١. نقل الجاحظ رأي مَن يقول بأن الحروف الأربعة (ي، ا، ل، ر) هي أكثر الحروف تردُّداً في الاستعمال والحاجة إليها أشدّ، ويخلص من هذا الرأي إلى القول: "واعتبرْ ذلك بأن تأخذ عدة رسائل وعدة خطب من جملة خطب الناس ورسائلهم، فإنك متى حصَّلتَ جميع حروفها، وعددت كلَّ شكل على حِدة، علمت أن هذه الحروف الحاجةُ إليها أشدّ"(١).

وممّا لا شكَّ فيه أنَّ مستخلص الجاحظ في هذه الحروف قائم على الاستقراء الدقيق القائم ـ كما يقول أحمد مختار عمر ـ على: "أخذ عينة من المادة اللغوية المدروسة ثم استخلاص النتائج منها، والانتهاء بتعميم الحكم"(٢).

ولعلَّ الجاحظ كان يرى أنَّ كثرة استعمال هذه الحروف (الصوامت) في تأليف الألفاظ المستعمل يعود إلى خفتها، وإن لم ينصّ على ذلك.

٢. أمّا ابن دريد فتوصّل إلى أنَّ أكثر الحُروف استِعمالاً عند العَرب الواو والياء والهمزة، وأقلها استعمالاً ـ لثقلها على ألسنتهم ـ الظّاء ثمَّ الذّال ثمَّ الثّاء ثمَّ الشين ثمَّ القاف ثمَّ الخاء ثمَّ العين ثمَّ الغين ثمَّ النّون ثمَّ اللام ثمَّ الرّاء ثمَّ الباء ثمَّ الميم(٣). ويقول بعد ذلك: "أخفّ هذه الحُروف كلها ما استعملته العَرَب في أصول أبنيتهم من الزَّوائِد لاختِلاف المعنى"(٤).

وليس في ترتيبه الأصوات السابقة ـ من الأثقل إلى الأقل ثقلاً ـ ضوابطُ واضحة، فإن كان عمق المخرج وبعده فيجب أن تُقدَّم العين والخاء والغين على هذه الأصوات كلّها؛ لأنها من الأصوات الحلقية، زيادة على أنه أخرج من قائمة الأصوات الثقيلة

(١) الجاحظ، البيان والتبيين، ١/ ٢٢.

(٢) عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ١٠٠.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٥٠.

(٤) ابن دريد، المصدر السابق، ١/ ٥٠.

السابقة ما هو أثقل منها ـ كالهمزة والهاء والحاء ـ وأهمل ذكر أصوات، كالجيم والضاد والصاد، والكاف، والفاء.

ولعلّه كان يعدّ حروف العلة أخف الحروف المزيدة، لقوله: "واعْلَم أَن الألف والياء والواو أُمَّهات الزّوائد لأنّهنَّ حُروف المدّ واللِّين ومنهن الحركات"(١).

وأمّا أخفّ الحروف غير المزيدة فهي الستة المُذلقَة، وقد نقل هذا الرأي عن الأخفش بقوله: "لأَن عملها في طرف اللِّسان، وطرف كل شَيء ذَلْقُه، وهي أخفُّ الحُروف وأحسنها امتزاجاً بغيرها، وسميت الأُخَر مُصمتةً؛ لأَنّها أُصمتت أَن تختص بالبِناء إِذا كثرت حُروفه لاعتياصها على اللِّسان"(٢).

والقولُ بأنَّ أخفّ الأصوات جميعاً هي أصوات (سألتمونيها) من غير الدقيق على إطلاقه، فهذا ما لم يقل به الخليل من قبل، وإن نسب إليه الأزهري خفة السين في الاسم (العَسْجد) قياساً على خفتها واستعمالها في الصيغة الصرفية (اسْتَفْعَلَ)، وهذا من التفسير المنسوب إلى الخليل وإن لم يشتمل عليها معجمه.

والمعيار الصوتي ـ أياً كانت أسبابه وبواعثه ـ هو العمدة في تقرير خفة الصامت، وأمّا استعماله مزيداً فهذا يخضع لاعتبارات دلالية صرفية، ومن غير الجائز الخلط بين صفات الصوت المجردة واستعمالاته الوظيفية في الصرف والنحو، فالهمزة الحنجرية لم تخفّ في النطق، وإن تكرر استعمالُها كثيراً، واتُّكِئ عليها في الزيادة الصرفية؛ لهذا كان التخلص منها بوسائل التخفيف، كالإبدال والحذف، ويُقاس على ذلك ثقل الهاء الحنجرية.

ولكن إذا استثنينا (الهمزة والهاء) فإن الخفة ظاهرة في الستة الباقية من حروف الزيادة الصرفية، وهي: (ل، م، و، ن، ي، ا)، وكذا (السين والتاء) أخف من

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٨.

(٢) ابن دريد، المصدر السابق، ١/ ٤٥.

جملة الأصوات التي ذكرها ابن دريد، كالأصوات الأسنانية: (ث، ذ، ظ) وغيرها من الأصوات الحلقية.

٣. وأما ابن وهب الكاتب فتوصل إلى أن حروف المد واللين (و، ا، ي) تأتلف لخفتها مع الحروف كلّها في بنية الكلمة. وهذا لا يُشك في صوابه، ولكنه حين عدَّ الألف والهمزة من الحروف الحلقية ذهب إلى تفسير عدم اجتماعما؛ بكونهما من الحروف الزائدة(١).

والألف ليست من أصوات الحلق، فلا تصح هذه المقارنة والمقايسة بينهما وإن كانتا من أصوات الزيادة الصرفية.

٤. وتحدث ابن جني عن أنواع من التأليف الصوتي في بابه الذي ترجم له بقوله: "وهذا باب نذكر فيه مزج الحروف بعضها ببعض، وما يجوز من ذلك، وما يمتنع، وما يحسن، وما يقبح، وما يصح"(٢).

ولأنَّ عماد هذا التأليف الأصواتُ الصامتة؛ فقد ابتدأ حديثه عنها بتقسيمها إلى ضربين: خفيف وثقيل، والخفيف يكون بعضه أخفّ من بعض، والثقيل كذلك: بعضه أثقل من بعض، وقد توصل إلى أنَّ أخفَّ هذه الأصوات كلها: "وأقلها كلفة عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسمّاة حروف الزيادة ... ويجمعها في اللفظ قولك: اليوم تنساه"(٣).

وهذا الذي ذكره من مجيء حروف الزيادة الصرفية أخف الأصوات اللغوية هو رأي ابن دريد الذي سبق بيانه. وقد سوّغ ابن جني خفة الهمزة الثقيلة من طريق إعلالها وقلبها وحذفها، ومجاورتها للألف الخفيفة في المخرج(٤).

(١) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ٤٣٠.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٨١١.

(٣) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ٨١١.

(٤) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ٨١٢.

وفيما ذكره نظر؛ لأن تخفيف الهمزة ـ بإعلالها وقلبها وحذفها ـ مسألة تتعلق بثقل الهمزة نفسها، فلا تتقرّر خفةُ الصوت وثقله إلا باستقلاله بخصائصه الصوتية المجردة، وكذلك ليست الهمزة ممّا يمكن مقارنتها بالألف، لا في المخرج، ولا في كثير من صفات الألف الصوتية التي تخفّ بها.

٥. وأما ابن فارس فقد ساوى بين أصوات الإطباق (ص، ض، ط، ظ) وأصوات الذَّلاقة في الخفة حين تحدث عن ضروب المهمل فقال: "وله ضرب ثالث، وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذَّلَقِ أَو الإطباق حرف. وأيّ هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى كلاماً"(١).

وهذه المساواة لم يقل بها أحد من القدماء، وتنقضها الدراسات الصوتية الحديثة؛ لأن استثقال نطق الصامت يكون بواحد من اثنين كما يذكر إبراهيم أنيس، فقد يستثقل بسبب قلة شيوع الكلمات المشتملة عليه في لغة ما، فإن شاع وألفته الألسن بشيوعها سهل في النطق. أو بسبب الجهد العضلي المبذول في نطقه، كالصوتين (أ، ق) وأصواتِ الإطباق (ض، ط، ظ، ص) إذا ما قيست بنظائرها غير المطبقة (د، ت، ذ، س)، وينتهي أنيس إلى القول بأنَّ: "الكلمات التي تتضمن أكثر من حرف من الحروف السابقة ـ ولو لم يتجاورا ـ تعدَّ من الكلمات العسيرة النطق التي لا نستريح لموسيقاها"(٢).

ثالثاً: صفات الصَّلابة والطَّلاقة وغيرهما

تحدث الخليل عن صفتي الصَّلابة والطَّلاقة؛ لتسويغ استعمال الأسماء الرباعية التي خلت من حروف الذَّلاقة، فما خلا من هذه الأسماء من هذه الحروف عدّه مرتجلاً، ومنها الأسماء: العَسْجَدُ والقَسْطوس والقُداحِس والدعشوقةُ والهُدْعةُ،

(١) ابن فارس، الصاحبي، ٤٧.

(٢) أنيس، موسيقى الشعر، ٢٨.

وهو يرى أنها من مستعمل النحاريـر الذين أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللَّبس والتعنيت. ولعله يعني ما يسمّى بالمُعاياة، وهي كما يذكر الخليل: "أن تَأتي بكَلام لا يُهْتَدى له"(١). أو هو أقرب إلى التقعُّر في الكلام. وقريب من ذلك ما ذكره ابن دريد في تفسيره استعمال هذه الأسماء، فهي غير مقبولة لأنَّ: "قوماً يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المُصْمَتة ولا يمزجونها بحروف الذَّلاقة"(٢).

وبعض ما خلا منها من الحروف السابقة عدَّه الخليل غير عربي، من نحو: قَعْثَج ونَعْثَج(*) ودَعْثَج، وبيّن أن هذه الأمثلة لو جاءت عن ثِقَة فلن تُنْكَر، وأنه ذكرها: "ليُعَرف صحيحُ بناءِ كلام العرب من الدخيل"(٣).

وبيّن الخليل ـ أيضاً ـ أنَّ هذه الأسماء لا تخلو من السين والدال؛ لما في هذين الصوتين من صفات مُحسِّنة، يقول: "فإنْ كان البناءُ اسماً لَزِمَتْهُ السّين أو الدّال مع لزوم العين أو القاف؛ لأن الدّال لانَت عن صلابة الطّاء وكزازتها، وارتَفعت عن خُفوت التّاء فحَسُنَتْ. وصارت حالُ السّين بين مخرَج الصّاد والزاي كذلك، فمهما جاء من بناء اسم رباعي منبسط معرى من الحروف الذُّلْق والشَّفَويَّة فإنّه لا يَعْرَى من أحد حَرْفَي الطَّلاقة أو كليهما، ومن السين والدال أو أحدهما، ولا يضُرُّ ما خالف من سائر الحروف الصُّتْم"(٤).

والخليل لا يعني أن العين والقاف والدال والسين من الأصوات الخفيفة التي تشيع في تأليف البنية، ولكنه ـ كما يبدو ـ تكلَّفَ ما يسِّوغ به اجتماع هذه

(١) الخليل، العين، (عيي)، ٢/ ٢٧٢.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٩.

(*) لا يستقيم عده هذه الكلمة منها؛ لأنها تشتمل على النون، ولا بد أنه قد وقع فيها تحريف ما!.

(٣) الخليل، العين، ١/ ٥٤.

(٤) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٤.

الأصوات وخفتها حين خلت الأمثلة السابقة من أصوات الذَّلاقة، وبعبارة أخرى يعني خفتها النسبية بالمقارنة مع ثقل الأصوات التي تشاركها في المخرج وفيها من الصفات التي تدعو إلى ثقلها، كالصلابة والكزازة والخفوت.

وأما (الصلابة) التي وصف بها الطاء - مقابل ليونة الدال - فمصطلحٌ خاص به، يقابله مصطلح (الشديد) الذي استعمله سيبوية في وصف الحروف الشديدة بقوله: "ومن الحروفِ الشديدُ، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء"(١). وقد استعمل ابن المؤدِّب (ت ق٤هـ) مصطلح (الحروف الصُّلبة) بدلاً من مصطلح (الحروف الشديدة) التي تقابل الحروف الرِّخْوة، يقول: "فأمّا الصُّلبة منها: فالطاء والتاء... والباء. وسميت صُلبة؛ لأنه لا يجوز لك مدّ صوتك بها. وأما الرِّخوة فهي: الزاي... إنما سميت رِخْوة؛ لأنه قد يجوز لك أن تمدَّ بها صوتك"(٢).

ويسمّي المحدثون الأصوات الشديدة بمصطلحات مختلفة، منها: الاحتباسية والآنية والانسدادية واللحظية والانفجارية، والوقفية. وبعض هذه المصطلحات من وضع علماء التجويد القدماء(٣).

ولا خلاف بين القدماء والمحدثين في الأصوات الشديدة سوى أن الضاد صارت من جملة هذه الأصوات عند المحدثين، وبعضهم أخرج الجيم منها(٤).

وقد قسمها فوزي الشايب قسمينِ: وقفات شديدة، كالقاف والكاف والتاء والطاء؛ وسميت شديدة: "لأنها كلما جاءت بعد صوت آخر فإنها تفصله أو تعزله بشكل فجائي، وكلما كانت متبوعة بحركة فإنها تنفجر فجأة وبقوة"(٥). والقسم

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٤.

(٢) ابن المؤدِّب، دقائق التصريف، ٥٤٨.

(٣) الصيغ، المصطلح الصوتي، ١١٩، ١٢٠.

(٤) ينظر: الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ١١٠- ١١٢، الصيغ، المصطلح الصوتي، ١١٩، ١٢٠.

(٥) الشايب، محاضرات في اللسانيات، ١٥٩.

الثاني: الوقفات الرخوة، مثل: الدال والباء، وسميت رخوة؛ لأنها: "تفصل الصوت السابق بلطف ونعومة، وأنها تنفجر بلطف ونعومة نحو الصوت الذي يليها"(١).

فالخليل - إذاً - محقٌّ في وصف الدّال باللّين بالمقارنة مع صلابة الطاء التي تفوقها في الشدة. وأمّا ارتفاع الدال عن خُفوت التّاء، فله ما يسوغه من كون التاء هي النظير المهموس للدال المجهورة التي هي أوضح في السمع. وقد عدَّ الزمخشري التاء مهتوتة بسبب ضَعْفها وخَفائها(٢).

ويرى إبراهيم أنيس أنَّ: "الأصوات الشديدة تحتاج إلى جهد عضلي أقل من نظائرها الرخوة؛ ولذلك نلحظ أن الطفل الصغير قد يلتمس الصوت الشديد بدلاً من نظيره الرخو، فيقول مثلاً: تتي بدلاً من ستي، وكذلك البدوي الذي يقتصد من الجهد العضلي في أثناء نطقه، يميل في كثير من الأحيان إلى قلب الصوت الرخو إلى نظيره الشديد"(٣).

وأمّا مصطلح (الحُروف الصُّتْم) فهو من مصطلحات تأليف البنية الصوتية الذي وضعه الخليل، ودلَّ به على أيّ حرف غير حلقيّ، يقول: "والحُروف الصُّتْمُ: التي ليست من الحَلْق"(٤).

غير أنَّ الأزهري نسب إليه خلاف ذلك بقوله: " قال - أي الخليل - والحروف الصِّحاح على نحوين: منها مُذْلَق ومنها مُصْمَت. فأمّا المُذْلقة فإنّها ستَّة أحرف في حيّزين... وقال: أمّا المُصْمتة وهي الصُّتْم أَيْضاً، فإنّها تسعة عشر حرفاً صَحيحاً. منها خمسة أحرف مخارجها من الحلق، وهي: ع ح هـ خ غ... وإنّما سُمِّينَ

(١) الشايب، المصدر السابق، ١٥٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٥٢٢.

(٣) أنيس، في اللهجات العربية، ١٠٠.

(٤) الخليل، العين، (صتم)، ٧/ ١٠٧.

مصمتةً؛ لأنَّها أُصمتَت فلم تدخل في الأبنية كلها..."(١).

و(الصُّتم) هو المصطلح الذي استعمله الخليل في "العين" لأنه حين ذكره جعله خاصاً بالحروف غير الحلقية، وهذا يتفق مع مضمون فكرته في أسماء رباعية عشرة خلت من حروف الذلاقة والشفوية، منها: العَسْجَدُ والقَسْطوس والقُداحِس والدُّعشوقةُ والهُدْعةُ والزُهْزُقَةُ، وهي وإن كانت ثقيلة إلا أنها خفّت -إلى حد ما- لاشتمالها على حرفي (الدال والسين)، ومن ثَمَّ فمن الجائز أن تشتمل -أيضاً- على حروف غير السين والدال؛ فلا يغير ذلك من جواز خفتها النسبية، بشرط ألا تكون من الأصوات الحلقية، بل من (سائر الحروف الصُّتْم) كما صرح الخليل بذلك.

والدليل على هذا أنّ الأزهري نفسه نقل نصاً عن الخليل ذكر فيه أمثلة رباعية شاذة؛ لأنها خلت من حروف الذلاقة، فكان ما خفّف ثقلَها هو صوت السين في نحْو: عَسجَد، وعَسَطُوس. وهذا نصُّ الأزهري الذي نقله عن الخليل: "وقد جاءت كلمات مُسَيَّنَةٌ(*) شواذّ، نحْو: عَسجَد، وعَسَطُوس... واستخفّت العَرَب ذلك لخفّة السّين وهشاشتها؛ ولذلك استخفت السّين في اسْتَفْعَل"(٢).

فلا يمكن للخليل -إذاً- أن يعد الحروف الحلقية من (الصتم) التي إن زيدت في بنية ثقيلة تخلو من حروف الذلاقة فإنها تخفُّ بها، ومن ثمَّ يتكلف لها مسوغاً لخفتها كمسوغ هشاشة السين.

وقد شاع مصطلح الإصمات في المعجمات بمعناه الذي نقله الأزهري عن الخليل، فابن دريد في مقدمة معجمه ذكره بقوله: "الحُروف سبعة أَجناس يجمعهن لقبان: المُصمَتة والمُذْلَقة، فالمذلقة ستَّة أحرف، والمصمتة اثنان وعشرونَ

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، ١/ ٤٢.

(*) أي: فيها حرف السين.

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، ١/ ٤٢.

حرفاً، ثلاثة منها معتلات وتسعة عشر حرفاً صِحاحٌ"(١).

ونقل ابن دريد عن الأَخْفَش علةَ وسم الحُروف مذلقةً ومصمتةً على النحو: "لأنّ عملها في طرف اللِّسان، وطرف كل شَيء ذلقه، وهي أخفّ الحُروف وأحسنها امتزاجاً بغيرها، وسميت الأُخَر مصمتةً؛ لأنّها أُصمتت أَن تختص بالبِناء إذا كثرت حُروفه؛ لاعتياصها على اللِّسان"(٢).

وما نقله ابن دريد عن الأخفش يطابق منقول الأزهري عن الخليل، والراجح أنه لو ثبت هذا النقل عن الخليل لَما اضطُر ابن دريد إلى نقله السابق عن الأخفش دون الخليل.

ولعلَّ ما يفسر هذه المسألة الغامضة هو اختلاف نسخ معجم "العين"، أو أن الرأي الذي نسبه الأزهري إلى الخليل هو رأي لليث تلميذِ الخليل، وليس للخليل أو الأخفش. وقد تبع الجوهري متقدميه، فرأى أن الحروف الصتم هي ما عدا الذُّلق(٣).

وأمّا بيان معنى الطلاقة الاصطلاحي الذي يعطي صوتي (العين والقاف) صفة القوة فلا نكاد نجد مَن يبيّن معنى هذه الصفة الصوتية، من المعجميين واللغويين وغيرهم من علماء التجويد، وأكثر شيء نجده عندهم تكرير عبارة الخليل السابقة. ومن غير الجائز المقارنة بين هذين الصوتين وأصوات المدّ في صفة انسياب الهواء وطلاقته معها دون أن يعترض مجراها أي عائق؛ فهذا الاتساع هو ما يميز أصوات المد عن أي صوت لغوي آخر؛ فصارت لذلك تسمى بالأصوات الطَّليقة في بعض الدراسات الصوتية الحديثة.

وقد رأى عبد العزيز الصيغ أنَّ الطلاقة صفة صوتية غير محددة في العين

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٣.

(٢) ابن دريد، المصدر السابق، ١/ ٤٥.

(٣) الجوهري، صحاح اللغة، (صتم)، ٥/ ١٩٦٤.

والقاف، وهي لا تمنع إدغام هذين الصوتين في غيرهما من الأصوات اللغوية(١).

وقد يكون مراد الخليل من طلاقة هذين الصوتين هو وضوحهما، وقلة تأثرهما بما يأتلف معهما من الأصوات؛ ولهذا وصفهما بالنَّصاعة، والنّاصِعُ في اللغة: الخالِصُ منْ كلِّ شيءٍ، والنّاصِعُ البالِغُ من الألْوان، الخالِصُ منها، ومن المجاز: نَصَعَ الأمْرُ نُصوعاً، إذا وضَحَ(٢).

ولعلَّ أبرز مشكل في مصطلحات التأليف الصامتي هو أنها صيغت بمراعاة دلالتها المعجمية في الكثير الشائع. وقد أُغفلت بعضُ مصطلحات التأليف هذه في كثير من الدراسات الحديثة التي عنيت بالمصطلح الصوتي عند القدماء(٣).

رابعاً: صفتا القوة والضعف

إن قوة الصامت اصطلاح لم يقم على أصول واضحة معينة، ولم ينصّ الخليل على هذا المصطلح نصاً صريحاً في سياق حديثة عن تأليف الأبنية. ولكن الاستقراء يدل على أنه يعد متانة الجرس والطلاقة علامات قوة في الصامت، كالذي ذكره في العين والقاف عندما سوغ اشتمال الأبنية الرباعية والخماسية عليهما حين خلت من أصوات الذَّلاقة والشفة، فقال: "لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جَرْساً، فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حَسُنَ البناء لنَصاعتهما".

وممّا يخفف ثقل الأبنية ـ لدى الخليل ـ اتكاؤها على بعض الصوامت الخالية من صفة الصلابة والخفوت وما يسمى بالكزازة، ونقيض هذه الصفات في الصامت يفضي إلى نوع من القوة فيه، وهذا ما أومأ إليه الخليل عندما بين خلوّ الأمثلة الرباعية التي ليست حكايات من أصوات الذلاقة بقوله الذي سبق: "فإنْ كان البناءُ

(١) الصيغ، المصطلح الصوتي، ١٧٣.

(٢) الزَّبيدي، تاج العروس، (تصع)، ٢٢ / ٢٥٧.

(٣) وأكثر الدراسات التي أخلّت بذكر هذه المصطلحات دراسة عبد القادر مرعي الموسومة بـ:" المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء".

اسماً لَزِمَتْهُ السّين أو الدّال مع لزوم العين أو القاف؛ لأن الدّال لانَت عن صلابة الطّاء وكزازتها، وارتَفعت عن خُفوت التّاء فحَسُنَت. وصارت حالُ السّين بين مخرَج الصّاد والزاي".

وصرح ابن دريد بمصطلح القوة في سياق ما ذكره من استحسان الألفاظ المبنية بصوامت متباعدة المخارج، فإذا أحوج التأليف إلى اجتماع الصوامت المتقاربة فإنه يقُدَّم الصوت الأقوى على الأضعف (الألين)، يقول: "غير أَن من شَأْنهم إذا أَرادوا هذا أَن يبدأوا بالأقوى من الحرفين ويؤخروا الألين، كما قالوا: وَرَل و وَتَد، فبدأوا بالتّاء على الدّال، وبالراء على اللام" وقد اختبر قوة هذه الأصوات من طريق الغنة والجرْس في الوقف عليها، يقول: "فَذُقِ التّاء والدّال فإنّك تَجِد التّاء تَنْقَطِع بجرس قوي، وتجد الدّال تَنْقَطِع بجرس ليِّن، وكذلك الرّاء تَنْقَطِع بجرس قوي وتجد اللّام تَنْقَطِع بغنة، ويدلك على ذلك ـ أيضاً ـ أَن اعتياص اللام على الألسن أقل من اعتياص الرّاء، وذلكَ للين اللام"(١).

فقوة الجرس في الوقف دليل على قوة الصوت وموجبُ لتقديمه على الأقلّ جرساً، وهي صفة لم تُقيَّد بالوقف عند الخليل، وإنما هي صفة مطلقة تمايزت بها أصوات العين والقاف والخاء، ولكنه حين ماز الخاء والعين فجعلهما أقوى الأصوات جرساً لا بد أنه لحظ ذلك من الوقف عليهما، وسواء صحّ هذا الاستنتاج أم لم يصح، فإن الوقف يعزل الصامت عن الامتزاج بالأصوات اللاحقة ممّا يفضي إلى وضوح جرسه وصفائه.

ونلحظ شيئاً من الخلاف في ضوابط قوة الصوت بين المعجميين أنفسهم، وخلافاً آخر في هذه الضوابط بينهم وبين التصريفيين، ومن أمثلة هذا الخلاف في بعض الأصوات:

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٦، ٤٧.

١ . ما ذكره ابن دريد في تسويغ خلو الرباعيات من أصوات الذلاقة واشتمالها على السين، يقول: " أَلا ترى أنّك لا تجد بناء رباعياً مُصْمَتَ الحُروف لا مزاجَ له من حُروف الذلاقة إلا بناء يجيئك بالسّين، وهو قليل جداً، مثل: عَسْجَد، وذلك أن السّين ليِّنَة، وجرسها من جَوْهَر الغنة؛ فلذلك جاءت في هذا البناء"(١).

ولعله أراد بلين السين في كلمة (عَسْجَد) ما اتضح له من خفّة النطق بها بالمقارنة مع أصوات هذه الكلمة، فالعين الحلقية عدها القدماء متوسطة بين الشدة والرخاوة، والجيم والدال من الأصوات الشديدة(٢). ولكن لم يتّضح لنا مراده بكون جرس السين من جَوْهَر الغنة؛ لأنه ذكر ثلاثة أصوات تمتزج بالغنة، ليس منها السين، وهي: (ر، ن، ل)، يقول: "وهن ممتزجات بصوت الغنة؛ لأَن الغنة صوت من أصوات الخيشوم، والخيشوم مركب فوق الغار الأعلى، وإليه يسمو هذا الصَّوْت"(٣).

وصوتا الغنة في العربية هما النون والميم، ويسميهما بعض المحدثين بالأصوات الأنفية؛ لأنها تتكون بحبس الهواء في موضع من الفم، مع خفض الحنك اللِّين، فيتمكن الهواء من النفاذ عن طريق الأنف(٤). فليس في السين أي شيء من غنة هذين الصوتين.

وإذا فسرنا مراد ابن دريد بجوهر الغنة في السين من جهة صفة الصفير التي تشترك فيها الأصوات الثلاثة (س، ش، ز)، فعندئذ يتفق للسين صفة الوضوح التي أشار إليها سيبويه بقوله: "وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن؛ لأنهن حروف الصفير، وهن أندى في السمع"(٥).

(١) ابن دريد، المصدر السابق، ١/ ٤٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٣٤، ٤٣٥.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٥.

(٤) ينظر: الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ٢٦٤- ٢٦٨، الشايب، محاضرات في اللسانيات، ١٨٢ - ١٨٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٦٤.

وقد بين الجواليقي هذه المسألة عندما أشار إلى خلو الاسم السابق (عسجد) من حروف الذلاقة، فقال: "إلا ما كان من عَسْجَد فإنَّ السين أشبهت النون؛ للصفير الذي فيها، والغُنة التي في النون"(١).

وأصوات الصفير لدى بعض الباحثين المحدثين هي: (ث، ذ، ش، س، ز، ص، ظ، ف) وعند النطق بها يحصل تضييق في مجراها يؤدي إلى هذا الصفير أو الحفيف، وأعلاها صفيراً الأصوات الثلاثة (س، ز، ص)(٢).

وقد بين الشايب ما يحصل عند نطق أصوات الصفير الثلاثة من تقليص اللِّسان، وانتفاخه على الجوانب، وملامسة أطرافه: "لحوافِّ الأسنان مشكلةً أخدوداً ضيقاً فقط على طول خط وسط اللسان، لحصر الهواء أو توجيهه، وعندما يُجبر الهواء على التحرُّر من هذا الأخدود بحدة ضد اللثة يعطي أزيزاً مسموعاً، هو ما اصطلح على تسميته بالصفير"(٣).

ومصاحبة الصفير لهذه الأصوات ممّا نراه يثقل في نطق بعضها؛ وقد وصف الفراء (ت٢٠٧هـ) مخرج ثلاثة منها بالثقل، وهي (ث، ذ، ظ) يقول: "والثاء والذال مخرجهما ثقيل، فأنزل الإدغام بهما لثقلهما ألا ترى أن مخرجهما من طرف اللسان. وكذلك الظاء تشاركهن في الثقل"(٤).

والأصوات الثلاثة تنتمي للمخرج الأسناني، ويتطلبُ النطق بها إخراج طرف اللِّسان، ووضعه بين الأسنان، وفي ذلك جهدٌ عضليٌّ، ويرى بعض الباحثين أن صعوبة نطق الثاء أدت إلى تخلص كثير من اللغات السامية منه، ومع احتفاظ العربية به إلا أنها مالت إلى تسهيله وإبداله تاء أو سيناً(٥).

(١) الجواليقي، المعرب، ٦٠.

(٢) أنيس، الأصوات اللغوية، ٦٢، ٦٣.

(٣) الشايب، محاضرات في اللسانيات، ١٩٧.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١ / ١٧٢.

(٥) ينظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، صلاح الدين حسنين، المدخل إلى علم الأصوات، ١١٥، ١١٦.

وكان الخليل يسوغ مجيء السين في الأبنية السابقة التي تخلو من حروف الذلاقة بكونها بين مخرَج الصّاد والزاي(١). ونسب الأزهري إليه تفسيراً آخر يقوم على استخفاف العَرَب نطقها لهشاشتها؛ ولذلك استخفوا زيادتها في الصيغة الصرفية (اسْتَفْعَل)، وهذا المنسوب إليه قد لا يكون له، بل لتلميذه الليث؛ لأن الخليل لا نراه يخلط بين التأصيل المتعلق بالأبنية المجردة والمزيدة كما كان يفعل بعض القدماء، كابن دريد والأزهري وابن جني...

٢. ورأى ابن دريد أن قوة التّاء في الاسم (وَتَد) سبب في تقديمها على الدال؛ لأنها تَنْقَطِع بجرس قوي، والدّال تَنْقَطِع بجرس ليِّن لذا تتأخر(٢).

٣. وفي الإدغام صارت التاء أضعف من الدال، ذكر ذلك الثمانيني (ت٤٤٢هـ) في كتابه "شرح التصريف" بقوله: "أمّا وَتِدٌ فوزنه: فَعِلٌ على مثال: فَخِذ، فمَن قال: فَخْذٌ فسكّن الخاء فقياسه أن يقول في وَتِد: وَتْدٌ إلا أنّه يثقل الخروج من همس التّاء وضعفها إلى قوّة الدّال وجهرها، فهؤلاء يقلبون من التّاء دالاً، ويدغمون الدّال الأولى في الثانية فيقولون: وَدٌّ"(٣).

فقوة الدال وجهرها ـ إذاً ـ جعلت التاء الضعيفة المهموسة تبدل دالاً وتدغم في الدال الثانية، وفاقاً لما عرف في موضوع الإدغام من أن الحرف الأضعف يدغم بالأقوى. وهذه المسألة تحتاج إلى استقراء دقيق يتناول الأبنية التي يمكن لها أن تتحول من أنماط ثلاثية إلى ثنائية مضاعفة؛ بسبب الإدغام، كتحول (وتد – ودّ) وحينئذٍ يتحول درس الإدغام من مبحث صوتي إلى مبحث تأصيليّ خاصٍّ بنشأة الأبنية وتطورها، وهذا ما يحتاج إلى إفراد مستقل نأمل أن نقوم به في المستقبل إن شاء الله.

(١) الخليل، العين، ١/ ٥٤.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٧.

(٣) الثمانيني، شرح التصريف، ٣٦٧.

٤ . وقد تنبه ابن جني إلى موجب تقديم الصامت الأقوى وفسره تفسيراً صوتياً دقيقاً بقوله: " وأنا أرى أنهم إنّما يقدمون الأقوى من المتقاربين من قِبل أن جمْع المتقاربين يثقل على النَّفْس، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما لأمرين: أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى، والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قِبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نَفساً، وأظهر نشاطًا فقُدم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين"(١).

والحقيقة أن تفسيره الصوتي الثاني مقبول متّفق مع حاجة الأصوات الثقيلة إلى الجهد العضلي الزائد؛ ولهذا يناسب الصامت الثقيل التقديم قبل أن يبدأ نطق مقاربه من الصوامت من مخرجه.

وأمّا تفسيره الأول فيقوم على فكرة الأصل والفرع التي شُغل بها ابن جني كثيراً في الأصول اللغوية المختلفة، وليس في عموم هذه الفكرة ما يصلح لتفسير مسألة صوتية كالسابقة.

ولعل أكثر الضوابط التي تنقص تأليف البنية في الموروث اللغوي والحديث هي صفتا الهمس والجهر، والاسم السابق (وتد) يصلح مثالاً لما نذهب إليه، فالذي جعل هذا الاسم مستعملاً بتقديم التاء على الدال مسألة تتعلق بهمس التاء نفسها، وهو ما يضعفها في الوقف فيما لو قالوا: وَدِتْ بدلاً من وَتِدْ، أي بتقديم الدال على التاء؛ فنطقنا للتاء المهموسة الموقوف عليها أثقل بالمقارنة مع الدال المجهورة الموقوف عليها.

ولنا أن نقول بعد ذلك إنَّ ما يطرأ على البنية الصوتية من إبدال وإعلال وإدغام وقلب مكاني هو أقرب إلى إعادة الترميم، وتخفيف مواطن الثقل في تأليف هذه البنية؛ وفاقاً لمنحىً في التطور اللغوي، وهو أنه يسير بألفاظ اللغة نحو التيسير والسهولة في الكثير الشائع.

(١) ابن جني، الخصائص، ١ / ٥٦.

فمن مظاهر إعادة الترميم في الاسم (وتِد) أن بنيته استُثقلت لتوالي هذين الصوتين اللذين هما من المخرج الأسناني اللثوي، ولا فرق بينهما سوى أن التاء مهموسة، والدال نظيرها المجهور(١). ولذلك كان التصرف في هذه البنية موضعاً للتمايز اللهجيّ، على نحو قول الفيوميّ: "الوَتِدُ بكسرِ التّاء في لُغة الحِجاز، وهي الفصحى... وفتحُ التّاء لُغةٌ، وأهلُ نَجْدٍ يُسكِّنون التّاءَ فيُدغمون بعدَ القَلْب"(٢).

وقد توصل الأزهري إلى تفسير استعمال الاسم (وَدّ) من طريق المخالفة بين الأمثال، يقول: "ويُقال للوَتِد: وَدٌّ كأنّهم أرادوا أن يقولوا: وَدِدٌ فقَلبوا إحدى الدالين تاء لِقرب مخرجيهما وفيه لُغتان وَتِدٌ ووَتَد"(٣).

٥. وأمّا ما يُقدِّم الراء على اللام عند ابن دريد في الاسم (وَرَل) فهو قوة جرسها، واعتياصها في النطق المُتأتّي من صفة التكرير؛ ولهذا كان القدماء يصفون هذا الصوت بالمكرَّر والترجيع، ويقولون: كأنّ طرف اللِّسان يرتعد به، أو كأنَّك نطقت بأكثر من حرف...(٤).

وللجاحظ آراء معروفة في أنماط اللّثغة التي تقع في هذا الصوت، وفي اللام وغيرهما، ولكنه ذكر أن لثغة الراء تزيد على لثغة اللام، فبعضهم يحولها ياءً في نحو: عَمْي بدل عَمْرو، أو غيناً فيقول: عَمْغ، أو ذالاً في نحو: عَمْذ، أو ظاء في نحو قولهم: مظَّة بدل مرّة(٥).

وقد بين الزمخشري (ت٥٣٨هـ) علاقة الوقف على الراء التكرارية بالتعثر في نطقها، يقول: "والمكرَّرُ الراء؛ لأنّك إذا وقفت عليه تَعثّر طرفُ اللسان بما فيه من التكرير"(٦).

(١) أنيس، موسيقى الشعر، ٢٤.

(٢) الفيومي، المصباح المنير، (وتد)، ٢/ ٦٤٦.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، (وتد)، ١٤/ ١٠٥.

(٤) ينظر: الصيغ، المصطلح الصوتي، ١٨٣، ١٨٤.

(٥) الجاحظ، البيان والتبيين، ١/ ٣٤، ٣٥.

(٦) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ٥٤٧، ٥٤٨.

ولا يختلف وصف الراء في الدراسات الحديثة عن آراء القدماء، فهي من الأصوات اللِّثوية المجهورة التي توصف بالتكرير، وفيها يضرب طرف اللسان اللثةَ ضربات متكررة(١). ويلحظ صعوبة نطقها عند الأطفال في بداية نموهم اللغوي بسبب: "ضعف العضلات المحركة لمقدمة اللسان عندهم وقصورها... عن إحداث الاهتزازات السريعة المكررة لهذه المقدمة"(٢).

ومنهج ابن دريد في تقديم الصوت الأقوى ينطبق على المزيدات الصرفية ـ وإن كان هذا الموضوع ليس من موضوعات دراستنا ـ يقول: "وكذا فعلهم فيما أُدخل عليه حرف زائد وأُبدل، فتاء الافتعال عند الطّاء والظاء والزّاي والضّاد وأخَواتها تُحوَّل إلى الحَرف الذي يليه حتّى يبدأوا بالأقوى فيصيرا في لفظ واحد وقُوَّة واحدة"(٣).

٦. وقد توسّع اللغويون وعلماء التجويد في حديثهم عن الصفات المقوية للحرف – كالاستطالة والتفشي وغيرهما؛ لما ذكرناه من احتياجهم لها في ضبط إدغام الأصوات، وفيما يأتي عرض لأبرز جهودهم في هذه المسألة:

– تناول سيبويه إدغام الأصوات وتمايزها في القوة التي توجب إدغام الأضعف في الأقوى، ففي امتناع إدغام الراء في اللام والنون قال: "والراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة، وهي تَفْشى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ولا يُكرَّر. ويقوي هذا أن الطاء ـ وهي مطبقة ـ لا تجعل مع التاء تاءً خالصة؛ لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر أن لا تُدغم إذ كانت مكررة ... والشين لا تدغم في الجيم؛ لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتّصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع

(١) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٤٨، ٤٩.

(٢) رمضان عبد التواب، المصدر السابق، ٤٨، ٤٩.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٥٠.

الباء، فاجتمع هذا فيها والتفشي؛ فكرهوا أن يدغموها في الجيم"(١).

وعن صفة علوّ الصوت ووضوحه يقول: "وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن؛ لأنهن حروف الصفير، وهن أندى في السمع"(٢).... وهكذا يستمر سيبويه في ذكر موانع الإدغام في هذا الباب كله جرياً على قاعدة: "الإدغام إنّما هو في الأقوى"(٣).

واللافت هو أن سيبويه كان يتدرج في درس الإدغام وتسلسله، وفاقاً للمخارج الصوتية التي أجرى عليها تعديلات معينة مبتدئاً بالأصوات الحلقية، وظلّ يكرر عبارات تنصّ على أنّ: "حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها" و"ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام" و"الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله"(٤) و"أصل الإدغام لحروف الفم؛ لأنها أكثر الحروف"(٥).

وعموم منهج الإدغام لدى سيبويه ـ وإن كانت أمثلته من المزيدات أو مما يجري بين كلمتين مختلفتين ـ فيه دلالة على تأثر الإدغام بقوة الأصوات ومخارجها، وهذا الأثر من ضوابط تأليف البنية الصامتي الذي عبر عنه ابن وهب بقوله: "ومن شأن العرب استعمال ما خفَّ، وتجنُّب ما ثقل، وكذلك لا يجمعون بين حرفين من مخرج واحد أو مخرجين متساويين، وإذا اجتمعا أدغموا أحدهما في الآخر"(٦).

٧. وقد أوجز مكيّ بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) الحديث عن صفات القوة والضعف في (باب في معرفة الحروف القوية والضعيفة) الذي اشتمل عليه مؤلفه (الكشف عن وجوه القراءات السبع). فذكر أن ضعف الحروف يكون بالرِّخاوة

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٤٨.

(٢) سيبويه، المصدر السابق، ٤/ ٤٦٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٥٤٠.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٩.

(٥) سيبويه، المصدر السابق، ٤/ ٤٥٤.

(٦) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ٤٣٢، ٤٣٣.

والهمس، وأنَّ قوتها تكون بالجهر والشدة والإطباق والتفخيم والتكرير والاستعلاء والصفير والاستطالة والغنة والتفشي(١).

وذكر مكيّ أنه كلما تكررت صفة قوية في الحرف صار أقوى، وكذا إذا تكررت فيه صفة ضعف صار أضعف. وذكر أن الحرف تلزمه صفتان قويتان وثلاث وأربع، ومثال ذلك الضاد التي توصف بالمجهورة والمستعلية والمطبقة والمستطيلة والمفخمة. وقد يكون في الحرف صفتان ضعيفتان وصفة قوية، كالسين المهموسة الرخوة، وفيها الصفير(٢).

وفي كتابه "الرعاية لتجويد القراءة" عقد مكيّ مقارنات بين الأصوات المتقاربة في المخرج من جهة القوة والضعف. فالطاء اجتمعت فيها صفات القوة، وهي الجهر والشدة والإطباق والاستعلاء، والصاد اجتمعت فيها صفات الإطباق والاستعلاء والصفير؛ ولخلوها من الجهر والشدة صارت الطاء أقوى منها، وكذا الضاد المجهورة التي توصف بالإطباق والاستعلاء والاستطالة أقوى من الصاد؛ للجهر الذي في الضاد وهو أقوى من الصفير الذي في الصاد(٣).

٨. وأما الباحثون المحدثون فمنهم عبد الصبور شاهين الذي عُني بالإدغام في مؤلفه "أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي" فذكر بعضَ ما للنحاة من آراء في ضبط قوة الصوت وضعفه من طريق حديثهم عن الإدغام، فقد جعلوا بعض صفات الصوت ليست سبباً في قوته أو ضعفه، كالاستعلاء، فيجوز إدغام القاف في الكاف والعكس جائز، وبعض صفات القوة ـ كالإطباق ـ لم يعتدوا بها كثيراً؛ ولهذا يجوز الإدغام مع الإطباق وعدمه إذا التقت الطاءُ التاءَ أو الدال، وأما الصفات التي اعتدوا بها اعتداداً كاملاً فهي: الاستطالة والتفشي والصفير والمد واللّين والغنة والتكرير؛ ولهذا لا تُدغم الضاد في الصاد ـ مع أنهما مطبقتان ـ لامتياز الضاد

(١) مكي، الكشف، ١/ ١٣٧.

(٢) مكي، المصدر السابق، ١/ ١٣٧.

(٣) مكي، الرعاية لتجويد القراءة، ٩٣، ٩٤.

بالاستطالة، ولا الصاد في الضاد؛ لامتيازها بالصفير. وانتهى شاهين من ذلك إلى أنّ الإدغام يسجل دائماً ضعف صوت معين أمام صوت آخر أقوى منه(١).

وعلى ما تقدم فلا نقبل بما ذكره غانم الحمد على إطلاقه، وهو قوله بأننا لا نجد في كلام علماء العربية المتقدمين: "شيئاً واضحاً ومفصلاً عن موضوع قوة الصوت... وربما كان مكي بن أبي طالب هو واضع نظرية قوة الحروف وضعفها لدى علماء التجويد"(٢).

فلا يعني وضوح عبارة مكي وتفصيله مسائل القوة والضعف أنه واضع نظرية فيها؛ وإلّا فلن ننصف سيبويه وغيره من النحويين الذين بينوا هذه المسألة في باب الإدغام، ولن ننصف ـ أيضاً ـ الخليل وابن دريد وابن جني فيما أصّلوه وبينوا أحكامه في تأليف البنية الصوتية.

وقد اتكأ ابن جني كثيراً على أثر قوة الصامت وضعفه في تأليف بنية الكلمة، في سياق حديثه عن مناسبة الحروف لمعانيها، وهو ما بيناه في الإفراد الآتي:

خامساً: أثر مناسبة الصوامت لمعانيها في التأليف

لم يغب الجانب الدلالي في تفسير ابن جني لمنهج تأليف البنية الصوتي، وهو ينطلق في ذلك من مناسبة الأصوات اللغوية لمعانيها، وفي سياق هذه المناسبة كان يفاضل بين قوة الصوتين، فيجعل الصوت الأقوى للمعنى الأقوى، والصوت الأضعف للمعنى الأضعف، ويصرح ـ أحياناً ـ بموجب قوة الصوت اللغوي، والمفاضلة ـ في الغالب ـ تجري بين الصوتين المتقاربين:

١. فمن أمثلته التي تبين المفاضلة بين السين والصاد كلمتا الوسيلة والوصيلة، فهو يذكر أنَّ الصاد أقوى صوتاً من السين لما فيها من الاستعلاء، والوصيلة أقوى

(١) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، ٢١٧ – ٢١٩.

(٢) الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ٢٨٠.

معنى من الوسيلة. وذلك أن التوسُّل ليست له عصمة الوصل والصِّلة، بل الصِّلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومُماسّته له؛ فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين لضعفها للمعنى الأضعف. ومن أمثلته من الألف والهمزة: الخذا في الأذن، والخذأ: الاستخذاء، جعلوا الواو في خذواء ـ لأنها دون الهمزة صوتاً ـ للمعنى الأضعف؛ لأن استرخاء الأذن ليس من العيوب التي يُسبّ بها، ولا يتناهى في استقباحها. وأما الذل فهو من أقبح العيوب وأذهبها في المَزْراة والسّب، فعبروا عنه بالهمزة لقوتها، وعن عيب الأذن المُحتمَل بالواو لضعفها(١).

٢. ومن المناسبة الصوتية والدلالية ما يذكره في ثلاثة صوامت من مخرج واحد تتسلسل إلى حد التضادّ الصوتي والمعنوي، فيصير أحدها ـ لتوسطه بينهما في الصفات ـ مستعملاً في تركيب جامع لمعانيها، من ذلك تركيب (ق ط ر) و(ق د ر) و(ق ت ر)، فالتاء ـ كما يقول ابن جني ـ خافية مُتسفِّلة، والطاء سامية متصعِّدة، فاستُعملتا ـ لتعاديهما ـ في الطرفين كقولهم: قُتْر الشيءِ وقُطْره(*). والدال بينهما ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء، فكانت لذلك واسطة بينهما، فعبِّر بها عن معظم الأمر ومقابلته، فقيل: قَدْر الشيء لجِماعه ومُحْرَنْجمِه(٢).

وقد اختبر ابن جني تغيير موقع الصوامت الثلاثة السابقة بوقوعها كسعاً؛ فاتضح له أن دلالاتها الصوتية تصلح للمعاني المناطة بها، كقوله: "قَرَتَ الدّمُ، وقرد الشيء وتقرَّد، وقَرَطَ... فالتاء أخفت الثلاثة، فاستعملوها في الدَّم إذا جفَّ؛ لأنه قَصْدٌ ومُسْتَخَف في الحسِّ عن القَرْدَد الذي هو النِّباك(*) في الأرض ونحوها.

(١) ابن جني، الخصائص،٢/ ١٦٢ – ١٦٤.

(*) الأَقطار النَّواحي، واحدُها قُطْر، وكذلك أَقتارُها، واحدُها قُتْرٌ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (قطر)، ٥/ ١٠٦.

(٢) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ١٦٤. ويقال: قَرَت الدم، ودم قارِتٌ، إذا يبس بين الجلد واللحم. ينظر: الخليل، العين، (قرت)، ٥/ ١٢٦.

(*) النِّباكُ التِّلال الصِّغارُ، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (نبك)، ١٠/ ٤٩٧.

وجعلوا الطاء ـ وهي أعلى الثلاثة صوتاً ـ للقَرْط الذي يُسمع، وقَرِد من القِرْد، وذلك لأنه موصوف بالقلة والذِّلة"(١).

والملحوظ أن الصامت الواحد قد تتعدد دلالاته الصوتية، ومن ثَمَّ فهو يصلح لدلالات معنوية مختلفة، كصلاح الطاء في الأمثلة السابقة لمعنى القَرْط (التقطيع) المسموع بوضوح، خلافاً لخفوت الدال والتاء اللتين استُعملتا فيما يقلّ وضوح صوته، وإن كانت التاء أكثر خفوتاً منهما.

وفي موضع آخر ذكر صلاحَ الطاء والدال للدلالة على معنيين يناسبهما ما في هذين الصامتين من دلالة صوتية مختلفة عما سبق، يقول: "ومن ذلك القَدّ طولاً والقَطّ عَرْضاً. وذلك أن الطاء أحصر للصوت، وأسرع قطعاً له من الدال، فجعلوا الطاء المُناجِزة لقطع العرض؛ لقربه وسرعته، والدال المُماطِلة لما طال من الأثر وهو قطعه طولاً"(٢).

ويكرر ذلك في: قضمَ في أكل اليابس، وخضمَ في الرطب، فاستعمالهم القاف القوية في (قضم) ناسب قوة المعنى، خلافاً لضعف الخاء الذي ناسب استعمالها المعنى الأضعف في (خضم)(٣). وفي موضع آخر قال: "فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس؛ حذْواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث"(٤). والخاء تصلح لمعنى آخر، وهو نضخ الماء القوي دون نضحه الضعيف؛ لقوله: "النَّضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، قال الله سبحانه: ﴿فيهِما عَيْنانِ نَضّاخَتانِ﴾ فجعلوا الخاء ـ لرقَّتها ـ للماء الضعيف، والخاء ـ لغِلَظها ـ لما هو أقوى منه"(٥).

(١) ابن جني، الخصائص، ١/ ١٦٠.

(٢) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ١٦٠.

(٣) ابن جني، المصدر السابق، ١/ ١٦٦.

(٤) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ١٦٠.

(٥) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ١٦٠، والآية من سورة الرحمن / ٦٦.

ونلحظ أن ابن جني سلب الخاء قوتها المتأتية من الغِلَظ في (خضمَ)؛ لأنها في هذا الفعل كانت بموضع مقارنة مع صوت القاف في الفعل (قضمَ)، وأثبت هذه القوة لها في المثال (النضخ)؛ لأنها بموضع مقارنة مع الحاء الضعيفة في الاسم (النضح).

٣. وقد أَقامَ ابن جني ترتيب الصوامت في تأليف البنية على ترتيب أجزاء المعنى الكليّ وتسلسله، ومثال ذاك ما ورد في الفعل: جرَّ الشيءَ، فهو يذكر أنَّهم قدموا الجيم؛ لأنّها حرف شديد، وأول الجرّ بمشقة على الجار والمجرور جميعاً، ثم عقَّبوا ذلك بالراء وهو حرف مكرر، وكرَّروها مع ذلك في نفسها؛ وذلك لأن الشيء إذا جرّ على الأرض في غالب الأمر اهتزَّ عليها، واضطرب صاعداً عنها ونازلاً إليها، وتَكَرُّرُ ذلك منه على ما فيه من التعتعة والقلق. فكانت الراء ـ لما فيها من التكرير ولأنها ـ أيضاً ـ قد كُرِّرت في نفسها في (جرَّ) و(جررت) ـ أوفقَ لهذا المعنى من جميع الحروف(١).

ففي هذا التفسير اتّكأ على صفتي التكرير في الراء، وشِدّة الجيم، وفي الفعل (شدَّ) ـ في نحو قولهم: شدَّ الحبلَ ـ كان الاتكاء على تفشي الشين وشدة الدال، يقول: "فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العَقْد، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب وتأريب العَقْد، فيعبر عنه بالدال التي هي أقوى من الشين، ولاسيما وهي مدغمة، فهو أقوى لصنعتها وأدلّ على المعنى الذي أريد بها"(٢).

وتفشي الشين صفة صوتية ذكرها سيبويه مع صفة الاستطالة، وهما ممّا يمنع إدغام الشين في الجيم، يقول: "والشين لا تدغم في الجيم؛ لأن الشين استطال

(١) ابن جني، الخصائص، ٢/ ١٦٦.

(٢) ابن جني، المصدر السابق، ٢ / ١٦٥.

مخرجها لرخاوتها حتى اتّصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والتفشي؛ فكرهوا أن يدغموها في الجيم"(١).

ويقول مكي في تفشي الشين: "ومعنى التّفشي هو كثرة خروج الريح بين اللسان والحنك، وانبساطه في الخروج عند النطق بها"(٢). وذكر الفيروزآبادي أن الشين من الحُروف المهموسة، ولها حَظٌّ من التَّنْغيمِ والتَّفْشِية(٣).

٤. وعلى منوال الصامتين تجري مناسبة الصوامت الثلاثة للمعاني، وترتيبها في تأليف الأبنية، وفاقاً لتسلسل المعاني الجزئية للمعنى الكليّ، يقول ابن جني: "قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المُعبَّر عنها بها ترتيبها وتقديم ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقاً للحروف على سَمْت المعنى المقصود والغرض المطلوب. وذلك قولهم: بحثَ. فالباء لغِلَظها تُشْبه بصوتها خَفْقةَ الكفّ على الأرض، والحاء لصَحَلِها(*) تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب، ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والبثّ للتراب"(٤).

٥. ويتوسع ابن جني في هذه المسألة أكثر ممّا سبق، حين يذهب إلى أنَّ الصامت الواحد قد يأتلف مع صوامت مختلفة في أبنية مختلفة، فيظل معنى الأبنية يدور في محور دلالة صامت واحد منها، ومناسبته لمعناه، ومن ذلك تأليف الفاء مع

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٤٨.

(٢) مكي، الرعاية لتجويد القراءة، ١٠٩. وقد ذكر علماء التجويد أنَّ الفاء والثاء والضاد من جملة الحروف المتفشية، وبعضهم كان يزيد فيها حرفي الميم والراء، ينظر: الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ٢٧٢، ٢٧٣.

(٣) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (شين)، ١/ ١٢١٠.

(*) في (العين)، (صحل)، ٣/ ١١٧ أورد الخليل: "الصَّحَل: صَوتٌ فيه بحَّة، صَحِل صوتُه فهو أصحَلُ الصَوْت".

(٤) ابن جني، الخصائص،٢/ ١٦٤، ١٦٥.

الصوامت الواردة في قوله: "ومن طريف ما مرَّ بي في هذه اللغة ... ازدحام الدال والتاء والطاء والراء واللام والنون إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما"(١).

وأمثلته على ذلك كثيرة نوجز منها: الدالف للشيخ الضعيف والشيء التالف، والطَّليف والظَّليف(*) المَجّان، وليست له عصمة الثمين، والطَّنَف لما أشرف خارجاً عن البناء، وهو إلى الضعف؛ لأنه ليست له قوة الرّاكب الأساس، والنَّطَف: العَيب، وهو إلى الضعف، والدَّنِف: المريض. ومنه التَّنوفة، وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك، والتُّرْفة؛ لأنها إلى اللين والضعف، والطَّرَف لأن طَرَف الشيء أضعف من قبله وأوسطه، والفَرْد لأن المُنفرد إلى الضعف والهلاك ما هو، والفارط المتقدّم، وإذا تقدَّم انفرد، وإذا انفرد أعرض للهلاك"(٢).

وهو يريد أن ضعف الفاء ناسب عموم معنى الضعف في الأمثلة السابقة؛ فتغلبت دلالة الفاء هذه على الدلالة الصوتية للأصوات السابقة، وإن تركبت معها. وكان يلزمه بيان وجه ضعف الفاء، وكيف تغلبت دلالتها على دلالة الأصوات: (د، ت، ط، ر، ل، ن)؟

٦. وأما السيوطي فنسق في كتابه "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" كثيراً من الأمثلة التي يُفهم منها أنه يقابل فيها بين صوتين متقاربين في المخرج أو في شيء من الصفة الصوتية، ويبيّن دلالة الأقوى منهما على المعنى الأقوى، والعكس صحيح، وهذا من منهج ابن جني الذي سبق بيانه.

فمن الأمثلة التي ذكرها السيوطي: الخَنَن في الكلام أشدُّ من الغَنَن والقَبْصة

(١) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ١٦٨.

(*) والظَّليفُ الذَّليلُ السَّيِّئُ الحال في معيشته، ويُقال: ذهبَ به مَجّاناً وظَليفاً، إذا أَخَذَه بغَير ثمنٍ. ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، (ظلف)، ١٤/ ٢٧٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢/ ١٦٨، ١٦٩.

أصغرُ من القَبْضة، فالقَبْصُ الأخذُ بأطراف الأنامل، والقَبْضُ الأخذ بالكفِّ كلها. وهذا صَوْغُ هذا إذا كان على قَدْره وهذا سَوْغُ هذا، إذا وُلِدَ بعد ذاك على أثره. ونَقَبَ على قومه من النَّقيب، وهو العَريف، ونكَب عليهم ينكُب نكابةً وهو المَنْكِب وهو عَون العَريف. والقَضْمُ للفرس، والخَضْمُ للإنسان. والنَّضْح الشرب دون الرِّيّ والنَّصْح الشُّرْب حتى يَرْوى، والنَّشْح دون النَّضْح. ومن أصوات الخيل: الشّخيرُ والنَّخيرُ والكَريرُ، فالأوَّل من الفم والثاني من المَنْخَرين والثالث من الصَّدر. والهَتْل من المطر أصغرُ من الهَطْل. والعَطْعَطَةُ تتابعُ الأصوات في الحرب وغيرها، والغَطْغَطة صوتُ غَلَيَان القِدْر وما أشبهه. والجَمْجَمَة أن يُخْفِي الرجلُ في صدره شيئاً ولا يبديه، والحَمْحمَة أن يردِّد الفرسُ صوتَه ولا يَصْهل(١).

وبقية الأمثلة التي ذكرها السيوطي من الأمثلة المتقابلة التي استُعملت حكاياتٍ صوتيةً(٢). وقد انتهى منها إلى ما يؤكد آراء ابن جني في مناسبة الأصوات اللغوية للمعاني، ولكنه صرَّح ببعض صفاتٍ صوتية تزيد قوة الحرف، أو تضعفه، يقول: "فانْظر إلى بديع مناسبةِ الألفاظ لمعانيها، وكيف فاوَتَت العربُ في هذه الألفاظ المُقْتَرنة المتقاربة في المعاني؛ فجعلت الحرفَ الأضْعف فيها والألْين والأخفى والأسهل والأهمس لِما هو أدْنى وأقلّ وأخفّ عملاً أو صوتاً، وجعلت الحرفَ الأقوى والأشدَّ والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملاً وأعظم حِسّاً"(٣).

٧. ولا يخفى أنّ دلالة الحروف (الصوامت) على المعاني هي من أثر نظرية المحاكاة، وقد انتقد إبراهيم أنيس هذه المسألة بقوله: "ومن العبث ... أن ننظر - في البحث عن الصلة بين الأصوات والمدلولات - إلى تلك العهود السحيقة في القدم، وأن نحاول افتراض أن الإنسان الأول قد راعى في الاهتداء إلى الكلمات صلة وثيقة

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١/ ٤٢، ٤٣.

(٢) السيوطي، المصدر السابق، ١/ ٤٣، ٤٤.

(٣) السيوطي، المصدر السابق، ١/ ٤٤.

بين الأصوات والمدلولات"(١).

وما ذكره أنيس هو رأي لفريق من الباحثين المحدثين الذين انتقدوا نظرية المحاكاة، ونفوا نشأة اللغة بها بالكليّة، بيد أنه لا يمكن غضّ الطّرف عن كثرة الألفاظ اللغوية الناشئة بهذه المحاكاة الصوتية، وقد نصَّ اللغويون القدماء على كثير منها(٢).

المبحث الثالث: مظاهر ثقل تأليف الصوامت في البنية

تناول الخليل وغيره من اللغويين موضوعات لغوية مختلفة تعدّ مظاهر ثقل في تأليف البنية الصوتية، وهي في مجملها موضوعات تطبيقية لما خلصوا إليه في ضوابط التأليف، وأبرز هذه الموضوعات المُعرَّب والدخيل والمصنوع والحكايات والمُمات، وفيما يأتي إجمال بمفصل هذه الموضوعات:

أولاً: المعرب والمولّد والمصنوع

وضع الخليل بعض الأصول الصوتية التي يُعرف بها اللفظ المُعرب والدّخيل والمولد والمصنوع(٣) الذي لا يتفق مع تأليف أبنية العربية، فمن هذه الأصول اجتماع الأصوات المتقاربة أو المتماثلة في نحو: أَغِيَّة وأَغِيَة، وقد ذكر الخليل أنهما من كلام أهل السواد؛ لأن الهمزة والغين لا تجتمعان في بناء كلمةٍ واحدةٍ. وكذا الدَّكَكص: اسم نهر بالهند بلغتهم، وهو ليس بعربي؛ لأنه لا يلتقي في كلمة عربية حرفان مثلان في حشو الكلمة إلا بفصل لازم كالعَقَنْقَل والخَفَيْفَد ونحوه(٤).

ويمتنع توالي المِثلين في صدر الأبنية حتى وإن فصل بينهما، إلا أن يكون اللفظ أعجمياً أو اسماً خاصاً، كالقاقُزَّةُ وهي المشربة، فليس في كلام العرب مثلها ممّا

(١) أنيس، من أسرار اللغة، ١٢١، ولكنه في كتابه (دلالة الألفاظ) كان أقل رفضاً لفكرة الدلالة بين الأصوات ودلالاتها، ينظر: ٤٧ – ٦٨.

(٢) ينظر في هذه النظرية وما قيل فيها: عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ١٢٢– ١١٤.

(٣) ينظر في معنى المعرب والمولد: الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، ٣٥٥، ٣٥٦، حلمي خليل، المولد في العربية، ١٥٦ – ١٥٧، رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ٣٥٨ – ٣٦٨.

(٤) الخليل، العين، (دكص)، ٥/ ٤٢٥.

يفصل بين حرفين مثلين مما يرجع إلى بناء ققز ونحوه(١).

وأما المولَّد والمصنوع الذي لم يستعمل في فصيح العربية فقد وضع الخليل فيه ضابط الخلو من حروف الشفة والذّلاقة بقوله: "الكَشَعْثَج والخَضَعْثَج والكَشَعْطَج وأشباههنَّ، فهذه مولَّدات لا تجوز في كلام العرب؛ لأنه ليس فيهن شيء من حروف الذَّلَق والشفوية فلا تقبَلنَّ منها شيئاً، وإنْ أشبَه لفظهم وتأليفهم"(٢).

وأما ابن دريد فقد ذكر أمثلة مختلفة من الرباعيات المصنوعة التي لا أصل لها، وإذا ضممناها إلى الأمثلة المشكوك فيها فإن ما يميزها هو ثقل بنيتها التي لم يتفق لها التأليف بصوامت لغوية خفيفة، وإن لم يصرح بذلك.

من ذلك قوله: الثِّخْرِط والثُّخْروط: نبت، زَعَموا، وليس بثَبْت. وثَخْطَع، زعَموا اسم، وأَحسبه مصنوعاً. والخَنْطثة مشي فيه تبختر، أقبل يُخنطِث لُغة يمانية زَعَموا. وخَثْعَم، وهو اسْم تُنسب إليه قبيلة. واختلفُوا في خَثْعَم، فقالَ قوم: اسم بعير، والخَثْعَمة: تلطُّخ الجَسَد بالدَّم. والخِنْفَثة: دُوَيْبة، زَعَموا. وخَثْلَم: اسم، والخَثلمة: الاخْتِلاط أَيضاً. ورجل خَنْثَل وحَنْثَل، إذا كانَ ضَعيفاً. والخَثْلَة: أَسْفَل البَطن، بالثاء والتّاء زَعَموا. عَفْشَج: ثقيل وَخِم، زَعَموا، ودفعه الخَليل وزعم أَنه مَصْنوع. والدَّعسجة: السرعة والعجلة ودفعه الخليل وقال: هو مصنوع(٣).

وربّما يصرح ـ أحياناً ـ بعلة المصنوع، ومنه قوله: عَجوز جَفْلَق: كَثيرة اللَّحْم مسترخية. وذكر أَن هذه الكلمة مصنوعة؛ لأَن الجيم والقاف لم تجتمعا إلا في أحرف معروفة. وقد يذكر في المصنوع الرباعيِّ زيادةَ صامت يشير إلى أصله الثلاثي، كقوله: عَنْقَش اسمٌ النّون فيه زائدة، ودفعها الخليل وزعم أنّها مصنوعة

(١) الخليل، المصدر السابق، (قز)، ٥/ ١٣.

(٢) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٢، ٥٣.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢/ ١١٣٠، ١١٣٦، ١١٣٨.

... والأمثلة التي ذكرها ابن دريد كثيرة(١).

وفي(عصج) ذكر قولهم: رجل أعْصج، وهو الأصلع، وقال: "لُغَة شنعاء لقوم من أَطْراف اليمن لا يُؤْخَذ بها"(٢).

والملحوظ أن أمثلة ابن دريد السابقة لا تكاد تخلو من ثقل صوت ما أو ثقل توالي صوتين معاً، كالخاء والطاء والثاء، والجيم، والقاف، والعين. ومن هذه الأمثلة ما يخلو من أصوات الذَّلاقة والأصوات الشفوية، كـ:(ثَخْطَع) و(الدَّعسجة).

وفيما يأتي بعض أنواع التأليف الصوتي الدالة على أن اللفظ غير عربي:

١. التأليف بين الصوتين اللهويين (ق، ك) والصوت الشجري (ج). ذكر هذا النمط من التأليف الخليل بقوله: "القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون الكلمة معربة من كلام العجم، وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلف إلا بفصل لازم. وغير هذه الكلمات المعربة، وهي الجُوالِقُ والقَبَجُ ليستا بعربية محضة ولا فارسية"(٣).

٢. وما يأتلف من الكاف والجيم والسين استعمل منه ـ كما ذكر الخليل ـ الكَوْسَجُ، وهو دخيل، وفي التأليف من الكاف والجيم والراء استعمل (الكُرَّجُ)، وهو دخيل معرب، وهو شيء يلعب به، وربما قالوا: كُرَّق(٤).

وما يفسّر عدم اجتماع القاق والكاف هو أنهما من مخرج واحد، وهو اللَّهاة عند الخليل، وإن لم يذكر ذلك. وأما اجتماعهما مع الجيم الشجرية فمشروط بالفصل بينهما بالسين والراء، كالمثالين السابقين (الكَوْسَج) و(الكُرَّج).

٣. وقد اختبر ابن دريد تأليف القاف والكاف والجيم والشين التي وسمها

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ٢/ ١١٤٠، ١١٥٧

(٢) ابن دريد، المصدر السابق، (عصج)، ١/ ٤٧٩.

(٣) الخليل، العين، (قشل)، ٥/ ٦.

(٤) الخليل، المصدر السابق، (قشل)، ٥/ ٢٨٨.

(حُروف أقْصى الفم من أَسفَل اللِّسان)، وكان يقلِّب هذه الأصوات؛ فخلص إلى أن الكاف والقاف لا تأتلف في كلمة واحدة إلا بحواجز، فلا يقال: قك ولا كق، وكذا حالهما مع الجيم، فلا يستعمل منهما جك ولا كج. وأما الشين فتأتلف مع القاف والكاف: "لتفشي الشين وقربها من عَكَدة اللِّسان بل هي مُجاوزة للعَكدة إلى الفَم، فقد جاء... قَشّ، والقش: مصدر قششت الشَّيْء أقشه قشاً، إذا استوعبته... وألحقوا هذه الكَلِمة ببناء جَعْفَر فقالوا: قشقش، وقالوا: تقشقشت القرحة، إذا جَفتْ وبرأت... وقد جمعوا بين الشين والكاف فقالوا: شكَّ في الأمر، وكشَّ البَعيرُ، إذا هدر هديراً خَفيفاً... وقد جمعوا بين الشين والجيم في الشّجّ والجشّ"(١).

وتفشي الشين صفة صوتية خاصة بها ذكرها سيبويه مع الاستطالة على أنهما ممّا يمنع إدغام الشين في الجيم(٢). ولكن تفشّيها صار ـ في هذا الموضع ـ صفة تسوِّغ تأليفها مع صوتي القاف والكاف.

٤. والتأليف بين الصوتين اللثويين (ن، ر) ذكره الخليل في مادة (تنر)، وهو (التَّنُّورُ)، ولم يصرح بكونه غير عربي، ولكنه ذكر أن هذه الكلمة: " عَمَّت بكلِّ لسان، وصاحبُه تَنّار، وجمعُه تنانير"(٣).

وقد خلص الأزهري من قول الخليل: "عَمت بكل لسان" إلى أَنه من المُعَرَّب الذي صار على بناء فَعُّول: "والدَّليل على ذلك أن أصل بنائه تَنَرَ، ولا يُعرف في كلام العرب؛ لأنّه مُهْمَلٌ، وهو نظيرُ ما دخل في كلام العرب من كلام العجم، مثل: الدِّيباج والدِّينار والسُّنْدُس والإِسْتَبرق وما أَشبهها، ولمّا تكلَّمت بها العرب

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٤. وعَكَدَة اللِّسان كما فسرها ابن دريد عبارة عن أَصله، أو مُعْظَمه أو وسَطه كما ذكر الزَّبيدي، ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، (عكد)، ٢/ ٦٦٣، الزَّبيدي، تاج العروس، (عكد)، ٨/ ٤٠٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٤٨.

(٣) الخليل، العين، (تنر)، ٨/ ١١٤.

صارت عربيَّة"(١).

وذكر ابن سيده رأي ثعلب، وهو أن التُّنور نوعٌ من الكوانينِ بني من النّارِ بزيادة التاء، فصار على وزن (تَفْعُول) وعقب على ذلك بقوله: "وهذا من الفساد بحيثُ تراهُ، وإنّما هو أَصْلٌ لم يُستعمَل إلا في هذا الحرف، وبالزّيادة، وصاحِبُه تَنّارٌ، والتَّنُّورُ وَجْهُ الأرضِ، فارِسيٌّ معرَّب. وكُلُّ مَفْجَر ماءٍ تَنُّورٌ"(٢). وكذا نجد من المحدثين من يرى أن (التنور) من العربية، ومنهم أحمد محمد شاكر(٣).

وقد قيّد الخليل امتناع توالي النون والراء في كلمة عربية بوقوعهما صدراً، وبكون النون أصلية، وشاهد ذلك كلمة النَّرْمَق - بمعنى اللِّين - فهي فارسية معربة؛ لأنه: "ليس في كلام العرب كلمة صدرها (نر) نونها أصلية"(٤). وقد اختُلف فيها، أهي معربة من (نَرْم) الفارسية أم من نَرْمَهْ(٥).

والاستقراء يؤكد ما ذكره الخليل؛ لأن اجتماع هذين الصوتين اللِّثويينِ في تأليف بنية الكلمة العربية كان محكوماً بتقديم الراء، إذا وقعا صدراً دون فاصل، وبفصل بينهما إذا تقدمت النون، ومن ذلك التقليبات المستعملة: ر ن ف، ن ف ر، ف ر ن والتقليبات: ر ن ب، ر ب ن، ن ر ب، ن ب ر، ب ر ن. وقد اشترط الخليل في (ن ر ب) الفصل بالياء، كما هو الحال في الاسم (النّيرب) بمعنى النميمة، وكذا استعملت تقليبات النون والراء مع الميم، وهي: ر ن م، ر م ن، ن م ر، م ر ن(٦). ورأينا أنَّ الفصل بين النون والراء حصل في ألفاظ معرّبة، ذكر منها

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (تنر)، ١٤/ ١٩٢.

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (تنر)، ٩/ ٤٧٥.

(٣) ينظر: الجواليقي، المعرب، ١٣٢، الهامش (٣).

(٤) الخليل، العين، (نمرق)، ٥/ ٢٦٥.

(٥) الأزهري، تهذيب اللغة، (درمق)، ٩/ ٣٠٧، (نرمق)، ٩/ ٣١٠، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (نرمق)، ١/ ٩٢٥.

(٦) الخليل، العين، ٨/ ٢٦٧ - ٢٧٠.

الخليل في مادة (طنبر) كلمة الطُّنْبور، وهو الذي يُلعَبُ به[١]. وذكر الجواليقي أنه بالفارسية(دُنْبِ بَرَهْ)[٢].

٥. والاستقراء يبيّن أن المستعمل من تأليف الأصوات الأسنانية اللثوية (ط، ت، س، ز، د، ص) مع بعضها كان من المُعرَّب أو المولّد في الغالب، من ذلك اجتماع الطاء والزاي والفاصل بينهما النون، ففي مادة (طنز) ذكروا: الطَّنْز، وهو السخرية. وطَنَزَ يَطْنُزُ فهو طَنّازٌ، وقال الجوهري: وأظنُّه مولّداً أو معرباً[٣].

ومن الفصل بالراء ما ورد في مادة (طرز)، فالطِّراز الثّوبُ الحَسَنُ المُعلَّم، ومنه: رجل طرّاز مُطَرِّز، لتعليمه الثِّياب ... والطِّراز: الموضع الذي تُنْسَجُ فيه الثّياب الجياد، ونقل الأزهري أن الطِّراز مُعَرَّب، وأصلُه: التَّقْدير المستوي بالفارسيّة، جُعلت التّاء طاءً[٤]. وأورد ابن منظور عن الأَزهري أنه مُعَرَّب، وأَصله تِرْز[٥].

ولأصل هذا الاسم المعرب صلةٌ ـ فيما نرى ـ بالاسم الذي ذكر الخليل أنه من المعرب، وهو: دَرْزُ الثَّوْب ونحوه[٦]. ويقال: دَرَزَ الخَيّاطُ الدُّروزَ، أَي: دَقَّقَها. وأَوْلاد دَرْزَةَ هم الحاكَة[٧]. فإن كان أصل الاسم الطِّراز هو تِرْزٌ ـ بإبدال التاء طاء ـ فلعلَّ (الدَّرز) من هذا الأصل بإبدال التاء دالاً.

وأمّا السين والتاء فقد اجتمعتا في الاسم (البّستان)، وكان القدماء ينصون على أنه معرب من (بَسْت)؛ لأن العربية لم تستعمل كلمة مبنية من الباء والسين والتاء. وكذلك اجتماع الدال والزاي ممتنع في العربية؛ ولهذا عدوا (الهِنْداز)

(١) الخليل، المصدر السابق، (طنبر)، ٧/ ٤٧٢.

(٢) الجواليقي، المعرب، ٢٧٣.

(٣) الجوهري، صحاح اللغة، (طنز)، ٣/ ٨٨٣.

(٤) الأزهري، مهذيب اللغة، (طرز)، ١٣/ ١٢٤.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ٥/ ٣٦٨.

(٦) الخليل، العين، (طرز)، (زرد)، ٧/ ٣٥٦.

(٧) الزَّبيدي، تاج العروس، (هندز)، ١٥/ ٣٩١.

ـ بمعنى الحَدّ ـ من الفارسيّ المُعرَّب، وأصلُه أَندازَهْ، ويُقال: أعطاه بلا حساب ولا هِنْدازٍ. ومنه: المُهَنْدِز، لمُقَدِّرِ مجاري القُنِيِّ والأبنية، وأبدلوا الزايَ سيناً فقالوا: مُهَنْدِسٌ؛ لأنّه ليس في كلامهم زايٌ قبلها دالٌ[١].

ومن اجتماع الصاد والدال والفصل بينهما بالراء ما وقع في (الصَّرْد) ـ بمعنى البَرْد ـ وهو فارسي معرب، وقد يكتفي بعض القدماء بالنصّ على أن الاسم ليس له أصل في العربية دون ذكرهم لتعريبه، ومن ذلك الاسم (صَنْدَل) ـ بمعنى الطِّيب ـ ويقال: بعيرٌ صَنْدَل، إذا كان صُلباً[٢]. ونقل ابن دريد اختلافهم في مادة (صدل) بقوله: "والصَّدْل: زعم قوم أَنه فعل مُمات ومنه اشتقاق الصَّنْدَل، وهذا ما لا يُعرف، وليس يجب أَن تكون النّون زائدة؛ لأنه ليس بالصَّندل المشموم بل يُقال: بعير صَنْدَل وصُنادل، إذا كان صُلباً. وأبى ذلك قوم من أهل اللُّغة فقالوا: ليس للصَدْل في اللُّغَة أصل"[٣].

٦. وأمّا تأليف الأصوات الأسنانية اللثوية مع غيرها من الأصوات فمنه اجتماع السين مع الذال الأسنانية بفصل ودونه، فمن الاجتماع دون فصل ما أورده ابن دريد في مادة (سذب)، ويلحظ أن تقليباتها الثلاثة المستعملة من المعرب والدّخيل، أو من الذي ليس له أصل في العربية، يقول ابن دريد: "فأمّا هذه البقلة المعروفة بالسَّذاب فمعربة، ولا أعلم للسَّذاب اسماً بالعربيَّة إلا أَنَّ أهل اليمن يسمونه الخُتْف. وكذلكَ الخرز الّذي يُسمى البُسَّذ ليس له أصل في العربيّة. والوعاء الذي يسمى السَّبَذة دخيل أَيضاً"[٤].

وذكر الزَّبيدي في مادة (سذج) السّاذَج، وهومُعَرَّب ساذه، وحُجَّةٌ ساذِجَةٌ

(١) الزَّبيدي، المصدر السابق، (درز).

(٢) الجواليقي، المعرب، ٢٦٠، ٢٦٨.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، (صدل)، ٢/ ٦٥٦، ٦٥٧.

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، (سذب)، ١/ ٣٠٤.

وساذَجَةٌ غيرُ بالغة. ونقل عن ابن سيدَه: أنها غير عربيّة، وإنما يستعملها أَهلُ الكلام فيما ليس ببُرْهان قاطع(١).

وقد نصَّ الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) على أنَّ اجتماع الذال والسين في كلمة عربيَّة ممتنع، خلافاً للاسم الأَسابِذَة، وهم ناسٌ من الفُرْس(٢).

والذي نراه هو أن نطق الأصوات الأسنانية (ث، ذ، ظ) مستثقل؛ لما يتطلبه نطقها من إخراج طرف اللِّسان، ووضعه بين الأسنان، وفي ذلك جهدٌ عضليٌّ. وقد ذكر رمضان عبد التواب أن الأصوات السابقة تطورت في اللغات السامية فتحولت في العبرية إلى (ش، ز، ص) بيد أن العربية الجنوبية والشمالية ظلت تحتفظ باستعمال هذه الأصوات(٣)، فإذا اجتمع واحد من هذه الأصوات الثلاثة مع أحد الأصوات الأسنانية اللثوية كان ذلك ممّا يستثقل ـ أيضاً ـ في العربية.

ولعلَّ أكثر اجتماع هذه الأصوات في العربية ممّا يجوز بالفصل بينها، على نحو ما أورد الزَّبيدي في (طنثر) بقوله: "أَهمله الجوهريّ، وقال ابن دريد: هو من قولهم: تَطنْثَرَ، يُقال: طَنْثَرَ: أكَلَ الدّسَمَ حتّى تثَقَّلَ جِسْمُه، وقد تَطَنْثَرَ... ولا تُزاد النّون ثانيةً إلا بثَبتٍ، واستُعمِل ـ أَيضاً ـ قَلْبُه نَطْثَرَ"(٤).

فصعوبة توالي الطاء والثاء في (طثر) أدّت إلى الفصل بينهما بالنون، ومن ثمَّ كان الفصل مُفضياً إلى نشأة البناء الرباعي (طَنْثَر).

ومن اجتماع الطاء الأسنانية اللثوية مع الجيم ما يطالع في الاسم (الطّاجِن)، وقد عدَّ هذا المثالَ الفارابيُّ (ت٣٥٠هـ) من المُوَلَّد، يقول: "الطّاجِنُ: لُغةٌ في الطّيْجَن، وكلاهما مولّدٌ؛ لاجتماع الطّاء والجيمِ في كلمةٍ واحدةٍ، وذلك لا يكونُ

(١) الزَّبيدي، تاج العروس، (سذج)، ٦/ ٣٣.

(٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (سبذ)، ١/ ٣٣٤.

(٣) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ٢١٩، ٢٢٠.

(٤) الزَّبيدي، تاج العروس، (طنثر)، ١٢/ ٤٣٨.

في كلامهم الأَصليِّ"(١). وقد ذكر الجواليقي أنَّ الطّاجِن فارسي. ونقل عن ابن دريد أنّ الطَّيْجَن المِقْلى بالفارسية، وقد تكلمت به العرب(٢).

والظاهر أن العربية تصرفت في الاسم الطاجن بعد تعريبه، ففي مادة (طجن) ذكر الأزهري أنّهم يقولون للطّابق الذي يُقلى عليهِ اللَّحْمُ: الطّاجِنُ، وقَلِيّةٌ مُطَجَّنَةٌ، والعامَّةُ تَقول: مُطَنْجَنَةٌ(٣). فربّما أنهم زادوا الراء في (الطاجن) وقلبوه قلباً مكانياً، وهذا ما يمكن به تفسير الاسم (الطِّنْجير). وقد ذكر الأزهري أنه الهَيْطَل في العربية، ورأى أنه معرّب أصلُه باتيلَهْ(٤). وذكر أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ) أنّ الطِّنجير أعجميٌّ، لا أصلَ له في العربيّة. وقد استُعمل وصرِّفَ منه الفعلُ، فقيل: طنجرتُ اللَّحمَ، فهو مُطْنجرٌ، إذا طبختهُ في الطِّنجير(٥). والطِّنْجِرَةُ بمعنى الطِّنجير كما ذكر الزَّبيدي(٦).

ويبيّن الاستقراء أنَّ اجتماع صوتي الجيم والطاء وارد في العربية، إذا فصل بينهما، كقولهم: جلَطَ، إذا كذبَ، وجلَطَ رأْسَه حلَقَه، وجَلْمَطَ رَأْسَه، إذا حلَقَه، وقد عدّ الجوهريُّ هذا الرباعيَّ من الثلاثي (جلط) بزيادة الميم(٧). وأمّا اجتماعهما دون فصل فلم يثبت، وهذا مدعاة إلى القول بأن التأليف بين هذين الصوتين مستثقل في العربية.

ومن الاجتماع الممتنع بين الصاد الأسنانية اللثوية والجيم ما جاء في الأمثلة المعربة، كالصّنْجَة بمعنى الميزان، والصَّمْج بمعنى القناديل، وقد خلص الجواليقي إلى

(١) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ١/ ٣٤٤.

(٢) الجواليقي، المعرب، ٢٦٩.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، (طجن)، ١٠/ ٣٣٤.

(٤) الأزهري، المصدر السابق، (هطل)، ٦/ ١٠٣.

(٥) العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ١/ ١٩١.

(٦) الزَّبيدي، تاج العروس، (طنجر)، ١٢/ ٤٣٨.

(٧) الزَّبيدي، المصدر السابق، (جلط)، ١٩/ ١٨٩، (جلمط)، ١٩/ ١٩١.

أنهما من المعرب؛ لأن الصاد والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب(١).

٧. وأمّا الأصوات (ل، ش، ق) فذكر الخليل أنّها لا تجتمع إلا في لفظ أعجمي، ففي (باب القاف والشين واللام) ذكر ثلاثة تقليبات مستعملة، وهي (شقل)، ومنها: شَقَلْتُ الدّنانير: عَيَّرتها، وهي كلمة عِبادية حِيريّة ليست بعربية محضة. و(شلق) ومنها الشَّلْقُ من الضربِ والبضعِ ليست بعربية محضة، و(قلش) والأقلَشُ اسم أعجمي. وليس في كلام العرب شين بعد لام مع القاف إلا دخيل(٢).

وبعض نصوص معجم (العين) لا تقيد هذا الامتناع بالقاف، كالنص الذي ورد في مادة (علش) وهو: "العِلَّوْش: الذئب بلغة حِمْيَر، وهي مخالفة لكلام العرب، لأن الشينات كلّها قبل اللام. قال زائدة: لا أشك إلا أنّه الذئب؛ لأنّ العِلَّوش الخفيف الحريص"(٣).

إنَّ ورود اسم زائدة في هذا النص يشير إلى أنَّه من رأي الليث تلميذ الخليل، ويؤيد هذا نقلُ الأزهريِّ عن الليث في مسألة امتناع مجيء الشين بعد اللام، يقول: "قال اللَّيث: الأقْلَشُ اسم أعجميٌّ، وهو دخيلٌ لأنّه ليس في كلام العَرَب شينٌ بعد لام في كلمة عربيَّة محْضَة، والشينات كلها في كلام العرب قبل اللامات"(٤).

فلو كان هذا من استقراء الخليل لما وردت عليه أمثلة مختلفة جاءت الشين بعد اللام نحو: العَلَشَّطُ، وهو السَّيِّئ الخُلُقِ، وقد ذكر بعضهم أن اللام إبدال من النون في العَنَشَّط(٥). ولو أننا قبلنا بهذا الإبدال فإن الخليل نفسه ذكر في مادة (لش) اللَّشلشة، وهي: "كثرةُ التَّردُّدِ عند الفزع واضطراب الأحشاء في موضعٍ بعد موضع"(٦).

(١) الجواليقي، المعرب، ٢٦١.

(٢) الخليل، العين، (قشل)، ٥/ ٤١.

(٣) الخليل، المصدر السابق، (علش)، ١/ ٢٥٦.

(٤) الأزهري، تهذيب اللغة، (قلش)، ٨/ ٢٥٦.

(٥) الزَّبيدي، تاج العروس، (علشط)، ١٩/ ٤٨٤.

(٦) الخليل، العين، (لش)، ٦/ ٢١٩.

وذكر ابن دريد: مَلَشتُ الشيء، إذا فتّشته بيَدِك كأنّك تطلب فيه شيئاً(١). وفي هذه الأمثلة وغيرها جاءت الشين بعد اللام، وهذا لأن الخليل كان يقيد هذا الاجتماع الممتنع مع القاف، فلا تلزمه هذه الأمثلة السابقة.

وقد تبين لنا أن معجمات العربية لم تثبت أي استعمال من مادة (لشق)، وهذا يبين دقة استقراء الخليل؛ ولذلك يراودنا الشكّ في بعض منقولات الأزهري عن الخليل، وفي بعض نصوص معجم "العين" التي لا تتفق مع آراء الخليل، ومنهج استقرائه الدقيق.

٨. وكرر الزَّبيدي بعض الأمثلة السابقة، ونقل بعضَ الممتنع تواليه ممّا نخالفه فيه، يقول: "ولا تجتمع نونٌ بعدها زايٌ، ولا سينٌ بعدها لامٌ"(٢).

وأما اجتماع النون والزاي الذي ذكر الزَّبيدي امتناعَه فأشهرُ من أن نأتي له بأمثلة مستعملة لكثرته، فقد استُعمل تقليبان منهما في الثنائي المضاعف في "جمهرة اللغة" على النحو: زنّ عَصَبُه، إذا يبس، ومن معكوسه: النّزُّ، وهو ما اجتمع من رَشْح الأرْض حتّى يستنقع فيصير ماء(٣). والأفعال الثلاثية: (نزَلَ ونزف ونزرَ...) معروفة في العربية، وقد اشتمل عليها معجم الزَّبيدي "تاج العروس". ومثل هذا لا يخفى على الزَّبيدي، ولعله أراد امتناع توالي (النون والراء) الذي نص على امتناعه كثير من العلماء؛ وعليه فربما وقع الزَّبيدي في السّهو، أو أنَّ في النص المحقّق السابق تصحيفاً غُفِل عن تصويبه!

وكذا قول الزَّبيدي السابق بأنه لا تجتمع سينٌ بعدها لام ليس من الصواب، فالأمثلة التي اجتمعتا فيها كثيرة، من نحو: سلَّ، وسلمَ، وسلسلَ... وهي مروية في معجم الزَّبيدي السابق، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأنَّ ثمة تصحيفاً أو سهواً

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، (ملش)، ٢/ ٨٧٩.

(٢) الزَّبيدي، تاج العروس، (صبج)، ٦/ ٦٩.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، (زن)، ١/ ١٣١.

وقع في هذا المعجم، فربما قصد: " لا تجتمع شين بعد لام" وهذا موافق لرأي الخليل على شرطه السابق، وهو اجتماعهما مع القاف.

٩. ولكثرة المعربات أفرد لها بعض القدماء مؤلفات جامعة لأمثلتها، ومن هؤلاء الجواليقي (ت٥٤٠هـ) الذي ألّف لهذه الغاية كتابه" المُعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم"، ولخصّ في (باب ما يعرف من المُعرّب بائتلاف الحروف) أنماطاً من التأليف الممتنع في بنية الكلمة العربية، وهو التأليف الذي يدل على أنّ الكلمة مُعرّبة.

وقد اقتصر في هذا الباب على ذكر أمثلة من حروف لا تأتلف كالجيم والقاف، والصاد والجيم، والنون والراء، وغير ذلك من الأمثلة التي تكررت في المعجمات التي سبقت تأليف كتابه السابق(١).

وليس كل أمثلة المُعرَّب التي ذكرها الجواليقي وغيره ممّا يمتنع فيها تأليف الأصوات العربية، بل فيها الكثير الجاري على منهج العربية في هذا التأليف، والسبب في ذلك أن العربية لم تستعمل كلّ ما يجوز تأليفه من الأصوات وإن خفَّ نطقُه.

ثانياً: الحكايات

حكاية الأصوات المسموعة بألفاظ لغوية معينة وسيلة من وسائل وضع الألفاظ في العربية، بل صارت المحاكاة نظريةً من النظريات التي تفسِّرُ نشأةَ اللغةِ الإنسانية، وقد أشار ابنُ جنّي إلى ذلك بقوله: "وذهب بعضُهم إلى أنَّ أصل اللغات كلها إنّما هو من الأصوات المسموعات كدوَيِّ الريح، وحنينِ الرعد، وخرير الماء، وشحيجِ الحمار، ونعيقِ الغراب ... ثمَّ ولدتِ اللغةُ من ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجهٌ صالح، ومذْهبٌ مُتقبَّل"(٢).

(١) الجواليقي، المعرب، ٥٩، ٦٠، ١٠٢.

(٢) ابن جنّي، الخصائص، ١/ ٤٧، ٤٨.

وكان الخليل سبّاقاً إلى وضع ضوابط صوتية واشتقاقية للأبنية الناشئة محاكاةً لأصوات الحيوان والطبيعة، كقوله: "والهجْهجةُ، حكايةُ صوتِ الرجل إذا صاح بالأسدِ... وفحلٌ هَجْهاجٌ في حكاية شدّة هديرِه والهجْهاجُ: النُّفور، وهَجْهَجْتُ بالناقة وبالجملِ إذا زجرته، فقلت: هِيْجْ هِيْجْ ... وإذا حكَوْا ضاعفوا هَجْهَجَ كما يضاعفون الوَلْوَلةَ من الويلِ، فيقولون: وَلْوَلَتِ المرأةُ، إذا أكثرتْ من قولها: الويل"(١).

فهو يشير في هذا النصّ إلى حكاية العربِ شدة هدير الفحل بـ: (هيج) واستعماله زجراً له، ومنه نشأ الفعلُ الرباعيُّ المضاعف: هَجْهَجَ ومصدرُه: الهجهجة، والاسمُ (الهجهاجُ) المنعوتُ به الفحلُ، بوساطة تكريرِ أصواته اللغويّة أو مضاعفتها في هذه الألفاظ المشتقةِ.

وأما الحكاية نفسها فلها أنواع ثلاثة ذكرها الخليل: النوع الأول الحكاية المُؤلَّفة، ومثالها كلمتا (دَهْداق) و(زَهْزاق)، وفي موضع آخر ذكر معناهما وأومأَ إلى أصولهما الحكائية بقوله: "والدَّهْدَقَةُ دَوَرانُ البِضْعِ الكثير في القِدْر، إذا غَلَتْ تراها تعلو مرّةً، وتثقلُ أخرى"(٢). و: "الزَّهْزَقَةُ في سوء الضَّحِك"(٣). وخلص إلى بيان هذا النوع من الحكاية بقوله: "ولا تكونُ الحكاية مؤلفةً حتى يكون حرف صدرها موافقاً لحرف ما ضُمّ إليها في عجزها، فكأنَّهم ضموا (دَه) إلى (دق) فألّفوهما"(٤).

وأمّا تأليف حروفها النوعي فيشترط فيه أنه إذا خلا من حروف الذَّلاقة فيجب ألا يخلوَ من الدال والهاء أو العين والقاف، ومن تشابه حرفين اثنين فيها، يقول:

(١) الخليل، العين، (هج)، ٣/ ٣٤٣.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (دهق)، ٣/ ٣٦٤. والبضعة ـ بكسر الباء وفتحها أكثرُ ـ القطعةُ من اللحم، ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، (بضع)، ١/ ٣٥٢، الزَّبيدي، تاج العروس، (بضع)، ٢٠/ ٢٣٤.

(٣) الخليل، العين، (زهزق)، ٣/ ٣٦٤.

(٤) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٤.

" ... فإن الهاء والدال المتشابهَتَيْنِ مع لُزوم العين أو القاف مُستحسَن. وإنما استحسنوا الهاء في هذا الضرب للينها وهشاشتها. وإنما هي نَفَس، لا اعتياص فيها". ويقول: "ولولا ما جاء فيهما من تشابه الحرفين ما حَسُنت الحكاية فيهما" وقد تشتمل هذه الحكاية على أحد حروف الذلاقة فتستغني عن الهاء وغيرها، ويصف هذا النوع من الحكايات بالقلّة، يقول: "وإن كانت الحكاية المؤلفة غير مُعرّاة من الحروف الذّلْق فلن يضُرَّ كانت فيها الهاء أو لا، نحو: الغَطمطة وأشباهها... فأمَّا المُؤلَّفةُ فعلى ما وصَفْتُ لك وهو نَزْر قليل"(١).

ويعني هذا أن الهاء ليست من الأصوات التي يُتّكأ عليها في تخفيف الأبنية، إذا ما كانت الحروف الذّلْق واقعةً في تأليف هذا الضرب من الحكايات.

والظاهر أن علاقة الهاء أو الدال المكرّرة مع لزوم العين والقاف بتخفيف هذه الحكاية عبارة عن تفسير لجأ إليه الخليل لندرة نظائر هذه الأمثلة؛ لأنَّ الهاء من الأصوات الحنجرية المهتوتة الضعيفة، وهذا ما يجعلها أبعد عن الإفادة منها في تخفيف ثقل الأبنية، وعن نيابتها في هذه المسألة عن الأصوات الخفيفة، وكذا تكرير الدال، والتزامُ القاف مع الهاء ومن دونه نظنّ أنه ممّا يثقل في النطق ولا يخفّ.

وكان التفسير الأنسب هو تفسيره الثاني الذي ذكره عندما أعاد القول في الاسم (الهُعْخُع) على النحو: "ولو كان الهُعْخُع من الحكاية لجاز في قياس بناء تأليف العرب، وإن كانت الخاء بعد العين، لأن الحكاية تحتمل من بناء التأليف ما لا يحتمل غيرها بما يُريدون من بيان المَحكيّ"(٢).

فالأصل - إذاً - في الحكايات الصوتية أن تُنسقَ على أصوات لغويّة تُقاربُ في جَرْسها وإيقاعها الصّوتيِّ جَرْسَ المسموعِ المَحكيّ، وأمّا احتمال الحكايات ثقلَ

(١) الخليل، العين، ١/ ٥٤.

(٢) الخليل، المصدر السابق، ١/ ٥٥.

البناء وعدمه فمقترنٌ بالسبب الذي جعلهم يحكون الأصوات المسموعة بأقرب الصوامت اللغوية إلى هذا المسموع جرساً وإيقاعاً؛ فالناطق مُحاكٍ مُقيَّدٌ بهذه الصوامت دون غيرها، غيرُ متصرف في التأليف والوضْع. وقد صرح بهذا السبب على نحو أكثر وضوحاً في النوع الثاني الآتي من الحكايات:

النوع الثاني: الحكاية المضاعفة، وقد بين منهج وضع صوامتها بمقاربتها جرس المحكيّ، بقوله: "وأما الحكايةُ المُضاعفَة فإنها بمنزلة الصَّلْصلة والزَّلْزَلَة وما أشبهها يتوهمون في حُسن الحركة ما يتوهمون في جَرْس الصوت يضاعفون لتستمر الحكاية في وجه التصريف". وذكر منهج تأليفها، ومطاوعتها للتكرير والتصريف الذي يؤدي إلى نشأة الأبنية المضاعفة من الثنائية والرباعية، وخلص إلى أن العرب استحسنوا بناءها، وأجازوا في تأليفها اجتماع أيّ نوع من الحروف يقول: "والمضاعف في البيان في الحكايات وغيرها ما كان حرفا عجزه مثل حَرْفَي صدره، وذلك بناء يستحسنُه العَرَبُ فيجوز فيه من تأليف الحروف جميع ما جاء من الصحيح والمعتلّ ومن الذُّلْقِ والطُّلْق والصُّتْم، وينسب إلى الثنائي لأنه يضاعفه، ألا تَرى الحكاية أنّ الحاكي يَحكي صَلصلة اللجام فيقول صَلْصَلَ اللّجَام، وإن شاء قال: صَلَّ، يُخفِّفُ مرّة اكتفاء بها وإنْ شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فيقول: صَل، صَل، صَل، يتكلّف من ذلك ما بدا له. ويجوز في حكاية المضاعَفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف"(١).

والنوع الثالث: الحكايات المُتَكاوِسة وهذا النوع أكثر ندرة من النوع الأول؛ لقوله: "ونحو ذلك كذلك من الحكايات المُتكاوِسة الحروف بعضها على بعض، وقلما هي تستعمل في الكلام"(٢). ومن أمثلة الخليل التي ذكرها بدا أنّه وسمها

(١) الخليل، العين، ١/ ٥٥.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (دعب)، ٢/ ٥١.

بذلك المسمّى؛ لتكاوس - أي اجتماع - حرفين متماثلين أو ثلاثة في تأليفها، ومنها(بَبَبْ) وهي حكاية هدير الفحل، يقول: "قال رؤبة:

يُعِدُّ دَأْداً وهديراً زَغدَبا بَعْبَعَةً مرّاً ومرّاً بأْبَبا

أخبر أنه يُقرقِر فيقول: ببْ ببْ، وإنما حكى جرساً شِبْه بَبَبْ فلم يستقم في التصريف إلا كذلك، قال الراجز:

يسوقُها أعيسُ هدّارٌ بَبِبْ إذا دعاها أقبلتْ لا تَتَّئِبْ

أي: لا تستحي"(١).

ومن أمثلة الخليل التي تتابعت فيها ثلاثة صوامت متماثلة دون فصل النعت (دَدَدِ) ولم يُنبه إلى امتناع تواليها هنا؛ لأن مثاله هذا من الحكاية الصوتية، وقد بين في مقدمة معجمه" العين" وفي غيرها أن الحكايات يُغتفر فيها أي نمط من التوالي بفصل ومن دونه. والنعت السابق مشتقٌّ من (دَدِ) الذي عده حكايةَ الاستنان للطَّرَب وضَرْبِ الأصابع في ذلك، ويُقال فيه (دَدٌ)، وقد ورد في شعر للطِّرِمّاح على النحو:

واستَطْرَبَتْ ظُعْنُهم لَمّا احْزألَّ بهم آلُ الضُّحى ناشطاً من داعيات دَدِ

وذكر البيت برواية أخرى، وهي: من داعبٍ دَدِد. وقد فسرَّ زيادة الدال الثالثة بقوله: "ولما جَعَلَه نعتاً للداعب كسعه بدالٍ ثالثة؛ لأنَّ النَّعْتَ لا يتمكّن حتى يتم ثلاثة أحرفٍ فما فوق ذلك؛ فصار (دَدِد) نعتاً للداعِب اللاعب"(٢).

ورأى أنه عند بناء الفعل من هذا النعت الناشئ بالزيادة فلا بد من الفصل بالهمزة بين الدّالات على نحو قوله: " فإذا أرادوا اشتقاق الفعل منه لم يَنْقَدْ لكَثْرة الدالات، فيفصلون بين حرفَي الصدر بهمزة فيقولون: دَأْدَدَ يُدَأْدِدُ، وإنَّما اختاروا

(١) الخليل، العين، (دعب)، ٢/ ٥١. والرجز لرؤبة، ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (بب)، ١/ ١٩٣.
(٢) الخليل، العين، (دد)، ٨/ ٩١.

الهمزة؛ لأنّها أقوى من سائر الحروف الجوفية ونحوه كذلك. وفي الدَّدِ ثلاث لغات، تقول: هذا دَدٌ، وهذا دَدا، وهذا دَدُن"(١).

ولا يختلف رأيه هذا عمّا ذكره في موضع آخر بقوله: " ويروى: داعب دَدِد، يجعله نعتاً للداعب، ويكسعه بدالٍ أُخرى ثالثة ليتمّ النَّعْت؛ لأن النعت لا يتمكّن حتى يصير ثلاثة أحرف، فإذا اشتقوا من ذلك فِعلاً أدخلوا بين الدّالَين همزة؛ لتستمرّ طريقة الفعل، ولئلّا تثقل الدّالات إذا اجتمعْنَ، فيقولون: دَأْدَدَ يُدَأْدِدُ دَأْدَدَةً"(٢).

وبمنطق التطور نزعم أننا أمام نص فريد لا يكاد يتكرر كثيراً في التأصيل الموروث، فقد رأينا الخليل يصرح بزيادة دال ثالثة كسعاً في آخر الحكاية (دَد)، وعندما احتيج إلى بناء الفعل من بنية الحكاية الثلاثية (دَدد) كان المصير إلى بناء الفعل الرباعي (دَأْدَدَ) الذي زيدت فيه الهمزة للفصل بين اجتماع الدالات. وفي اللغات الثلاث (دَدٌ) و(دَدا) و(دَدُن) تطور تاريخي أخر يشير إلى أن الحكاية الثنائية (دد) قابلة للتطور بزيادة التنوين، وبإشباع الحركات القصيرة، وهو ما نفسر به نشأة (دَدا)، وبزيادة صامت خفيف كالنون، وبها نفسر نشأة (دَدُن)(٣).

فهذا الذي ذكره الخليل أو أومأ إليه هو من صلب النظرية الثنائية الحديثة التي تدعو إلى أن ألفاظ العربية وغيرها من اللغات السامية ناشئة من أصول ثنائية لا ثلاثية، بوسائل الزيادة والتكرير والإشباع والمضاعفة.

وقد كررنا القول بأن بعض أفكار الخليل الدقيقة في التأصيل حُرفت عن مسارها

---

(١) الخليل، العين، (دد)، ٨/ ٩١.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (دعب)، ٢/ ٥١.

(٣) وقد نقل الزَّبيدي في تاج العروس، (دد)، ٨/ ٦٨ أربع لغات في (دد) بقوله: "هذا دَدٌ ، كَيَدٍ، ودَداً، كقَفاً ومثّله الدَّماميني بعَصاً، ودَدَنٌ، بالنّون ثالثَة، ودَدَدٌ، بثلاث دالاتٍ. كذا في شرح التسهيل للدّماميني".

الصحيح في الغالب، كتحول فكرة التقاليب إلى نظرية في الاشتقاق الأكبر لدى ابن جني، وفي الحكاية السابقة يطالع ما هو أشد من هذا الانحراف في توجيه بعض القدماء حديث الرسول ﷺ وهو: "ما أنا من دَدٍ ولا الدَّدُ مني". فممّا ذكره الزمخشري فيه قوله: "دَد هَذه الكلمة محذوفة اللام، وقد استعلمت مُتممةً على ضرْبَيْنِ: دَدي كنَدي، ودَدَن كبَدَن فهي من أَخَوات سنة ... فلا يخلوا المحذوف من أَن يكون ياء فيكون كقولِهم: يدٌ في يَدي، أَو نوناً فيكون كقولهم: لَدُ في لَدُنْ. ومعناه اللَّهْو واللعب"(١).

فالمسألة ـ كما نراها على أقرب المناهج لرأي الخليل ـ تتعلق بزيادة النون ونشأة الياء بالإشباع لا حذفها، ومثل هذا الحذف في الفكر اللغوي الموروث يوافق فكرة الأصول الثلاثية التي أخذ بها القدماء في الصرف، فإن خالفها المستعملُ الثنائيُّ فيجب أن يرد إلى هذه الأصول الثلاثية بالحذف، وهو أشبه بعكس التطور اللغوي!

وقد يذكر الخليل توالي ثلاثة صوامت متماثلة في نمط لغوي فلا يذكر أنه حكاية صوتية، ولكنه يصرّح بزيادة حرف فيه من طريق أحد مشتقاته الاسمية، ومن ثَمَّ يعقب بعدم اشتقاق الفعل منه، كقوله في مادة (ببب): "ببب: ببّة: لقب رَجُلٍ من قريش كان كثيرَ اللَّحْم، ويوصف بالأحمق الثّقيل. ويقال: هم ببّان واحدٌ، أي: سواء. وببّان على تقدير فَعْلان، ويقال: على تقدير فَعّال، والنّون على هذا أصليّة، ولا يُصرّف منه فِعْل"(٢).

وقد اختلفوا في كلمة (بَبّان) على وجوه، ليس هذا محل ذكرها، وكان الأزهري يشكّ في عربيتها المحضة بقوله: "بَبّان وإن لم يكن عربيّاً مَحضاً فهو صحيح بهذا المعنى"(٣). ولعلها من (ببّة)، وإن فرّق بينهما أبو عليّ الفارِسي كما

(١) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ١/ ٤٢٠، ٤٢١.

(٢) الخليل، العين، (دد)، ٨/ ٤١٥.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، (بب)، ١٥/ ٤٢٤، ٤٢٥.

ينقل عنه الزمخشري بقوله: "هو فَعّال من باب كَوْكَب، ولا يكون فَعْلان؛ لأَن الثَّلاث لا تكون من موضعٍ واحِد. وأما ببة فصوت لا عِبْرة به"(١).

ويبدو أنَّ (بَبّان) الفصيحة لا تختلف عن المسموع في بعض اللهجات الأردنية، ففيها يقال للرَّجُل الضخم (بَبْ)، وقد تُكَرَّر في الاستعمال هكذا: بَبْ بَبْ بَبْ، بتضخيم صوت الباء وملء الفم بالهواء، فيما يشبه حكايتهم صوت ثقل مشيه، ولعل النون في (بَبّان) الفصيحة مزيدة، كزيادتها في (ددن).

ونجد بعض أمثلة الحكايات المتكاوسة منسوقةً في (باب الأمثلة والنَّوادِر التي لا نَظيرَ لها والقَليلة النَّظائِر) في معجم "المُنتخَب" فقد أوردها كراع النمل على النحو: "وليس في الكلام اسم وقعت في أوله دالان إلا قولهم: الدَّدُ، والدَّدا، والدَّدَنُ، للّعب، سيف دَدَان: كَليلٌ. وليس في الكلام اسم وقعت في أوله باءان إلا قول عمر رضي الله عنه: "حتّى يَكُون الناسُ بَبّاناً واحداً. أي: شيئاً واحداً، وببَّةُ: لقب عبد الله بن الحارث بن نوفل ... وهما باءان في المَرْآةِ وثَلاثٌ في الحقيقة؛ لأن الثانية مشددة والحرف المشدد حرفان، فأما البَبْرُ والبِبْغَا للدابة والطائر فأعجميان. وليس في الكلام اسم وقعت في أوله ياءان إلا يَيْن اسم بلد"(٢).

وعلى أية حال فإنَّ الاستقراء يبيّن صواب ما ذكره الخليل من تحمُّل الحكايات للبناء بأثقل الأصوات، كالأصوات الحنجرية والحلقية، من ذلك استعمال(هعْ) حكاية القيء، واشتقاقهم منها الفعل الثنائي المضاعف: هَعَّ يَهُعُّ، وذكر بعضهم أنه لغةٌ في هاعَ يَهوعُ، أي: قاءَ، وفي حَديث السِّواكِ: "كان إذا تسَوَّكَ قال: أُعْ أُعْ" كأنّه يتَهَوَّعُ، أَي: يتَقَيَّأُ، وهي حِكايةُ صَوْت المُتَقَيِّئِ. وكان بعض القدماء يذكر أن الأَصل هو (هُعْ هُعْ)، أُبدِلَت العين هَمْزَةً. وعلى هذا النحو كانوا يروون (هخْ) في

(١) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، (بب)، ١/ ٧١.

(٢) كراع النمل، المنتخب، ١/ ٥٥٨.

حكاية التنخُّم، و(هغْ) في حكاية صوت المُتغرغِر(١).

والظاهر أن الإبدال لم يقع في الحكايات؛ لأن وضْعها قائم على محاكاة المسموع بأقرب الأصوات اللغوية إليه، فقد يحكى صوت القيء بـ: (أُعْ) أو (هُعْ)، وفي بعض اللهجات الأردنية الدارجة يحكون هذا الصوت بـ: (عُعْ) و(عوعْ) و(هوعْ)...

ويطالع - أيضاً - تأليف الأصوات الحنجرية والحلقية دون فصل في أمثلة مختلفة من أسماء الأصوات والحكايات المختلفة، كقولهم: هَأْهَأَ بالإبلِ هئْهاءً وهَأْهاءً، إذا دَعاها للعَلَف فقال: هِئْ هِئْ، أو زجرَها فقال: هَأْهَأْ، وهَأْهَأَ الرّجُلُ قَهْقَهَ(٢). وعَهْعَهَ بالإبل: زَجَرَها بـ: (عَهْ عهْ) لتَحْتَبِسَ. وحكى الأزهريُّ عن الفرّاء: عَهْعَهْتُ بالضَّأْنِ عَهْعَهَةً، إذا قُلْت لها: عَهْ عَهْ، وهو زَجْرٌ لها(٣). ومنها قولهم: حَأْحَأَ بالتيس، إذا دَعاه. وحِئْ حِئْ: دُعاء الحمار إلى الماء، وأَحَّ: حِكايَة تنحنح أَو توجع، أو ترديد التنحنُحَ في الحلق(٤). والأمثلة كثيرة(٥).

ولم يُخفِ القدماء ثقل هذه الأنماط الاستعمالية، وثقل اشتقاق الرباعيات منها، كقول الصاحب بن عباد: " هِخْ هِغْ حكاية المُتنخِّم والمتُغَرْغِر ... لم يستعملا في غير ذلك إلاّ بفصْلٍ لازم، ولو ضُوعِف لآخِر الحكاية في التَّصريف لثَقُل على اللِّسان وقَبُح في المنطق. وإن جاء في اضطرار شعر لم يُرَدّ؛ لأن العرب تجيز في الحكايات المضاعفة ما لا تُجيز في غيرها"(٦).

(١) ينظر: الحميري، شمس العلوم، ١٠/ ٦٨٣٠، الزبيدي، تاج العروس، (أع)، ٢٠/ ٢٩٧، الجوهري، صحاح العربية، (همع)، ٣/ ١٣٠٧.

(٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (هأهأ)، ١/ ٥٦.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، (عهه)، ٣٦/ ٤٥١.

(٤) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (حأ)، ٣/ ٣٩٤.

(٥) ينظر: المساعفة، خالد، الألفاظ المستعملة في التصويت للحيوان دراسة لغوية دلالية، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، الرياض، ١٥١-١٦٦، ٢٠١١م.

(٦) ابن عباد، المحيط في اللغة، (هخ)، ١/ ٢٧٠.

ثالثاً: المُمات

يلزم ـ ابتداء ـ التفريق بين بعض المصطلحات المتداخلة التي استُعملت في تأليف البنية الصامتي والتقليب الممتنع، ومنها مصطلح: المُهمل الذي دلَّ به الخليل على التقليب غير المستعمل من موادّ الأصول، ومصطلح المُمات الذي دلّ به على ما أُميت من التقليبات بعد استعماله، على نحو قوله: "والقَبُول: أن تقبل العفوَ والعافية، وهو اسم للمصدر، وقد أُميت الفعل منه"(١).

وفي هذا الشأن أورد الفارابي نصاً نفيد منه في الفرق بين المصطلحين، يقول: "العرب قد تُميتُ الشَّيءَ حتى يكونَ مُهملاً لا يجوز أن ينطق به؛ لأنه الصَّحيح من الكلام ما استعمل، وغيرَ الصحيح ما ترك أن يستعمل". وينقل عن الأصمعي (ت٢١٦هـ) أثر القياس في استعمال الألفاظ المهملة، يقول: "الأصمعيّ: يقالُ: أتيتُه أتيَةً وأتوَةً، قال: ولا نعلمُ أحداً يوثق بعربيَّته يقول أتوتُه، إلا أن النحويِّين لما سمعوا: أتوةً قاسوا، فقالوا: أتوتُه ... فهذا يبيِّن لك أنهم قد يقيسون من غير سماعٍ"(٢).

وقد تبيّن لنا أنَّ كثيراً من المُمات كان بسبب الثقل الصوتي، وإن لم ينصّ القدماء ـ في الأغلب ـ على أسباب موته الصوتية، فبعض الأمثلة الثنائية مثل: قهَّ ولعَّ، وكحَّ(٣). أُميتت ـ كما نرى ـ بسبب ثقل تضعيف الصوامت الحنجرية أو الحلقية. وبعض الثلاثيات أُميتت بسبب تجاور هذه الأصوات، ففي مادة (عهق) ذكر ابن دريد أنَّ العهْق أميت فعله؛ لمجاورة الهاء العينَ، ومنه اشتقاق العَوْهق، ففصلوا بينهما بواو(٤). وبعضها ممّا يمكن تفسير موته بتتابع الصوتين اللِّثويين (الراء واللام)، كالمثال الذي ذكره ابن دريد في مادة (هرل) وهو: الهَرَل فعل

(١) الخليل، العين، (قبل)، ٥/ ١٦٨.

(٢) الفارابي، ديوان الأدب، ٢/ ١٩٠، ١٩١

(٣) ينظر: الصاعدي، موت الألفاظ في العربيّة، الفقراء والروابدة، الفعل المُمَات: دراسة في معجم الجمهرة لابن دريد، ٤٩، ٥٣– ٥٥.

(٤) ابن دريد، جمهرة اللغة، (عهق)، ٢/ ٩٤٥.

ممات، ومنه اشتقاق الهَرْولة، والواو زائدة، هَرْولَ يُهَرْول هَرْولة(١).

والأمثلة المماتة بسبب ثقل تتابع الأصوات المتقاربة في المخرج، أو في بعض الصفات كتوالي الأصوات المهموسة أو الرخوة كثيرة.

ونجد كثيراً ممّا يمكن الوقوف عليه من التأليف الصوتي المستثقل في أمثلة الضعيف والمُنكر والمتروك، والرديء والمذموم، والحوشي والغريب والشوارد والنوادر(٢).

وقد تناول بعض المحدثين هذه الأمثلة في موضوع (انقراض الكلمات) متكئاً في بيان أسباب انقراضها على شروط فصاحة اللفظ المفرد لدى البلاغيين، كخلوص اللفظ من تَنافُرِ الحروف، ومن الغَرابة، ومخالفة القياس اللغوي، وخلوصه من الكراهية في السَّمْع(٣).

وهذا لا يصلح مدخلاً لدراسة الانقراض؛ لأن ما يسمى بفصاحة اللفظ المفرد تأصيل بلاغي قائم على آراء اللغويين، كالخليل وغيره، زيادة على أن ما ينتمي إلى الفصيح من الألفاظ لا يخضع لثبوت معيار فصاحته فيه. وأمّا إهمالُه من التوظيف البلاغي فلا يعني نهاية تداوله في الاستعمال غير الفني في اللغة.

ومن مسائل المُمات التي بسطت في الدراسات الحديث مسألة إحيائه في الاستعمال، وقد عُدَّ إحياؤه في بعض هذه الدراسات من وسائل تنمية اللغة. وممّن وقف على هذه المسألة من المحدثين عبد الرزاق الصاعدي الذي ذكر أنَّ العامّة في جزيرة العرب أحيت فعلاً مماتاً، وهو (قَلَطَ) فقالوا في ترحيبهم بالضّيف: اقْلُطْ؛ أي: تفضلْ بالدّخول، وصرفوه، واشتقّوا منه اسم الفاعل. وخلص هذا الباحث إلى القول: "إحياء الممات خير من استعمال المهمل؛ لأنّ المهمل لم تأتلف حروفه من أصل الوضع اللّغوي؛ لعلل صوتيّة في الكثير الغالب، كما يظهر ذلك من تأمّل

(١) ابن دريد، المصدر السابق، (هرل)، ٢/ ٨٠٢.

(٢) ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ١/ ٧، ٨.

(٣) خليل، حلمي، المولد في العربية، ١٤١ – ١٥٢.

المهمل في معاجم التقليبات، وأمّا الممات فإنّه ممّا ائتلفت حروفه وساء حينا ثمّ بادَ؛ لعلل دلاليّة في الكثير الغالب، والدّلالة دائمةُ التّغير والدّوران"(١).

والمفاضلة بين إحياء المُمات واستعمال المهمل لا نراها تصحّ؛ لأنها مفاضلة بين ما لم يُستعمل في اللغة وما أُميت، وكذلك فإنَّ إحياء الممات لن يجدي نفعاً في أمثلة أميتت بسبب ثقلها الصوتي، كالأفعال السابقة: قهَّ وعهقَ وهرلَ وغيرها كثير؛ فهذه الأمثلة ستظل تختزن أسباب موتها الصوتية بعد الإحياء، وستموت مرة ثانية إنْ كتبت لها الحياة بالاستعمال. وقد يُقال: كيف استطاعت اللهجات الدارجة في الجزيرة العربية إحياء الفعل (قلط) الذي ذكر موته ابن دريد؟

والذي نرجّحه هو أنَّ أمر إحيائه مشكوك فيه؛ لأنَّ من الوارد أن الرواة لم يتمكنوا من الوصول إلى اللهجات الفصيحة التي كانت تستعمله، ولعلَّ لهجات الجزيرة العربية الدارجة ظلت تحتفظ باستعماله الفصيح، وهذا ما ينطبق على استعماله في اللهجات الدارجة في البادية الأردنية بمعناه السابق. وقد أورده المستشرق (رينهارت دوزي) في معجمه "تكملة المعاجم العربية" على النحو: "قَلَّط بالتشديد: قَدَّم. يقال: قلِّط لنا العشاء، أي: قدّمْ لنا طعام العشاء، وقلِّطْ لي القهوةَ، أي: قدم لي القهوة، والربيط قلَّطَ حَلاَلَه، أي: قدَّمَ السجينُ ما يملك لإطلاق سراحه .. وقلَّطَ اللهَ: قدَّم اللهَ أمامَه ليسافرَ في أمان الله وحمايته أي: سافر على اسم الله ... يقال: تقلَّطَ على الأكل، وتقلَّطَ لليَمين، أي: تقدَّم ليحلفَ ويقسم"(٢).

وعلى افتراض أنه من الأمثلة التي أحياها الاستعمال الدارج فهو يخلو من ثقل الأصوات؛ لهذا صار إحياؤه ممكناً، فلو أنَّ الاستعمال الدارج أحيا الفعل الممات الفصيح (هرل) لانتهى به الحال إلى الموت مرة ثانية للتتابع الراء واللام.

(١) الصاعدي، موت الألفاظ في العربية، ٤٥٣.

(٢) دوزي، تكملة المعاجم العربية، (قلط)، ٨/ ٣٦٢.

المبحث الرابع: تخفيف التأليف المُستثقل

ذكر القدماء جملة من الوسائل اللغوية التي سلكتها العربية لتخفيف التأليف المستثقل، كالفصل بأحد الصوامت بين الصامتين المتقاربين، والإبدال، وتقديم الأقوى من الصوامت على الأضعف، والإدغام.

وفيما يأتي توضيح لهذه الوسائل التي ذكرنا بعض أمثلتها فيما سبق:

أولاً: الفصل بين الصوامت المتقاربة

من أمثلة الفصل ما ذكره الخليل لمنع توالي الضاد والكاف، بالنون والحاء، يقول: "ألا تَرى أنّ الضّادَ والكاف إذا أُلِّفَتا فبُدئ بالضّاد فقيل: ضك كان تأليفاً لم يحسُن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصولاً بين حَرْفَيه بحرف لازم أو أكثر، من ذلك: الضَّنْك والضّحك وأشباه ذلك". ولا يَشترط الخليل الفصل بينهما إن توالیا في الرباعي المضاعف، لقوله: "وهو جائز في المضاعف نحو الضَّكضاكة من النساء. فالمضاعَفُ جائز فيه كل غَثّ وسَمين من الفصول والأعجاز والصُّدور وغير ذلك"(١).

وينصّ الخليل على وجوب ثبات هذا الفاصل الذي يسميه اللازم أو الفصْلَ في بعض الأبنية الرباعية التي اجتمعت فيها الهاء والعين، يقول: "الهَيْعَرَةُ: المرأةُ التي لا تسْتَقِرُّ مكانها نزقاً من غيرِ عِفَّة. يُقال: عَيْهَرَت وهَيْعَرَتْ، وهذه الياءُ لازمةٌ، إلا أنَّها لَزِمت لُزومَ الحرف الأصليّ؛ لأنَّ العين بعد الهاء لا تأتلف إلا بفصل لازمٍ"(٢).

ويبدو أنه بعد الفصل السابق في الفعل (هَيْعَرَ) صار بعض العرب إلى تطلب مزيد من الخفّة؛ بإبدال الهاء الحنجرية خاءً على النحو الذي رواه الزبيدي في "تاج العروس" بقوله: "الخَيْعَرةُ: خِفَّةٌ وطَيْشٌ، هكذا ذكرَه صاحبُ اللِّسان، وقد أهمله

(١) الخليل، العين، ١/ ٥٦.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (هعر)، ١/ ١٠٥.

الجوهريّ والصّاغانيّ، وسيأتي للمُصَنِّف في (هـ ع ر) الهَيْعَرَة: الخِفَّةُ والطَّيْش، وهو عن ابن دريد، فلَعلَّ ما ذكره المُصَنِّف هنا لُغةٌ فيه أو لَثْغة، فليُنْظَر"(١).

ومثل هذا الإبدال يفضي إلى التخلص من صعوبة الصوت الحنجري، وهو الهاء المهتوتة، ليحل بدلاً منها صوت الخاء الواضح في السمع والجرْس. وربما تمكَّن هذا الإبدالُ في لسان بعض العرب؛ فتنوسيَ أصله ليصير لغة (لهجة) في أعراف المعجميين واللغويين.

ولعلَّ ميلهم إلى التخفُّف هو ما دفع إلى قلب الفعل (هيعرَ) قلباً مكانياً على الصورة الاستعمالية (عيهرَ)، وهذا القلب مسموع في نطق بعض اللهجات الأردنية الدارجة.

وبرجع النظر في تقليب (عهر) في معجم "العين" نجد أن الخليل لم يذكر منها إلا عهر والعَهْر بمعنى الفجور، ومنه: عَيْهَرَ وهَيْعَرَ، وهرع والهُراع والإهْراع والهَرَع، وهو شِدَّةُ السَّوقِ، ورجُلٌ هَرِعٌ سريعُ المشْيِ والبُكاء(٢). ويعني ذلك أن اللغة أهملت التقليبات (رهع) و(رعه) و(عره) لما فيها من التتابع المستثقل بين الهاء والعين، ولم يخفّف الفصلُ بينهما بالراء فلهذا أُهمل (عره) أيضاً.

ويلحظ أنَّ أكثر الأمثلة التي نصّ الخليل على الفصل فيها هي من التي توالت فيها الأصوات الحنجرية والحلقية، وهذا إيماء منه إلى ثقل هذه الأصوات في التأليف. ومن ذلك الفصل بين العين والهمزة، في الاسم (العِنْدَأْوَة) وهو: التواءٌ في الرِّجْلِ. وهو وإن لم ينص على ثقلهما إلا أنه يفهم من بيانه أصل الاسم السابق بقوله: " قال بعضهم: هو من العَداءِ، والنون والهمزة زائدتان، ويقال: هو بناء على فِنْعالة، وليس في كلام العرب كلمة تدخل العين والهمزة في أصل بنائها إلا في

(١) الزَّبيدي، تاج العروس، (خعر)، ١١/ ٢٠٤.

(٢) الخليل، العين، (هعر)، (هرع)، (عهر)، ١/ ١٠٥.

هذه الكلمات: عِنْدأْوة وإِمَّعة وعَباء، وعَفاء وعَماء، فأمّا عَظاءة فهي لغة في عَظاية، وإن جاء منه شيء فلا يجوز إلاّ بفصل لازم بين العين والهمزة. ويقال: عِنْدَأوة: فِعْلَلْوة، والأصلُ أُميتَ فِعْلُه، لا يُدرى أمن عَنْدَى يُعْنَدي أم عدا يعدو، فلذلك اختلف فيه"(١).

وقد رأينا الأزهريَّ يذكر شيئاً من ندرة وقوع العين والهمزة في الأبنية الثلاثية، بقوله: " أمّا عَبأَ فهو مهموز لا أعرف في معتلات العين حرفاً مهموزاً غيره"(٢).

ونقل الزَّبيديُّ الأمثلة الفعلية مع الأسماء التي ذكرها الخليل بما يؤكد رأي الخليل، يقول: "وليس في جميع كلام العرب شيءٌ يدخل فيه الهمزةُ والعين في أصل بنائه إلا عِنْدَأْوَة، وإِمَّعَة، وعبَأَ، وعفَأَ، وعمَأَ"(٣).

ومن الفصل بين النون والراء عندما تتقدم النون على الراء ما ذكره الخليل في مادة (نرب) بقوله: " النَّيربُ: النَّميمةُ ... نَيْرَبَ يُنَيْرِب نَيْربةً، وهو خلطُ القَوْل بعضِه ببعضٍ، كما تُنَيربُ الرِّيحُ التُّرابَ على الأرض فَتَنسُجُه. ولا تُطْرَحُ منه الياءُ؛ لأَنَّها جُعِلت فصلاً بين الرّاء والنّون"(٤).

ويسمي بعض اللغويين الفاصل (الدَّخيل)، كقول ابن فارس في مادة (نرب): "النون والراء لا يأتلفان إلا بدخيل، فالنيرب: النميمة ..."(٥).

ولهذا النوع من الفاصل أو الدخيل دلالة في تأصيل المهمل والممات اللغوي؛ لأن الخليل حين ينص على أنَّ الفاصل لا يحذف فهذا يعني أن أصله الثلاثي قد أُميت، فعندما ذكر مادة (نرب) لم يذكر أيَّ لفظ ثلاثي أستُعمل منها، وإنما ذكر

(١) الخليل، العين، (عدو)، ٢/ ٢١٥.

(٢) الأزهري، تهذيب، (عبأ)، ٣/ ١٤٩.

(٣) الزبيدي، تاج العروس، (عبأ)، ١/ ٣٣٩، ٣٤٠.

(٤) الخليل، العين، (نرب)، ٨/ ٢٦٩.

(٥) ابن فارس، مجمل اللغة، (نرب)، ١/ ٧٦٣.

الفعل الرباعي (نَيْرَبَ) فعد الياء فيه فصلاً بين النون والراء، وهذه دليل على أن الثلاثي (نرب) استعمل زماناً، فأُميت لثقل تتابع النون والراء فيه، ولكن قبل موته بنت اللغة منه هذا الرباعي بزيادة الياء الخفيفة؛ لإدامة استعماله رباعياً.

وزيادة الياء في ثلاثيٍّ مستعمل جرى تناولها في الصرف في موضوع الإلحاق؛ ومثل هذه الزيادة لا يسميها الخليل فصلاً إن ذكر أمثلتها في معجمه "العين"، ومن ذلك قوله: "وشطنت الدّارُ شُطوناً، إذا بعُدت... والشَّيطانُ: فَيْعال من شطن، أي: بعد. ويقال: شَيْطَنَ الرَّجلُ، وتَشَيْطَن، إذا صار كالشَّيطان"(١).

والغرض من إلحاق الثلاثي ـ كما يقول ابن يعيش ـ تكثير بنائه ليلحق بالرباعي لا لإفادة معنى، بل للتوسُّع في اللغة. ويكون الإلحاق بتكرير حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها، نحو: شَمْلَلَ وجَلْبَبَ، بتكرير اللام في المثال الأول والباء في المثال الثاني، للإلحاق بـ: دَحْرَجَ وسَرْهَفَ، ليصير المُلحق موازناً للمُلحق به في حركاته وسكناته، وعدد حروفه. ويكون الإلحاق بزيادة حرف من غير جنس حروف الثلاثي. أي من حروف الزيادة، نحو الواو في جَهْوَرَ، وحَوْقَلَ، والياء في شَيْطَنَ، وبَيْطَرَ، والألف في سَلْقى وقَلْسى، والنون في قَلْنَسَ(٢).

وقد أشرنا فيما سبق إلى الخلط بين تأليف الأبنية التي يسمونها مجردات والأبنية المزيدة، فلو أن القدماء تناولوا ما يحصل في الملحقات على أنه زيادة وتكرير لبناء الرباعيات من الثلاثيات لما احتاجوا إلى القول بأن الإلحاق لا يفضي إلى معنى، وبأنه نمط من التوسع اللفظي فحسب!

ومن منهج الخليل في الفصل أنه يكتفي بذكر البناء الرباعي المزيد فيه الياء دون ذكره لثلاثيه، وهذا يعني ـ ضمناً ـ أن الياء فصلت بين صامتين ثقيلين، وأن الثلاثي قد أميت. وعليه فربما من غير الصواب ما يزيده مُحقِّقا معجم "العين" في متن

(١) الخليل، العين، (شيطن)، ٦/ ٢٣٧.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤/ ٤٣١.

نصوصه من زيادات مستجلبة من نصوص معجم "تهذيب اللغة" للأزهري، كزيادتهما الواردة بين الحاصرتين في النص الآتي: "ضثم: الضَّيْثَمُ اسم من أسماء الأسَد، [فَيْعَل من ضَثَم]... "(١). وهما يعترفان بهذه الزيادة بقولهما في هامش النص السابق، ورقمه (٧٠): "زيادة من التهذيب مما أخذه الأزهري من العين".

فثِقلُ توالي الصوتين (ض، ث) في الثلاثي (ضثم) غير المنصوص على استعماله في معجمات العربية، والفصلُ بينهما بالياء في الرباعي (ضيثم) تجعل الخليل بموضع إيجاز يغنيه عن ذكر هذه الزيادة المقحمة والفضول الكلامي.

وعلى منهج الخليل أو قريب منه كان ابن دريد وابن جني يؤصّلان موضوع الفصل، فابن دريد يذكر ندرة مجيء ثَلاثة أحرف من جنس واحِد فِي كلمة واحِدة؛ للثقل والصعوبة، يقول: "وأصعبها حُروف الحلق، فأَما حرفان فقد اجْتمعا في كلمة مثل: أخ بلا فاصلة، واجتمعا في مثل: أُحُد وأهل وعَهْد ونَخْع"(٢). ولكنه رأى أن هذا الاجتماع الجائز مقيد بتقديم الصوت الأقوى على الأضعف (الألين)، يقول: "غير أَن من شَأْنهم إِذا أَرادوا هذا أَن يبدأوا بالأقوى من الحرفين ويؤخروا الألين"(٣).

ويستثني الأبنية الثنائية والثلاثية من وجوب اشتمالها على أصوات الذَّلاقة؛ لأنها تخفُّ بالفصل بين أصواتها الثقيلة، يقول: "فأما الثلاثي من الأسماء والثنائي فقد يجوز بالحروف المصمتة بلا مزاج من حُروف الذلاقة مثل: خدَع، وهو حسَنٌ؛ لفصل ما بين الخاء والعين بالدّال، فَإِن قلبت الحُروف قبح. فعلى هذا القياس فألِّف ما جاءَك منه وتدبر فإنّه أَكثر من أَن يُحْصى"(٤).

(١) الخليل، العين، (عدو)، ٧/ ٢٥.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٩.

(٣) ابن دريد، المصدر السابق، ١/ ٤٦، ٤٧.

(٤) ابن دريد، المصدر السابق، ١/ ٤٩، ٥٠.

إن كان ما يدعو إليه ابن دريد من التدبر والقياس هو قلب (خدع) إلى (دخع) بتقديم الدال فسيكون مراده واضحاً؛ لأنّ مادة (خ دع) تتقلب على الصور: (خعد، دخع، عدخ، دعخ، عخد) التي لم تُستعمل في العربية، لأنَّ بعض التقليبات تفضي إلى توالي الصوتين الحلقيين (العين والخاء) دون الفصل بينهما بالدال، وهذا ممّا يثقُل النطق به، ومنها ما يكون الفصل بينهما بالدال مع تقديم العين على الخاء في نحو (عدخ)، وهذا من الممتنع عند الخليل؛ بسبب زيادة الخاء على العين في صفة الجرس التي ذكرها الخليل بقوله: " وجرسُ الخاء امْتنُ من جرس العين"(١).

وقد نفهم ممّا دعا إليه ابن دريد من تدبر قياسه السابق ـ أو هكذا يجب علينا أن نفهم ـ مسألةً تتعلق بنشأة الأبنية من أصول ثنائية؛ لأنه حين يذكر أن الدال فصلت بين الخاء والعين في الفعل (خدعَ) فلن يكون للفصل بها من معنى سوى أن هذا الفعل من الأصل (خع) الذي توالى فيه صامتان حلقيان، ومن الراجح جداً أن نشأة الثلاثيات من الأصول الثنائية قامت على معايير ينبغي أن تكون بزيادة الأصوات الخفيفة؛ قياساً على تخير اللغة بناء الرباعيات والخماسيات بأخف الأصوات اللغوية (الذّلاقة والشفوية).

وأما ابن جني فرأى أن بُعد مخرج الهمزة عن مخارج الحروف جعلهم يتخذون منها فاصلاً بين ما تقارب منها في تأليف الأبنية، كالفصل بها بين الدال والباء في (دأَبَ)، وهذا أحسن من الفصل بينهما بالفاء لو أنهم استعملوا (دفَبَ)، وكالفصل بها بين النون واللام في (نأَلَ) ، وهذا أحسن من الفصل بالراء لو أنهم قالوا: نَرَلَ(٢).

(١) الخليل، العين، (بخ)، ٤ / ١٤٦.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٨١٢/٢.

وفيما ذكر ابن جني ـ هنا ـ نظرٌ؛ لأن الفصل بالهمزة الثقيلة لا يتفق مع بعض الملامح المميزة للصامت الفاصل؛ فأكثر ما يفصلون به هو الأصوات التي لا تثقل في النطق، وبعبارة أخرى أن الفاصل يجب أن يكون أخفَّ من الصامتين اللذين فُصل بينهما؛ لأنهم لا يزيدون فاصلاً ثقيلاً ليزيدوا البناء ثقلاً آخر؛ ولهذا فمقارنة ابن جني بين الفصل بالهمزة والفصل بالفاء والراء في الأمثلة السابقة: دأَبَ وذفَبَ، ونأَلَ و نَرَلَ لا نراها تصحّ، والسبب في ذلك أنهم حين يزيدون في الثنائي (ذب) صامتاً ليفصلوا به بين الذال والباء ـ على خفتهما معاً ـ فلن يختاروا الفاء الشفوية الأسنانية؛ لأنها قريبة من مخرج الباء الشفوية؛ ليصير الفعل على الصورة (ذفبَ)، والدليل على ذلك إهماله في العربية.

وكان ابن جني أكثر مقاربة من حقيقة خفة الصامت الفاصل، عندما ذهب إلى أن أكثر ما يحتاج إلى هذا الفصل هي الحروف الحلقية الستة (أ، ه، ع، ح، غ، خ)، على نحو فصلهم بينها في أمثلة ثلاثية ورباعية من الاسماء والأفعال، من قبيل: هَدَأَ وخَبَأَ وعِبْء وخَيعَل وغَيهَب وحَضَأَ وحَطَأَ[1]. فالدال والباء والياء والضاد والطاء أخفُّ من الأصوات الحَنجرية والحلقية التي فُصل بينها.

وتوصّل إلى أنَّ اجتماع الأصوات الحلقية دون حاجة إلى الفصل بينها يكون في ثلاثة مواضع، أحدها: أن تتقدم الهمزة على الهاء، كقولهم: أهْل، ويمكن للهاء أن تتقدم فيقال: بَهَأَ ونُهِئَ. ويُلحظ أن تقديمها الجائز على الهمزة مقيدٌ بوقوع الهاء حشواً قبل الهمزة، وهو وإن لم يصرح بهذا القيد إلا أنه مفهوم من الأمثلة السابقة. وتتقدم الهمزة على الحاء في نحو: أَحَد، وعلى الخاء في نحو: أَخَذَ، وذكر أنه لا ينقاس تأخير الهمزة عن الهاء والحاء في قولهم: هَأْهَأَ بالإبل، إذا قيل لها: (هَأْ هَأْ)، وحَأْحَأَ بالكبش، إذا دعي بقولهم: حُؤْحُؤْ؛ لأن هذا التأخير مُغتفر؛

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢ / ٨١٢.

لإجل التكرير الذي يجوز فيه ما لا يجوز في غيره(١).

وأصْلُ هذا الرأي للخليل؛ لقوله الذي سبق: "فالمضاعَفُ جائز فيه كل غَثّ وسَمين من الفصول والأعجاز والصُّدور وغير ذلك". فقولهم: هَأْهَأَ بالإبل وما يشبهه من نمط الحكاية الصوتية، وهي جائزة التأليف بأيّ نوع من الأصوات، دون قيد من التقديم والتأخير بينها، وهذا ما كان يبينه الخليل بقوله الذي سبق أيضاً، وهو أنّ: "الحكاية تحتمل من بناء التأليف ما لا يحتمل غيرها بما يُريدون من بيان المَحكي".

وأمّا الموضع الثاني الذي يجوز فيه اجتماع الأصوات الحلقية دون فصل فأن تتقدم العين على الهاء، كقولهم: عَهْد، ولا يصح تقديم الهاء على العين. والموضع الثالث أن تتقدم الخاء على العين في نحو: بَخَعَ، ولا يجوز تقديم العين على الخاء(٢).

ثانياً: الإبدال الصوتي والإدغام

الإبدالُ الصوتي من وسائل تخفيف التأليف المُستثقَل، ومنه المثال الذي ذكره الخليل لاجتماع الضّاد مع الصّاد، ووصفه بالمعقوم، فاقتضى إبدال الضاد صاداً، وقد ذكرنا رأيه هذا فيما سبق، ولا بأس من تكريره يقول: "لم تَدْخُلا معاً في كَلمةٍ من كلام العَرَب إلا في كلمةٍ وضُعِت مثالاً لبعض حساب الجُمَّل، وهي صعفض... فلما قَبُحَت في اللَّفظ، حُوِّلت الضّاد الى الصّاد فقيل: صعفص".

ومن الإبدال والإدغام ما وقع في كلمة (ستّ) فهي في أصل وضعها ـ كما يذكر الخليل ـ (سِدْسٌ)، لكنهم: "أدغموا الدّال في السّين فالتَقى عندها مخرَج التاء فغلَبَتْ عليها كما غلَبَت الحاءُ على العين والهاء في سَعدٍ، يقولون: كنتُ مَحْهُم أي: معهم"(٣).

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٨١٢، ٨١٣.

(٢) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ٨١٢، ٨١٣.

(٣) الخليل، العين، (ست)، ٧/ ١٨٦.

ورأى سيبويه أنَّه كثرَ استعمال (سِدْس) في كلامهم، وتكرَّرت السين والحاجز (الدال) الساكن غير قوي، ومخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين؛ فكرهوا إدغام الدال فتلتقي السينات، والسين لا تدغم في الدال؛ فلهذا: "أبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقلّ ممّا فروا منه، إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء، كأنه قال سِدْت، ثم أدغم الدال في التاء. ولم يبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق"(١).

والغاية من قلب السين الأخيرة تاءً هو تقريبها من الدال التي قبلها، والسين والتاء من الأصوات المهموسة كما يقول ابن يعيش: " فلمّا اجتمعت الدال والتاء، وبينهما تقاربٌ في المَخرج، أبدلوا الدال تاءً لتوافُقهما في الهمس، ثمّ ادغموا التاء في التاء"(٢).

ونرى أن تخفيف ثقل البنية بالإدغام ربما ولّد في اللغة أمثلة كثيرة غير هذه الأمثلة القليلة المروية في المعجمات، ففي مادة (عتد) الوارد منها الفعل (أعتدَ) في قول الله جلّ وعزّ: ﴿ **وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً** ﴾ [يوسف: ٣١]، ذكر الأزهري مجيء هذا الفعل بمعنى: هيّأتْ وأعدّتْ. ونقل عن اللَّيث الذي ينسب إليه وضع معجم "العين" قوله: "العَتاد: الشَّيء الّذي تُعدّه لأمر ما وتهيّئُه له. قال: ويُقال: إنّ العُدَّة إنَّما هي العُتْدةُ، وأعَدّ يُعِدّ إنّما هو أعْتَدَ يُعْتِدُ، ولكن أدغمت التّاء في الدّال. قال: وأنكر آخَرون فقالوا: اشتقاق أعَدّ من عين ودالين؛ لأنهم يقولون: أعدَدْناه، فيُظهرون الدالين".

وقد عقب الأزهري على هذا الرأي بقوله: "قلت: وجائز أن يكون الأَصل

(١) سيبويه، الكتاب، ٤ / ٤٨١، ٤٨٢. والذي أراد سيبويه بقوله: "ولم يبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق". هو أنهم لم يبدلوا السين الثانية في (سِدْس) صاداً؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لقالوا: سدص، وليس بين الصاد والسين فرق إلا أن الصاد النظير المطبق للسين، وهذا مستثقل.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥ / ٣٩٨.

أَعدَدْت ثمَّ قلبت إِحدى الدالين تاء، وجائز أَن يكون (عتد) بِناءً على حِدة، و(عَدَّ) بِناءً مضاعفاً. وهذا هو الأصوب عندي"(١).

وقد بين الخليل هذه المسألة في جمع العَتُود ـ وهو الجدْيُ الذي قد استكرشَ ـ على (عِدّان) وأصله: عِتْدان، إلا أن التّاء أدغمت في الدّال(٢).

وأولى ابنُ دريد أثرَ تقارب المخارج في إبدال الأصوات عناية واضحة، كقوله في تقارب الأصوات الحلقية: "أَلا ترى أَنَّك لو ألفت بين الهمزَة والهاء والحاء فأمكن لوجدت الهمزَة تتحول هاء في بعض اللُّغات لقربها منها، نَحْو قَولهم في: أم والله: هم والله، وكما قالوا في: أراقَ: هراق المَاء؛ ولوجدت الحاء في بعض الأَلسِنة تتحول هاء"(٣).

وأشار إِلى الإِبدال الصوتي الذي يُتخلص به من ثقل حركة اللسان وانتقاله في نطق الأصوات بين وضعين مختلفين، ومن ذلك إِبدال السين مع القاف والطاء صاداً: "لأن السين من وسط الفم مطمئنَّة على ظَهْر اللسان والقافَ والطاءَ شاخصتان إِلى الغار الأعلى؛ فاستثقلوا أن يَقَع اللِّسانُ عليها ثم يرتفع إِلى الطاءِ والقاف، فأبْدَلوا السين صاداً؛ لأنها أقربُ الحروف إِليها لقُرْب المخرج، ووجدوا الصاد أشدَّ ارتفاعاً وأقربَ إِلى القاف والطاء، وإِن كان استعمالُهم اللّسانَ في الصاد مع القاف أيسرَ من استعمالهم إِياه مع السين؛ فمِن ثَمَّ قالوا: صَقر والأَصل السين ... وكذلك إِن أدخَلوا بين السين والطاء والقاف حرفاً حاجزاً أو حرفين لم يَكْتَرثوا وتوهموا المجاورةَ في اللفظ فأَبْدلوا ألا تراهم قالوا: صِبْط، وقالوا في السَّبْق: الصَّبْق، وقالوا في السَّوِيق الصَّوِيق"(٤).

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (عتد)، ٢/ ١١٥.

(٢) الخليل، العين، (عتد)، ٣/ ٢٩.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٦.

(٤) ابن دريد، المصدر السابق، ١/ ٥٠، ٥١.

ومن علامات ضعف الصوت سكونه، ولهذا السكون أثرٌ في إبداله، وإن كان مثاله من الفعل المضارع، يقول: "فإذا أسكنت الصّاد ضعفت، فيحولونها في بعض اللُّغات زاياً، فإذا تحركت ردوها إلى لفظها، مثل قَولهم: فلان يَزْدقُ في قوله، فإذا قالوا: صَدَقَ قالوها بالصّاد لتحركها، وقد قُرئ: (حَتّى يَزْدُرَ الرِّعاءُ) بالزاي. فما جاءَك من الحُروف في البناء مغيراً عن لفظه فلا يخلو من أَن تكون علته داخلة في بعض ما فسرت لك من علل تقارب المخارج"(١).

والسكون لا يُثقِل الصامتَ الساكن وحده، بل يؤدي سكونه في حالات معينة إلى ثقل مقطعي ناتج عن تتابع صامتين دون فاصل من الحركات القصيرة، وهو ما كان القدماء يدرسونه في موضوع التقاء الساكنين، ووسائل التخلص منه في العربية، كالتقاء الساكنين في الوقف على كلمة (بنْتْ) بالإسكان. وكثير من حالات الالتقاء الجائز والُممتنع عولجت في الدراسات الحديثة بما يتفق مع ثقل المقاطع الصوتية في العربية(٢).

وقد تناول اللغويون إبدال الصاد الواقعة قبل الدال زاياً في أمثلة مختلفة، منها قولهم: فَزَد العِرْقَ لغة في فصَدَه(٣). ولم تُقيَّد هذه اللغة بسكون الصاد حتى تبدل زاياً، غير أن بعضهم قيده بسكونها، كابن سيده الذي رأى أنها أسكنت تخفيفاً فضعُفتْ، ومن ثَمَّ ضارَعوا بها الدّالَ التي بعدها فقَلَبوها إلى أَشْبه الحُروف بالدال من مخرجِ الصّادِ وهو الزّاي؛ لأنها مجهورةٌ كما أن الدّالَ مجهورةٌ فقالوا: فُزْدَ، فإن تحرَّكت الصّادُ لم يَجُز البَدَلُ فيها، وذلك نحو: صَدَرَ وصَدَفَ(٤).

وأما ابن يعيش فيرى أن اختلاف الصاد عن الدال في الصفات الصوتية والجرس

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٥١.

(٢) ينظر: عبابنة، جعفر "التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد (٦٦)، ٢٠٠٤م، ٨٤ – ٨٩.

(٣) الحميري، شمس العلوم، (فزد)، ٨/ ٥١٨٠.

(٤) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (فصد)، ٨/ ٢٩٢.

هو ما أوجب هذا الإبدال، يقول: "فمن أبدل من الصاد زاياً خالصةً، فحجّتُه أن الصاد مُطبَقة مهموسةٌ رِخْوَةٌ، فقد جاورت الدالَ، وهي مجهورة شديدة غير مطبقة، فلمّا كان بين جرسَيْهما هذا التنافي، نَبَتِ الدالُ عنها بعضَ نُبُوٍّ، فقرّبوا بعضَها من بعض، ولم يمكن الادّغام، ولم يجترئوا على إبدال الدال، لأنها ليست زائدة كالتاء في افْتَعَل، نحو: اصْطَبر، فأبدلوا من الصاد زاياً خالصةً، فتناسبت الأصواتُ، لأنّ الزاي من مخرج الصاد، وأختُها في الصفير، وهي تُناسِب الدالَ في الجهر، فتَلاءما، وزال ذلك النُبُوُّ"(١).

ثالثاً: تقديم الصامت الأقوى

ذكر ابن دريد أنه لا تأتي في كلمة واحدة ثلاثة أحرف من جنس واحد لصعوبة ذلك في النطق، وبين أن أصعب الحُروف نطقاً هي حروف الحلق، وقد جاز اجتماع حرفين منها في كلمة دون فصل بينها في مثل: أخ وأحد وأهل وعهد ونخع، ولكنه ذكر أن هذه الاجتماع مشروط بتقديم الأقوى، يقول: "غير أن من شأنهم إذا أرادوا هذا أن يبدأوا بالأقوى من الحرفين ويؤخروا الألين، كما قالوا: وَرَل ووتد، فبدأوا بالتّاء على الدّال وبالراء على اللام"(٢).

وذكر أبو هلال العسكري الكلمات التي التقت فيها اللام والراء بقوله: "ولا تلتقي اللامُ والرّاء إلا في أربع كلمات: وَرَل، وأُرلٌ، وهو اسمُ جبل. وجَرِل، وهو ضربٌ من الحجارة، والغُرْلة، وهي القُلْفةُ. وأمّا القِرِلّى فأعجميٌّ مُعرّبٌ"(٣).

وقد بينا في موضوع الفصل كيف توصل ابن جني إلى أنَّ اجتماع الأصوات الحلقية دون حاجة إلى الفصل بينها يكون في ثلاثة مواضع، أحدها: أن تتقدم الهمزة على الهاء، كقولهم: أهْل، ويمكن للهاء أن تتقدم فيقال: بَهَأَ ونُهِئَ. وذكر

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٥٤٣.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٤٦، ٤٧.

(٣) العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، ٣٩٣.

أنه لا ينقاس تأخير الهمزة عن الهاء والحاء في قولهم: هَأْهَأَ بالإبل، إذا قيل لها: (هَأْ هَأْ)، وحَأْحَأَ بالكبش، إذا دعي بقولهم: حُؤْحُؤْ؛ لأن هذا التأخير مُغتفر؛ لإجل التكرير الذي يجوز فيه ما لا يجوز في غيره. والموضع الثاني الذي يجوز فيه اجتماع الأصوات الحلقية دون فصل فأن تتقدم العين على الهاء، كقولهم: عَهْد. والموضع الثالث أن تتقدم الخاء على العين في نحو: بَخَعَ.

ومسوغ تقديم الصامت هو قوته وما يحتاج إليه نطقه من جهد.

والأصوات التي تلي الأصوات الحلقية في المخرج ذكر ابن جني أنها لا تتجاور، وهي (حروف أقصى اللسان) وهي: القاف والكاف والجيم. فلا يقال: قج وجق وكج وجك وقك وكق[1]. وهذا يعني أنها لا تتفاضل في التقديم؛ لأنها لاتجتمع.

ويقارن ابن جني بين تأليف طائفة من الأصوات الأسنانية اللثوية مع بعضها، ومع الشين أيضاً، وينصّ على تقديم الأقوى على الأضعف، من ذلك: أن الشين والضاد لا تجتمعان لتجاورهما واستطالتهما، ولكنهم جمعوا بين الشين وحروف (وسط الفم)، وهي حروف الصفير (ص س ز) بتقديم الشين الأقوى، فقالوا: شصبَ، وشزبَ، وشسفَ، وشسعَ. وذكر - أيضاً - امتناع التأليف بين أصوات الصفير الثلاثة، دون حاجته إلى ذكر جواز تقديم أحدها على الآخر؛ لأنه لم يثبت تأليفها واستعمالها في أمثلة ثنائية من قبيل: سصَّ وصسَّ، وسزَّ وزسَّ وزصَّ وصزَّ[2].

وأمَّا صفة الاستطالة المانعة من التأليف بين الشين والضاد فقد ذكرها سيبويه وبينها بقوله: " الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام. والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء"[3]. وقوله: "وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين؛ لأنها استطالت حتى خالطت أعلى الثنيتينِ، وهي في الهمس والرخاوة

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٨١٤/٢، ٨١٥.

(٢) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ٨١٧، ٨١٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٥٧.

كالصاد والسين، وإذا أجريتَ فيها الصوت، وجدت ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثنيتين"(١).

وقد بين غانم الحمد حقيقة الاستطاله بقوله: "ويمكن أن نستنتج أن المقصود بالاستطالة هو اتساع مخرج الحرف، أي: أنّ ما يأخذه الحرف المستطيل من العضوين اللذين يشتركان في مخرجه أكبر مما يأخذه الحرف غير المستطيل من ذينك العضوين"(٢). والاستطالة من جملة العلل التي تمنع الإدغام عند علماء اللغة والتجويد(٣).

وقد أجرينا استقراء أولياً لبيان اجتماع الشين والصاد والباء فاتضح أنَّ المستعمل هو تقليب واحد عند الخليل، وهو (شصب)، وآخر عند ابن دريد، وهو (شبص)، ولم يستعمل من تقليب الشين والصاد والخاء إلا: شخص(٤). ومن تقليب الشين والصاد والراء استُعمل: شصر و شرص، ومع النون استُعمل منه: شنص ونشص، ومع الميم استُعمل تقليب واحد، وهو شمص(٥). وقد أهملت الشين والصاد مع أصوات كثيرة باستثناء بعض الأمثلة الرباعية، من نحو: الشَّصْلَب، وهو القَوِيُّ الشَّديدُ، وشَعْصَبَ الشَّيْخُ، إذا عَسا، أي: كَبِر وشاخَ ويَبِسَت أَعضاؤُه(٦).

وهذا الاستقراء يبيّن أنَّ اجتماع الشين والصاد مع الأصوات اللغوية محكومٌ بتقديم الشين على الصاد في الأمثلة المستعملة، وبالفصل بينهما في غير مثال منها، زيادةً على قلة التقاليب المستعملة؛ لثقل اجتماع هذين الصوتين،

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٧٩.

(٢) الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ٢٧٣.

(٣) الحمد، المصدر السابق، ٢٧٢، ٢٧٣.

(٤) الخليل، العين، ٤/ ١٦٥.

(٥) ينظر: الخليل، المصدر السابق، ٦/ ٢٢٥ – ٢٢٧، ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/ ٣٤٢.

(٦) الزَّبيدي، تاج العروس، (شصلب)، ٣/ ١٢٩، (شعصب)، ٣/ ١٤٧.

وللمباعدة بينهما في التأليف.

وأمّا الحروف الأسنانية اللثوية (ط، د، ت) فذكر ابن جني أنها لا تتركب مع بعضها إلا بتقديم الطاء والتاء على الدال، كقولهم: وَتِد، ومَحْتِد، و وَطَدَ، وأمّا الحروف الأسنانية (ظ، ث، ذ) فالظاهر من كلامه أنها كحروف الصفير، لا تتركب مع بعضها بغض الطرف عن أقواها[1]. فلا تتمايز بتقديم بعضها على بعض. وأجاز التأليف بين الحروف المائعة المتوسطة (ر، ل، ن) بشرط تقديم الراء أقواها، نحو: وَرَل، ورَنْد، ولايجوز تقديم اللام والنون على الراء، وإن تقدما فهذا بسبب كون اللفظ أعجمياً، كالخُلَّر، أو لأن النون قويت بالتشديد، كقولهم: دَنَّر[2].

رابعاً: نقد إبراهيم أنيس لآراء ابن جني

لإبراهيم أنيس دراسات مختلفة تناول فيها أثر الأصوات في بنية الكلمة العربية في سياقاتها الصرفية والصوتية الوظيفية، وقد رأينا أن آراءه المذكورة في كتابه "موسيقى الشعر" تفي بمطلب الدراسة، وأكثر ما يعنينا منها ما ذكره في تحديد ضوابط تأليف البنية، وردّه بعض آراء ابن جني.

فممّا ذكره في هذا الشأن أنّ ابن جني لم يعيِّن الأسباب التي تجعل الهمزة في (أهل) أقوى فتتقدم على الهاء، فإن كان ذلك بسبب شدّة الهمزة ورخاوة الهاء، فقد تقدمت العين على الهاء في (عهد)، وكلتاهما من الأصوات الرخوة. وكذا تقدمت الراء في (أرل) على اللام لِما ذكر ابن جني، وهو قوة الراء بكثرة اللثغة فيها. فإذا أراد ابن جني بالحرف الأقوى الأكثر وضوحاً في السمع، أو الذي يحتاج إلى جهد عضلي أكثر، أو المجهور دون المهموس فإنه عدَّ التاء في (وتد) أقوى من الدال، ولا فرق بينهما سوى أن التاء مهموسة، والدال نظيرها المجهور[3].

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٨١٨.

(٢) ابن جني، المصدر السابق، ٢/ ٨١٨.

(٣) أنيس، موسيقى الشعر، ٢٤.

ومستخلص أنيس من ذلك هو أن مراد ابن جني: "من الأقوى غامض لا نستطيع تفسيره في ضوء القوانين الصوتية"(١).

ولسنا ننكر أن في حديث القدماء عن قوة الحرف (الصامت) شيئاً من الغموض؛ لأنَّ مسألة القوة والضعف مختلفة المصادر الصوتية، إلا أنَّ ابن جني ذكر معياراً آخر لتقديم صامت على آخر، وهو احتياج الحرف إلى جهد في نطقه؛ فيقدم على غيره من الأصوات التي لا تحتاج إلى مثل هذا الجهد، وقد ذكر هذا بقوله: "يقدمون الأثقل ويؤخّرون الأخفَّ من قِبل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً فقدم أثقل الحرفين وهو على أجمل الحالين"(٢).

والهمزة تتقدم على الهاء؛ لأنها أثقل من الهاء نطقاً، بل هي أثقل الصوامت العربية باعتراف القدماء والمحدثين. وقد أجاز ابن جني تقديم الهاء على الهمزة في نحو (بَهَأَ) و(نُهِئَ) في كتابه الذي لم يعد إليه أنيس، وهو "سر صناعة الإعراب" وفاقاً لشرطه، وهو تواليهما دون فصل، وهذا ما يُسقط قوة الحرف من وجوب التقديم.

وأمّا تقديم الراء على اللام فمسوغه الصوتي واضح عند ابن جني، وهو أن القطع على الراء أقوى، خلافاً لخفة القطع على اللّام، يقول: "يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام" وهو يبرهن على زيادة الراء في القوة على اللام للقطع الذي ذكره من طريق كثرة اللثغة بهذا الصوت، يقول: "وكأن ضعف اللام إنما أتاها لما تشربه من الغنة عند الوقوف عليها، ولذلك لا تكاد تعتاص اللام، وقد ترى إلى كثرة اللثغة في الراء في الكلام"(٣).

فليس من الصواب ـ إذاً ـ ما ذكره أنيس من أنَّ اللثغة في الراء هي سبب قوته، بل

(١) أنيس، موسيقى الشعر، ٢٤.

(٢) ابن جني، الخصائص، ١/ ٥٦.

(٣) ابن جني، المصدر السابق، ١/ ٥٥.

هي دليل ثقلِه على اللسان واعتياصه في النطق؛ لهذا يقدم على اللام الأسهل الذي لا يعتاص نطقه.

ومن مآخذ أنيس على ابن جني أن الهمزة والهاء واللام والراء لم تتجاور دون فاصل من الحركات؛ فالفتحة في (أَهل) فصلت بين الهمزة والهاء، والضمة في (أرُل) فصلت بين الراء واللام، وهذا ـ كما يقول أنيس ـ ما يجعل كلام: "ابن جني يناقضُ بعضه بعضاً"(١).

وما ذكر أنيس صحيح من جهة أن الصوامت السابقة لم تلتقِ دون الفاصل الحركي، ولكن حديث ابن جني السابق وحديث غيره من الذين سبقوه لم يأت في سياق تأصيلهم الانسجام في بنية الكلمة، وهو ما يقوم على الصوامت والصوائت (الحركات)، بل هو حديث في سياق انسجام البنية في مستوى تأليفها الصامتي، فإذا كانت الصوائت القصيرة منعت الالتقاء المباشر بين الصوامت، فإنها تخفِّف ثقلَ الصوامت المتجاورة في التأليف والمخرج، ولكنها لم تمنع حصول هذا الثقل.

وممّا أخذه أنيس على ابن جني ـ أيضاً ـ هو إلزامه ابن جني بأن يكون الحرف الأقوى هو الأكثر وضوحاً في السمع، أو الذي يحتاج إلى جهد عضلي أكثر، أو المجهور دون المهموس، وينقض رأي ابن جني ـ كما يقول أنيس ـ ما ذهب إليه من أن التاء في(وتد) أقوى من الدال، ولا فرق بينهما سوى أن التاء مهموسة، والدال نظيرها المجهور(٢).

والذي تبيّن لنا هو أن ابن جني قدَّم الطاء والتاء على الدال؛ لأنهما أقوى من الدال من جهة الجرس الأقوى في الوقف، يقول: "وذاك لأن جرس الصوت بالتاء والطاء عند الوقوف عليهما أقوى منه، وأظهر عند الوقوف على الدال"(٣).

(١) أنيس، موسيقى الشعر، ٢٤.

(٢) أنيس، المصدر السابق، ٢٤.

(٣) ابن جني، الخصائص، ١/ ٥٦.

وأمّا ما ذكره ابن جني من استثقال الأبنية الرباعية والخماسية وإهمال كثير من تقليباتها بالمقارنة مع خفة الأبنية الثلاثية واستعمال كثير من تقليباتها فقد رأى أنيس فيه أن ابن جني أحسَّ بنواحي نقص؛ فصار إلى الاعتماد على حكمة العرب في تفضيل صوت على آخر، ومنه ما أورده ابن جني في: قضمَ في أكل اليابس، وخضمَ في الرطب، واستعمالهم القاف في الأول؛ لقوتها ومناسبتها المعنى الأقوى، خلافاً لضعف الخاء الذي ناسبه استعمالها للفعل الأضعف؛ ليخرج من ذلك أنيس إلى القول: " فإهمال بعض التراكيب قد يكون لسبب نجهله؛ لبعد عهدنا عن زمن وضع اللغة"(١).

والمقايسة بين الأبنية السابقة على المنهج المذكور من صنع أنيس لا ابن جني. ولكن المقايسة التي ذكرها ابن جني هي إهمال بعض تقليبات الثلاثي حملاً على إهمال تقليبات الرباعي والخماسي، وهذا هو مأخذ أنيس الصحيح على ابن جني في هذه المسألة(٢).

ويمضي أنيس - بعد ذلك - إلى نقد آراء البلاغيين في فصاحة اللفظ المفرد بوجوب خلوه من تنافر الحروف وثقلها؛ لأنَّ هذا التنافر لم يراعوا فيه التجاور المباشر بين الحروف، يقول: "لمعرفة ثقل الحروف في تواليها يجب أن نذكر دائماً أن المجاورة بين الحرفين يجب أن تكون مباشرة فلا يفصل بينهما بحرف أو حركة"(٣).

وفيما توصل إليه أنيس من ضوابط في ثقل تأليف الصوامت المتجاورة ما يشير إلى أنه أهمل هو الإشارة إلى هذا الفصل؛ لانه ذكر أنَّ ما يؤدي إلى استثقال النطق هو واحد من اثنين، فقد يستثقل نطق الصوت بسبب قلة شيوع الكلمات المشتملة عليه في لغة ما، فإن شاع وألفته الألسن بشيوعها سهل في النطق. والسبب الثاني

(١) أنيس، موسيقى الشعر، ٢٤.

(٢) أنيس، المصدر السابق، ٢٥.

(٣) أنيس، المصدر السابق، ٢٨.

الجهد العضلي المبذول في نطق بعض الأصوات أكثر من بعضها، كالصوتين (أ، ق) وأصوات الإطباق (ض، ط، ظ، ص) إذا ما قيست بنظائرها غير المطبقة (د، ت، ذ، س)، ويقول: "والكلمات التي تتضمن أكثر من حرف من الحروف السابقة - ولو لم يتجاورا - تُعدّ من الكلمات العسيرة النطق التي لا نستريح لموسيقاها"(١).

فإن كان الأمر على ما ذكر أنيس فلأيّ شيء كان تأكيده المجاورة المفضية إلى الثقل، دون فصل بين ما تجاور من الحروف، وهو هنا ينفي شرط التجاور في الثقل، سواء أكان بفصل أم بغيره، وكان عليه ألا ينتقد رأي البلاغيين في تنافر صوامت كلمة (مُسْتَشْزِرات) على غير ما أراد هو من حال الاستثقال بسبب المجاورة بين السين والتاء، والشين والتاء دون فصل؟

وقد نقل السيوطي عن بعض البلاغيين موجب استثقالها؛ بسبب توسط الشين المهموسة الرخوة بين التاء المهموسة الشديدة والزاي المجهورة(٢). وهو تفسير لا يمكن إنكار صوابه.

وأغربُ من هذا الرأي أن يتوصّل أنيس إلى منهج العربية في تأليف صوامت البنية، دون إشارة إلى جهد القدماء في هذه المسألة؛ فبدا من ذلك أنه هو من اجتهد في موالاة شاقّة في البحث عن ضوابط التأليف الصوتي. وسنأتي على ذكر مستخلصاته الآتية التي يُظهر نسقُنا إياها أنّنا نكرر آراء القدماء أو نختصرها في الكثير:

١. ندرة تلاقي الأصوات الحلقية بعضها مع بعض، فلا يلتقي منها إلا العين والهاء في الغالب، والعين تتقدم على الهاء دائماً في نحو (يعهدُ)، وإذا اتصل بالكلمة ضمير الغائب (ـه) فكل الأصوات الحلقية تجاوره(٣).

(١) أنيس، موسيقى الشعر، ٢٨.

(٢) السيوطي، المزهر، ١ / ١٨٥، ١٨٦.

(٣) أنيس، موسيقى الشعر، ٣٠.

لقد كان القدماء ـ ومنهم ابن جني ـ أوسع نظراً في هذه المسألة بالتحديد حينما بيّنوا أن التقاء هذه الأصوات أثقل من أي التقاء في غيره من الأصوات، فخلصوا من ذلك إلى احتياجها إلى الفصل بينها، ومن أمثلة ابن جني التي ساقها للفصل بين الأصوات الحلقية: هَدَأَ وخَبَأَ وعِبْء وخَيعَل وغَيهَب وحَضَأَ وحَطَأَ(١).

ولا يصح مأخذُ أنيس واستدراكه على القدماء ما بدا له أنّهم أهملوه من اتصال الكلمة بضمير الغائب (ـه) مما لا يقيّد تجاور الأصوات الحلقية مع هذا الضمير المؤلف من الهاء الحلقية. فهذا الضمير عبارة عن لاحقة مُقحمة لا تدخل في مقاييس تأليف الأبنية التي يسميها اللغويون بالمجردة. وكان لابن وهب الكاتب رأي قاطع نبّه فيه إلى هذا الإقحام غير المعتبر في التأليف عندما بيّن أنَّهم: "لا يجمعون بين القاف والكاف في أصل بناء كلمةٍ، فإنْ كانت الكاف (زائدة) للتشبيه جاز ذلك فقالوا: كقولكَ ليس هذا مقارنة، وإنما هي مجاورة ..."(٢).

وقد بين تمام حسان في حديثه عن (المجاورة السياقية) ما يصلح لبيان هذه المسألة بقوله: "وإنما يُرغم الباحث على دراسة الكلمة بدون ملحقاتها؛ لأن هذه الملحقات ذات حروف ثابتة لا تتغير بتغير الموقع، ومن ثمَّ فهي بحكم ثبوتها تجاور كل ما يأتي معها من حروف الكلمة، وأدعى للضبط أن يقصر الباحث نفسه على الكلمة غير ذات الملحقات؛ لأن دراسة المجاورة في السياق إنما تعتبر موجهة إليها باعتبارها نواة الدلالة، ولأنها ذات معنى معجمي، بخلاف الملحقات التي يقصد بها معنى الوظيفة الصرفية أو النحوية التي تؤديها"(٣).

٢. كلما تباعد الحرفان المتجاوران في المخرج أو الصفة سهل النطق وتلاءمت الحروف.

٣. تلاقي حروف (ل، ر، ن) مع بعضها لا يكاد يوجد في العربية.

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢/ ٨١٢.

(٢) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، ٤٣٢، ٤٣٣.

(٣) حسان، مناهج البحث في اللغة، ١٦٣.

٤ . تلاقي الحروف (م، ف، ب) غير معروف .

٥ . ندرة التقاء حرفين من الأصوات كثيرة الرخاوة، مثل الحروف : (ز، س، ذ، ث، ش) .

٦ . ندرة التقاء حرفين من من أحرف الإطباق، أو التقاء واحد منها مع نظيره غير المطبق .

٧ . التقاء حروف أقصى الحنك (ق، ك) و(الجيم القاهرية) نادر .

٨ . التقاء حروف وسط اللسان (الجيم المعطشة) و(ش) نادر(١) .

٩ . وهناك مراتب أدنى في الصعوبة، بسبب الجهد العضلي وقلة الشيوع ذكرها أنيس على النحو :

– الكلمات كثيرة الحروف تعد ـ بوجه عام ـ من الكلمات الصعبة؛ لأنها تتطلب جهداً عضلياً أكثر، ويزيد في صعوبتها اشتمالها على حرف أو حرفين من تلك التي تحتاج إلى مجهود عضلي أكثر، مثل : القاف وحروف الإطباق والحلق والزاي .

– الحروف الانفجارية التي يسميها القدماء بالشديدة ـ وهي (ت، د، ك، ب) و(الجيم القاهرية) ـ أسهل من نظائرها الرخوة، وهي (س، ش، ف) و(الجيم المعطشة) .

– حروف أقصى الحنك (الكاف) أشقُّ من نظائرها التي مخرجها طرف اللسان (التاء) .

– الحروف المهموسة تحتاج إلى أكبر قدر من هواء الرئتين مما تحتاجه الحروف المجهورة، فالحروف المهموسة مجهدة للتنفس، وهي قليلة الشيوع(٢) .

ويخلص أنيس من هذه الضوابط إلى القول : "نستطيع الحكم على مراتب الصعوبة في الكلمة العربية، ونعلم أن أسهل الكلمات نطقاً تلك التي تتركب من الأحرف الآتية : اللام . النون . الميم الدال . التاء . الباء . أحرف المد"(٣) .

(١) أنيس، موسيقى الشعر، ٣٠ .

(٢) أنيس، المصدر السابق، ٢٨ – ٣٢ .

(٣) أنيس، المصدر السابق، ٣٣ .

إن هذه المستخلصات مبنية على ما ظن أنيس أنه يستدركه على ابن جني في كتاب "الخصائص"، ولسنا نشك في أنّ أنيساً لو عاد إلى آراء الخليل وابن دريد، وآراء ابن جني في "سر صناعة الإعراب" لما زعم أنها من نتاج درسه هو، وربما صار إلى رأي آخر في تقويم جهد القدماء في تأليف صوامت البنية.

المبحث الخامس: ائتلاف الصوامت والنظرية الثنائية (تقويم وبناء)

تبيّن لنا أنّ ما قيل في ائتلاف الصوامت في البنية ـ في الفكر اللغوي الموروث ـ كان أقرب إلى نظرية لغوية تسير بموازاة نظرية نشأة الأبنية وتطورها من أصول ثنائية وثلاثية، بوساطة الزيادة والتكرير والمضاعفة، غير أن الناظر في كلتا النظريتين يلحظ أنهما لم تنضجا، وأنه يلزم دمجهما معاً في التأصيل اللغوي، ولا يمكن لهذا الدمج أن يتمَّ إلا أن يقوم ـ ابتداء ـ على المنهج الذي يوالي التأصيل من الأصول الثنائية حتى الخماسية، وهذا الضرب من التأصيل يفتقر إلى كثير من الضوابط المنهجية.

وسنأتي في هذا المبحث الموجز على بيان أبرز ضوابط النظر الثنائي، وما ينبغي مراعاته فيه من ضوابط نظرية ائتلاف الصوامت في البنية.

أولاً: تطور الأصول الثنائية

رأينا فيما سبق أن الخليل بنى أصولاً كثيرة في ائتلاف صوامت البنية وتأليفها، وهو ـ أيضاً ـ من السبّاقين إلى التأصيل الذي يقوم على نشأة الأبنية بالزيادة والتكرير، فقد صرح ببناء كثير من الرباعيات المضاعفة من الثنائي المضاعف والثلاثي المعتل، يقول: "والعربُ تشتَقُّ في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المُثقَّل بحَرْفَيْ التضعيف ومن الثلاثي المعتلّ"(١). ومثال ذلك الفعل الرباعي (صلصلَ) المشتقّ من (صلَّ)، وهو حكاية صوت اللِّجام، وهذا ما كان

(١) الخليل، العين، ١/ ٥٦.

يسميه بالحكايات المضاعفة، وأمّا الحكاية المؤلفة من نحو (دهدقَ) فتنشأ ـ كما أخبر الخليل ـ من ضمّ أصلين ثُنائيين معاً، يقول: " فكأنَّهم ضموا (دَهْ) إلى (دَقْ) فألّفوهما"(١).

ورأينا الخليل يذكر نشأة ما سماه بالحكايات المُتكاوسة من أصل ثنائي حكائي بتكرير أحد صوامته، وهو الأصل (دد) الوارد في قول الشاعر:

واستَطْرَبَتْ ظُعْنُهم لَمّا احْزألَّ بِهم

آلُ الضُّحى ناشطاً من داعيات دَدِ

فعندما ذكر رواية البيت الثانية ـ وهي (من داعبٍ دَدِد) ـ فسرَّ زيادة الدال الثالثة بقوله: "ولما جَعَلَه نعتاً للداعب كسعه بدالٍ ثالثة؛ لأنَّ النَّعْتَ لا يتمكن حتى يتم ثلاثة أحرفٍ فما فوق ذلك؛ فصار (دَدِد) نعتاً للداعِب اللاعب"(٢).

وكان تفسيره لبناء الفعل من هذا النعت يقوم على زيادة الهمزة بين الدالات، على نحو قوله: "فإذا أرادوا اشتقاق الفعل منه لم يَنْقَدْ لكَثْرة الدالات، فيفصلون بين حرفَي الصدر بهمزة فيقولون: دَأْدَدَ يُدَأْدِدُ، وإنَّما اختاروا الهمزة؛ لأنّها أقوى من سائر الحروف الجوفية ونحوه كذلك. وفي الدَّدِ ثلاث لغات، تقول: هذا دَدٌ، وهذا دَدا، وهذا دَدُن"(٣). وذكر مسوغ الفصل السابق في نص ثانٍ له بقوله: "لئلا تثقل الدّالات إذا اجتمعْنَ"(٤).

والأصل الثنائي (دد) هو نفسه الذي تطور بزيادة الدال الثالثة كسعاً كما ذكر الخليل؛ ولهذا نحسب أن الخليل لو فسّر اللغات (اللهجات) التي وردت في (دد) فلن يفسرها بغير إشباع الفتحة لبناء (ددا)، وزيادة النون لبناء (ددن).

(١) الخليل، العين، ١ / ٥٤.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (دد)، ٨ / ٩١.

(٣) الخليل، المصدر السابق، (دد)، ٨ / ٩١.

(٤) الخليل، المصدر السابق، (دعب)، ٢ / ٥١.

وأما الرباعي المضاعف المشتق من الثلاثي الأجوف فذكر الخليل منه الفعل (تَنَخْنَخَ) القائم على الأجوف (أناخَ = ناخَ)، يقولُ: "وأمّا ما يشتقّون من المضاعف من بناء الثلاثي المعتلّ، فنحو قول العجاج:

ولو أنخنا جمعَهم تنخنخوا

... واشتُقَّ التَّنَخْنُخ من أنَخْناها؛ لأنّ أناخ لمّا جاءَ مُخَفَّفاً حَسُن إخراجُ الحرف المعتلّ منه، وتضاعُفُ الحرفَيْن الباقيين في تنَخْنَخْنا تَنَخْنُخاً"(١).

فالذي أراده هو أن ألفّ المد سقطت من (ناخَ)؛ فصار الفعل على البناء الثنائي النظريّ (نَخَ)، ومن ثَمَّ كُرِّرت النون والخاء فنشأ الرباعي المضاعف المزيد (تَنَخْنَخَ). وفي موضع آخر نسب اشتقاق الفعل الثنائي المضاعف (نخَّ) والرباعي المضاعف إلى اسم الصوت (إخْ) الذي يزجر به الجمل ليبركَ، يقول: "والنَّخُ: الزَّجْرُ، كقولك للبعير: إخْ إخْ، وقد نَخَّها... والنَّخْنَخَةُ من الإناخة، تقول: أنَخْتُها فاستناخَت، أي: بَرَكت، ونَخْنَخْتُها فتنَخْنَخَت، من الزجر أي: أبركتها فبركت"(٢).

والأسلمُ أن يكون المضاعفان (نخَّ) و(نخنخَ) من الأصل الثنائي غير المضاعف، وهو اسم الصوت (نَخْ)؛ لتجنب القول بإسقاط ألف المد من الفعل (ناخَ) وتكرير النون والخاء؛ لأن الفعل الأجوف (ناخ) و(أناخ) ناشئ - كما نرى - من اسم الصوت (نَخْ) بإشباع الفتحة، والذي يرجح ذلك رواية ابن يعيش اسم الصوت (نَخَّ) و(نَخْ) في زجر البعير وإناخته، يقول: "وقالوا: نَخَّ مشدّدة، وهو صوت يقال عند إناخة البعير، وفُتح آخره لالتقاء الساكنين، وهما الخاءان، وخُص بالفتح لثقل التضعيف، وإتباعاً لفتحة النون، وقد يُخفَّف بحذف إحدى الخاءَيْن، فإذا حُذفت إحدى الخاءين، يُسكن آخره؛ لأن الموجب للحركة قد زال، وهو اجتماع

(١) الخليل، العين، ١/ ٥٧.

(٢) الخليل، المصدر السابق، (نخ)، ٤/ ١٤٣.

الساكنين، ويقال منه: نَخنَختُ الناقةَ، فتنَخْنَخت، أي: أبركتُها، فبركتْ"(١).

واسم الصوت المضاعف (نَخَّ) لم يُخفَّف بحذف الخاء كما ذكر ابن يعيش، وإنّما ضوعفت الخاء، فانتقل من البنية الثنائية غير المضاعفة إلى البنية المضاعفة. ومن (نَخْ) نشأ الأجوف (ناخَ) الذي انفرد ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) بروايته بمعنى: بَركَ الجملُ(٢).

وقد صار بعض اللّاحقين ينهج نهجَ الخليل في القول بنشأة الرباعيات المضاعفة من الأبنية الثلاثية المعتلة، ومنهم الأزهريّ الذي يقول في مادة (وعظ): "العِظة: الموعظة، وكذلك الوَعْظ ... ومن أمثالهم المعروفة: لا تعظيني وتعَظْعَظي، أَي: اتّعظي ولا تَعظي. قلت: وقوله: تعظعظي وإن كان كمكرّر المضاعف فإن أَصله من الوَعْظ، كما قالوا: خضخضَ الشّيءَ في الماء، وأَصله من خاضَ"(٣). وقد نسب هذا الرأي إلى الأصمعي(٤).

ومن العقبات التي وقفت في تطور النظرية الثنائية اتّكاء القدماء على الأصول الثلاثية التي يردّون إليها نشأة الثنائيات غير المضاعفة كلّما أحوجهم الأمر إلى ذلك، كقول ابن يعيش بنشأة اسم الصوت (نَخْ) من اسم الصوت المضاعف (نَخَّ) بحذف إحدى الخاءين. وعلى هذا النحو كان الزمخشري يوجه نشأة الحكاية الثنائية (دد) بقوله: "دَد هذه الكلمة محذوفة اللام، وقد استعلمت مُتمّمةً على ضرْبَيْنِ: دَدي كنَدي، ودَدَن كبَدَن فهي من أَخَوات سنة ... فلا يخلوا المحذوف من أَن يكون ياء فيكون كقولهم: يدٌ في يَدي، أَو نوناً فيكون كقولهم: لَدُ في لَدُنْ. ومعناه اللَّهْو واللعب"(٥).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٣/ ١٠٠.

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، (برك)، ١/ ١٢٠.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، (وعظ)، ٣/ ٩٣.

(٤) الأزهري، المصدر السابق، (عظ)، ٣/ ٧٣.

(٥) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ١/ ٤٢٠، ٤٢١.

وهم يذهبون هذا المذهبَ؛ لأنهم يعدّون الثنائي المضاعف من الثلاثي، باعتبار أن الصامت المضاعف عبارة عن صامتين، والأولى أن يكون العكس هو الصحيح، وهو أنَّ (نَخْ) تطور بمضاعفة الخاء، وأنَّ (لَدُ) و(دد) تطورا بزيادة النون لا حذفها؛ فنشأ منهما (لَدُنْ) و(ددن)، وهذا ما نراه ينطبق على الأفعال الثنائية المضاعفة، كالفعل (زَلَّ) وغيره، فالراجح أنه استعمل في مرحلة تاريخية معينة على الصورة غير المضاعفة (زلْ)، ومن ثَمّ ضوعف صامته الثاني، فنشأ الثنائي المضاعف (زلَّ)، وأما تكرير الصامتين معاً فسيفضي إلى بناء الرباعي المضاعف (زلزلَ).

وثمة مَن يقول من القدماء بنشأة الأبنية الثلاثية من أصول ثنائية مضاعفة، ومنهم كراع النمل (ت٣٠٩هـ) الذي عدَّ (المطل) من (المطّ) بزيادة اللام، يقول: "وتزاد آخراً ـ يقصد اللام ـ في العَنْس، فيقال: عَنْسَلٌ ... وفي المَطْلِ أصلُه المَطُّ"(١).

وقد نصَّ على زيادة العين بقوله: " تُزاد العين في ارْتَجَّ فيقال: ارْتَعَجَ... ودَقَقْتُ الشيءَ ودَعَقَتِ الدّابّةُ الطريقَ دعقاً، إذا وطئته وأثّرت فيه بحوافرها... فزيدت العين وليست من الزوائد ولا من أخواتها"(٢). ومن زيادة الحاء والفاء والزاي ما ذكره بقوله: "ويقال ناقة ثَرَّةٌ: واسعة الأحاليل، وهي مخارج اللَّبن، والحَثْرُ والحَثِرُ: الواسع من كل شيء، لا أُرى الحاءَ في هذا كله إلا زائدة وليست من الزوائد ولا من أخواتها. وكذلك الفاء قالوا: دليلٌ مِخَشٌّ ومِخْشَفٌ(*): جريء على اللَّيل... كذلك الزاي، يقال: ثوب رازِيٌّ منسوب إلى الرَّيِّ، وإنما زيدت؛ لأنها أخت السين. والسين من الزوائد؛ ولهذا قالوا: السُّدُّ والزُّدُّ... وكذلك الجيم ... يقال لضرب من الملاهي: وَنٌّ و وَنْجٌ"(٣). وبعض الثنائيات كانت تتطور لبناء الرباعيات

(١) كراع النمل، المنتخب، ١/ ٦٩٣.

(٢) كراع النمل، المصدر السابق، ١/ ٧٠٠، ٧٠١.

(*) وهذا يشمل الفعل خشَّ وخشفَ.

(٣) كراع النمل، المصدر السابق، ١/ ٧٠٢ – ٧٠٤.

المضاعفة، كقوله: "وغَبَبُ البقرة وغَبْغَبُها؛ فزيدت الغين وليست من الزوائد ولا من أخواتها"(١).

وينتهي إلى رأي غير مسبوق بقوله: "وقلّ ما يوجد اسم أو فعل إلا وفيه بعض الحروف العشرة الزوائد أو أخواتها التي هي من مخارجها"(٢).

ولعله فتح للاحقين باباً للقول بنشأة المعتلات من الثنائيات المضاعفة، ومنهم أبو هلال العسكريُّ (ت٣٩٥هـ) الذي ذهب إلى نشأة الفعل: حاقَ - إذا نَزَل أو أَحاطَ بالشيء - من حَقَّ، وزاد الرّاغبُ الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) الفعلَ: زالَ من زَلَّ، وذامَ من ذَمَّ، فضلاً عن حاقَ من حقَّ(٣). وذكَرَ ابنُ القطّاع (ت٥١٥هـ) لَظِي من لَظَّ(٤).

وكان من الجائز أن يقول القدماء بنشأة المعتلات من أصول ثنائية بالمدّ والإشباع الصوتي، فيكون (زالَ) من (زَلْ) بإشباع الفتحة القصيرة، و(زَلَّ) من هذا الأصل بمضاعفة اللام، و(زلزلَ) منه بتكرير الزاي واللام.

ثانياً: تطور الأبنية الثلاثية والرباعية

في منهج بناء الرباعيات غير المضاعفة وقفنا على آراء صريحة للخليل تبين أنه اعترف بزيادة الباء في الاسم الرباعي (الزَّغْدَب)، وهو الهديرُ الشديدُ(٥). ونقل ابنُ جنّي زيادةَ الباء فيه عن ثعلب (ت٢٩١هـ) دون أن يشيرَ إلى رأي الخليل، يقولُ: "وقولُه إنّ الباء زائدة كلام تمجُّهُ الآذانُ، وتضيقُ عن احتماله المعاذير"(٦).

(١) كراع النمل، المنتخب، ١/ ٧٠١.

(٢) كراع النمل، المصدر السابق، ١/ ٦٩٩.

(٣) العسكري، الفروق اللغوية، ص ٥٥٧، الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (حاق)، ١/ ٢٦٦.

(٤) ابن القطاع، كتاب الأفعال، (لظى)، ٣/ ١٣٧.

(٥) الخليل، العين، (زغد)، (زغدب)، ٤/ ٣٨١، ٤٦٣.

(٦) ابن جني، الخصائص، ٢/ ٥١. وقد كُرِّر رأي ابن جني السابق، ونُقل في بعض المعجمات المتأخرة على أنَّه من رأي ابن سيده، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (زغدب)، ١/ ٤٥١.

ولعله كان يتحاشى القول بزيادة الباء في هذا الاسم؛ لأنَّ الباء ليست من حروف الزيادة الصرفية، أو أنه لم يطلع على رأي الخليل في زيادتها.

ونقل الخليل عن غيره زيادة العين لبناء الاسم الرباعي الوارد في قوله: "العِجْلِزَة: الفرسُ الشَّديدة الخَلْق، ويُقالُ: أُخذ هذا من النَّعْتِ من جَلْزِ الخَلْقِ، وهو غير جائز في القياس، ولكنَّهما اسمان اتّفَقَت حروفهما"(١).

والذي أراده الخليل بقوله: "وهو غير جائز في القياس" هو أن العين لاتنقاس زيادتها فيما يسمونه بالمجردات، كقياس الزيادات الصرفية، فلا تمتنع زيادتُها بعد أن اتفق الاسمان الثلاثي والرباعي في المعنى. وليس من الدقيق ما نسبه إليه ابنُ فارس في أمر هذه الزيادة بقوله: "وقد نصَّ الخليلُ في ذلك على شيءٍ، فقال: اشتقاق هذا النَّعت من جَلْز الخَلْقِ ... فقد أعْلَمكَ أن العين زائدة"(٢). فالرأي ليس للخليل؛ لأن الخليل حين ذكر زيادة العين قال: " ويقال...".

ونقل الزَّبيديُّ عن الخليل زيادةَ اللام في الفعل الرباعي (برْقَلَ) بقوله: "بَرْقَلَ أهمله الجوهريُّ، وقال ابن الأعرابيّ، أي: كَذَبَ، وقال الخليل: البَرْقَلَةُ كلام لا يتبعُه فعلٌ، مأخوذ من البَرْقِ الذي لا مَطَر مَعَه، ومنه قولهم: لا تُبَرْقِلْ علينا"(٣).

وتكرّر القول بالزيادات في الأبنية التي كانوا يعدّونها من المجردات، كقول ابن شُمَيل (ت٢٠٤هـ): "الزَّهْمَقة خُبْثُ الرِّيح. يقال: إنه لَزَهْمَق الرِّيح أي: خبيثها منتنها، والقاف زائدة كما زيدت في العنسل، فقيل: عَنْسَلِق، وهذا شاذ؛ لأن القاف ليست من الحروف الزوائد"(٤).

(١) الخليل، العين، (عجلز)، ٢/ ٣١٦.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، (عجلز)، ٤/ ٣٦٤.

(٣) الزَّبيدي، تاج، (برقل)، ٢٨/ ٧٦، ولم يذكر الخليل هذا الرباعي في معجمه (العين)، في مادة (برق)، ٥/ ١٥٦.

(٤) القالي، البارع في اللغة، (زهمق)، ١/ ١٩١.

وكذلك نصّ كراع النمل على زيادة القاف بقوله: "ويقال عَنْسٌ وعَنْسَلٌ وعَنْسَلِقٌ... والعَسَلَّقُ: الذئب مشتق من العَسَلان، وقد عسَلَ يعسِلُ؛ زيدت القاف في هذا ... وليست من الزوائد"(١). ونقل عن ابن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ) زيادة الحاء وهي من غير حروف الزيادة، يقول: "قال ابن السِّكِّيت: الصَّلَنْقَحُ والصَّرَنْقَحُ جميعاً: الصِّياح، وأصله الصَّلْقِ، ثم تُبْدَلُ اللام بالراء وتزاد النون والحاء"(٢).

وكان كراع النمل أكثر المتوسِّعين بعد الخليل في القول بالزيادة، لبناء الرباعيات غير المضاعفة، ففي معجمه "المُنتخب" صرح بزيادة الراء في نحو: كَشَمْتُ أنفه وكَشْمَرْتُه أي: كسرته، ويعقّب على زيادة الراء بقوله: "وإنما زيدَتْ لقربها من اللام، واللام من الزوائد؛ ولهذا أبدلوا منها فقالوا: وَجِلَتْ ووَجِرَت"(٣).

وأكثر ما يميز منهج كراع النمل في الزيادات أنه يستوفي الزيادة الواحدة كسعاً وحشواً صدراً، ومن ذلك ما أورده في زيادة النون بقوله: "النون تزاد أولاً في نَفْعَلُ، وفي قولهم: جَرْوٌ نَخْوَرِشٌ؛ من الخَرْشِ ... وتُزاد بعد عين الفعل في جَحَنْفَل وعَفَنْقَسٍ، وعَفَنْجَجٍ. وبعد لام الفعلِ في عَلْجَنٍ، وخَلْبَنٍ، ورَعْشَنٍ..."(٤).

وممّا نراه من المنهج التأصيلي الدقيق لديه هو موالاتُه البحث في تطور الأبنية من أصولها الثلاثية فالرباعية فالخماسية، من هذا قوله ببناء الفعل: هَمْرَجَ -إذا أَسْرَعَ- من الفعل (هَمَرَ) بزيادة الجيم، وقولُه بزيادة اللام لبناء الاسم الخماسيِّ الوارد قولهم: ناقةٌ هَمَرْجَلَةٌ من الرباعي السابق (همرج)، فإذا استوفى الحديث عن هذا التطور اللغوي عاد ليقولَ بإبدال راء الثلاثي (همر) لاماً لبناء الفعل الثلاثي: هَمَلَ الدمع إذا أسرع السيلان، والفعل الرباعي: هَمْلَجَ الفرسُ إذا أسرعَ السَّيرَ(٥).

(١) كراع النمل، المنتخب، ١/ ٧٠١.

(٢) كراع النمل، المصدر السابق، ١/ ٧٠١.

(٣) كراع النمل، المصدر السابق، ١/ ٧٠٠ – ٧٠٥.

(٤) كراع النمل، المصدر السابق، ١/ ١٩٢.

(٥) كراع النمل، المصدر السابق، ١/ ٧٠٣، ٧٠٤.

وبغض الطرف عن تسويغه زيادةَ الجيم بكونها أخت الياء، ومخالفتنا إياه في هذه الزيادة الثقيلة إلا أنَّ موالاته رصد تطور أبنية اللغة من أصولها الثلاثية حتى وصل بها إلى الأبنية الرباعية الفعلية، والخماسية الاسمية يُعدّ منهجاً في التأصيل غيرَ مسبوق. وفيه تأسيس مكينٌ لأصول البحث الثنائي.

وتكرّر هذا المنهج في أمثلة مختلفة من الأسماء الرباعية والخماسية التي أوْصَلها بعضُ القدماء إلى الثنائي المضاعف، منها الاسم الرباعي (الشعَلَّعُ) - وهو الطَّويل من الرِّجال - وقد ذكر الأزهريُّ (ت ٣٧٠هـ) في تأصيله ما نصه: "ولا أَدْري أزيدت العين الأولى أَو الأخيرة، فإن كانت الأخيرة مزيدةً فالأصل شعل، وإن كانت الأولى هي المزيدة فالأصل شلَع"(١).

فهذا الرأي يعيد الاسم الرباعيَّ إلى ثلاثيه (شلع) أو (شعل)، وما يذكره - لاحقاً - الزَّبيديُّ في تأصيل الاسم (الشَّعَنْلَع) - بمعنى الطويل - يعيد هذا الخماسيّ إلى الرباعي السابق، يقول: "الشَّعَلَّع كَهَمَلَّع، والشَّعَنْلَع، بزيادةِ النون بين العين واللاّم" ثمَّ يعود إلى نقل زيادة اللام في الاسم الرباعي (الشَّعَلَّع) عن الجوهريِّ، وهذا يعني أنَّه سيعود إلى أصل ثنائيٍّ مضاعف بالضرورة؛ لقوله الصريح: "ذكره الجوهريّ في آخر تركيب شعع وقال: هو بزيادة اللام: الطَّويل، قاله الفرّاء. ولم يذكُر الشَّعَنْلَع وإنّما ذكرَه ابن عبّاد ... وشجرةٌ شَعَلَّعةٌ أيضاً: مُتفرِّقةُ الأغصان غيرُ مُلتفَّة، وهذا يُؤيِّدُ قولَ الجوهريّ إنّ أصلَ تركيبه شعع بمعنى التفرُّق. وقال الأزهريّ: لا أدري أزيدَت العينُ الأُولى..."(٢).

ثالثاً: ضوابط زيادة الصوامت في الأصول

بيّنا آراء القدماء في منهج تأليف البنية الصوتي فبدا أن هذه البنية قائمة - في

(١) الأزهري، تهذيب اللغة، (شلع)، ١/ ٢٧٤.

(٢) الزَّبيدي، تاج العروس، (شعلع)، ٢١/ ٢٧٩.

الكثير الشائع - على أيسر أنواع التأليف وأخفّها، ولسنا نشكّ في أنَّ هذه الخفة كانت تجري على نسق فيه من الانتظام الشيءُ الكثير، ولهذه الخفة متّكأٌ رئيس لم يُكشف عنه في موروثنا اللغوي والحديث على نحو يحيله إلى ضوابط منهجية مقيسة، ونعني ضوابط زيادة الصوامت اللغوية في الأصول.

وسنأتي على بعض الأمثلة التي تبيّن هذه الضوابط، ومنها الأمثلة التي ذكرها كراع النمل، كقوله ببناء الفعل الرباعي: هَمْرَجَ - إذا أَسْرَعَ - من الفعل (هَمَرَ) بزيادة الجيم، وقوله بزيادة اللّام في هذا الرباعي لبناء الاسم الخماسيِّ الوارد في قولهم: ناقة هَمَرْجَلَة بمعنى سريعة، وقوله بإبدال راء الثلاثي (همر) لاماً لبناء الفعل الثلاثي: هَمَلَ الدمع إذا أسرع السيلان، والفعل الرباعي: هَمْلَجَ الفرسُ إذا أسرعَ السَّيرَ(١).

فنحن نفترض أن (هج) هو الأصل الثنائي الذي نشأت منه الأبنية السابقة واللّاحقة؛ لأن الهاء والجيم أثقل صامتين في مشتقات هذا الأصل التي توفّرت على معنى مشترك، وهو الحركة والسير.

فالتأليف بين هذين الصوتين غير ممتنع، لتباعد مخرجيهما، بيد أنَّ ما يفضي إلى نوع من الثقل في اجتماعهما هو أن الهاء صوت حنجريّ رخو مهموس، والجيم صوت غاري شديد مجهور.

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن نطق الجيم والكاف تطور - بسبب قانون الأصوات الحنكيّة - من الإفراد إلى التركيب (affricated)، بانتقال نطقهما من أقصى الحنك إلى وسطه، إذا جاء بعدهما كسرة؛ ولطرد هذا التطور على وتيرة واحدة في العربية وتعميم القياس فإن الجيم المفردة (g) - التي تنطق كالجيم القاهرية - والكاف تنتقلان إلى التركيب حتى لو جاء بعدهما فتحةٌ أو ضمّة.

(١) كراع النمل، المنتخب، ١/ ٧٠٣، ٧٠٤.

وانتقالُ الجيم المفردة إلى وسط الحنك يؤدّي بها إلى أنْ تصير مركبةً من صوتين معاً، هما الدّال اللِّثوية الأسنانية والشين المجهورة (دْش)، وهي بهذا النطق المركّب تشارك الياءَ الفصيحة في مخرج وسط الحنك. وذكروا فيها تطوراً آخر، وهو أن تركيب الجيم من صوتين مدعاةٌ لثقلِ النطق بها؛ لذا يُصار إلى إبدالِها ياءً، وهو إبدال مسموعٌ في جنوبي العراق، وبعض دول الخليج العربي في مثل نطقهم: مَسْيد بدلَ مَسْجِد و: دَياي بدل دَجاج. وهذا الثقل - أيضاً - مدعاةٌ إلى تطور آخر، وهو ما يسميه بعضُ المحدثين انْحلالَ الجيم المركبة في الاستعمال إلى مكونيها (الدال والشين)، ومن أمثلته نطقُ أهل مدينة جرجا المصريّة اسم مدينتهم بالدال هكذا: دردا، ونطق أهل الشام للجيم في الاسم جمال شيناً[1]. ويرى بعضهم أن الجيم المفردة (القاهرية) التي شاع نطقُها قديماً وحديثاً هي أصل الجيم الفصيحة المركبة[2].

وأمّا الأفعال الناشئة من الأصل الثنائي (هَج) فمنها الثنائي المضاعف: هَجَّ الذي استعمل مزيده الفصيح: استَهَجَّ السّائرةَ في الطَّريق بمعنى استَعْجَلَها، والسَّيْرُ الهَجاجُ الشَّديدُ[3]. وفي اللهجة الأردنية استعمل (هَجَّ) بمعنى ذهبَ وأسرعَ وفرَّ. ومن هذا الأصل نشأ المثال الواوي (وهجَ) بزيادة الواو صدراً، يُقال: وَهَجَت النارُ وتوَهَّجَت، إذا توَقَّدَت، ووَهَجُ الطِّيبِ ووَهيجُه: انتشارُه. ونشأ الأجوف (هاجَ) بإشباع الفتحة القصيرة، يقال: هاجَ الإبلَ، إذا حرَّكَها ... ومن المجاز: شَهِدتُ الهياجَ، والهَيْجاء: الحَرْب؛ لأنها موطنُ غَضَبٍ، وكلُّ حَربٍ ظَهَرَ فقد هاجَ[4].

وأمّا الرباعي المضاعف (هجهجَ) فقد استُعمل منه في بعض اللهجات الأردنية

(١) ينظر: عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ١٣٢-١٣٤، الشايب، محاضرات في اللسانيات، ١٧٣.

(٢) ينظر: عبد التواب، المصدر السابق، ١٣٢، الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ٣٠٧.

(٣) الزَّبيدي، تاج العروس، (هدج)، ٢/ ٢٧٥، (وهج)، ٦/ ٢٦٥، (هجج)، ٢٧٢، (هيج)، ٢٨٧.

(٤) الزَّبيدي، المصدر السابق، (وهج)، ٦/ ٢٦٥، (هيج)، ٦/ ٢٨٧.

اسم المفعول، يُقال: فلان مُهجهَج، إذا كان كثير الحركة لا يستقرُّ في مكان.

وتذكر المعجمات رباعياً آخر نُسب اشتقاقه إلى أصل ثنائي استُعمل اسمَ صوت لزجر الحيوان على النحو الوارد في قول الفيروزآبادي: "هَجْ هَجْ، بالسّكون: زَجْرٌ للغَنَم... وهجا وهَجْ: زجرٌ للكَلْب، ويُنَوَّنُ. وهَجْهَجَ بالسَّبُع: صاحَ، وبالجَمَل: زجَرَه فقال: هِيجْ. والهَجْهاجُ: النّفورُ، والشديدُ الهَدير من الجِمال"(١).

ومن غير المدفوع أن يكون اسم الصوت السابق هو الأصل الذي نشأت منه هذه الأفعال وغيرها ممّا سيأتي، وعليه يكون الأصل الثنائي غير المضاعف قد استُعمل على التحقيق، وليس استعماله افتراضاً مُجرّداً.

ومن المشتقات التي ننسبها إلى الأصل الثنائي (هج) الفعلُ الثلاثي (هجلَ) بزيادة اللام كسعاً، يقال: هجلت المَرْأَةُ بعَيْنها، إذا أدارَتها تَغْمزُ الرَّجُل، ورَمَشَت ورأْرَأَتْ، وأهْجَلَ الإبلَ أهْمَلَها. ومن هذا الثلاثي بُني -بزيادة الواو حشواً كما نرى- الفعل الرباعي: هَوْجَلَ بمعنى سارَ في الهَجْل المُطْمَئِنّ من الأرْض، والهَوْجَلُ: النّاقةُ بها هَوَجٌ من سُرْعَتها، أو هي السَّريعةُ الذّاهبةُ في سَيْرها. وقد زيدت في الثلاثي (هجل) الراء حشواً بعد الهاء فنشأ الفعل: هَرْجَلَ، والهَرْجَلة: الاخْتِلاطُ في المَشي، والهُرْجُل البَعيْدُ الخَطْوِ(٢). ومن غير المدفوع أن يكون الرباعي (هَرْجَلَ) قد نشأ بزيادة اللام كسعاً من الثلاثي الذي زيدت فيه الراء حشواً، وهو: هرَجَ الفرسُ إذا أخذه البُهْرُ من شدَّة العَدو، وفرس مِهْرَجٌ وهرّاجٌ بمعنى شَديد العَدْوِ(٣).

وقد زيدت الراء صدراً في (هج) فنشأ الاسم: الرَّهَج بمعنى الشَّغَب، وأَرْهَجَ، إذا أَثارَ الغُبارَ(٤). واستُكملت زيادة الراء كسعاً فنشأ الفعل(هجر)، ومنه الهجر،

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (هج)، ١/ ٢٠٩.

(٢) الزَّبيدي، تاج العروس، (هجل)، ٣١/ ١١٥- ١١٧، (هرجل)، ٣١/ ١٢٧.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، (هرج)، ١/ ٤٦٩.

(٤) الزَّبيدي، تاج العروس، (رهج)، ٥/ ٦٠١، (هجر)، ١٤/ ٣٩٦.

وهو ضد الوَصْل، ويُقال: هجر القَوْمُ تهجيراً، إذا ساروا في الهاجرة، وسمي المُهاجِرونَ لمهاجرتهم أهلهم وأرضهم(١).

وعلى ذلك فنحن نخالف ما ذهبَ إليه كُراع النمل من كون الفعل: هَمْرَجَ -إذا أسرع- من (همَرَ) بزيادة الجيم؛ لأنه من (هَرَج) بزيادة الميم حشواً بعد الهاء. وأمّا الاسم الخماسي (هَمَرْجَل) الذي منه: ناقةٌ هَمَرْجَلةٌ بمعنى سريعة فناشئٌ بزيادة اللام كسعاً في (همرج)، أو بزيادة الميم حشواً بعد الهاء في الاسم الرباعي: الهَرْجَلة بمعنى الاخْتِلاط في المَشي.

ويدلّ الاستقراء على أن الأصل الثنائي (هج) تطور بزيادات مختلفة، كزيادة الميم كسعاً في قولهم: هجَمَ، إذا دخَلَ على القوم بغير إِذْنِهم، وهَجَمْتُ الرَّجُلَ وغيرَه، إذا طرَدْتُه. وتُزاد الميم حشواً فينشأ الثلاثي الفصيح (همَجَ) الذي استُعمِل مزيده: أهْمَجَ الفَرَسُ إذا جَدَّ في جَرْيه ثُمَّ أَلْهَب، واجتَهَد في عَدْوِه(٢).

وبزيادة الدال حشواً في الثنائي السابق نفسر نشأة الثلاثي: هدَجَ الشيخُ إذا أَسرَع، وهَدَج الظَّليمُ واستَهْدَجَ، وهو مشْيٌ وسعْيٌ وعدْوٌ، كُلُّ ذلك إذا كان في ارْتِعاش، فهو هَدّاجٌ وهَدَجْدَجٌ. وهذا الثلاثي مصدر اشتقاق الفعل الرباعي: هَدْلَجَ – بزيادة اللام حشواً بعد الدّال– والهَدْلَجةُ اختلاطُ مشي البعير إذا أعيا(٣). والثلاثي (هدج) هو أصل الرباعي (هردجَ) الذي زيدت فيه الراء حشواً بعد الهاء، فالهَرْدَجة سرعةُ المَشْيِ(٤).

والظاهرُ أنَّ العربية استعملت أحد الأفعال الثلاثية بزيادة الدال صدراً على

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، (هجر)، ١/ ٤٦٨.

(٢) كراع النمل، المنجَّد، ٣٥١، الزَّبيدي، تاج العروس، (همج)، ٦/ ٢٨٣.

(٣) ابن القطاع، كتاب الأفعال، (هدج)، ٣/ ٣٤٠، (هدلج)، ٣/ ٣٧٢، ابن منظور، لسان العرب، (هدج)، ٢/ ٣٨٨.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، (هردج)، ٢/ ٣٩٠.

الصورة (دهج)، وإن لم تنصّ المعجمات عليه، ويرجِّح هذا استعمالُه في بعض اللهجات الأردنية بمعنى المشي، يقال: دهجَ فلان، إذا مشى، وادْهَجْ، أي: امشِ وتحرَّكْ، وبنت هذه اللهجات من (دهجَ) ـ بزيادة الواو ـ الفعل الرباعي: دوهَجَ، إذا مَشى. ويدلّ ـ أيضاً ـ على استعمال الثلاثي (دهج) في الفصيحة الرباعيُّ الفصيح، وهو: الدَّهْرَجة بمعنى السَّيْر السَّريع(١). والزائد فيه هو الراء حشواً بعد الهاء.

ونشأ من الثلاثيّ (دهج) ـ أيضاً ـ الرباعيُّ الفصيح: دَهْمَجَ الرجلُ، إذا مشى مِشْيَةَ الشُّيوخ، والدَّهْمَجةُ الإسراعُ في السَّيْر(٢). والزائد فيه الميم، ومنه الرباعي الناشئ بزيادة النون: دَهْنَجَ، يقال: بَعيرٌ دُهانِجٌ: سَريعٌ، ودَهْنَجَ، إذا أَسْرَع معَ تقارُبِ خَطْوٍ(٣).

فعدم ورود الفعل الثلاثي (دهج) في الفصيحة له أسبابه المختلفة، فلعلَّ اللغويين لم يتمكنوا من سماعه في اللهجات العربية، أو أنه أُميت استعماله فيها بعد استغنائها عنه بالأنماط الرباعية التي بُنيت منه. وثمة سبب آخر يتعلق بتطور صوت الجيم في الفعل (دهج) بإسقاط المكون الأول للجيم المركبة، وهو (الدال) وبقاء الشين المجهورة، وهي المكون الثاني لهذه الجيم، وهذا ما يفسِّر استعمالَ الفصيحة الفعل (دهش) بمعنى ذهاب الشيء، ففيها يقال: دَهِشَ، إذا ذهَبَ عَقْلُ الرَّجُل من ذَهَل أو وَلَهٍ، أو من الفَزَع ونحوه(٤).

وهذا الضّرب من التطور يفسّر– أيضاً – استعمال الفصيحة الفعل الثلاثي: هَشَّشَه، إذا نَشَّطَهُ واسْتَهَشَّهُ كَذَا، إذا اسْتَخَفَّهُ، فهَشَشْتُ لَهُ، أَي خَفَفْتُ لَهُ. ويفسر استعمال الرباعي المضاعف: هَشْهَشَهُ، بمعنى حرَّكَه(٥). ففي هذين المثالين

(١) الزَّبيدي، تاج العروس، (دهرج)، ٥ / ٥٨١.
(٢) الحميري، شمس العلوم، ٤ / ٢١٨٤، الزَّبيدي، تاج العروس، (دهمج)، ٥ / ٥٨١.
(٣) ابن منظور، لسان العرب، (دهنج)، ٢ / ٢٧٧.
(٤) الزَّبيدي، تاج العروس، (دهش)، ١٧ / ٢٠٩.
(٥) الزَّبيدي، المصدر السابق، (هشش)، ١٧ / ٤٦٣.

سقطت الدال من الجيم المركبة من الفعل (هجّجَ) فنشأ الفعل (هشَّشَ)، وسقطت من (هَجْهَجَ) فنشأ الفعل (هشهشَ).

ومن مشتقات الأصل الثنائي (هج) الثلاثيّ (هجب)، وقد نصَّ على استعماله الزَّبيديُّ بقوله: الهَجْبُ أَهمله الجوهريُّ، وصاحب اللِّسان. وقال الصّاغانيّ: هو السَّوْقُ والسُّرْعة في المَشْيِ وغيرِه..."(١).

ومن هذا الأصل نشأ الفعلُ المزيد بالنون صدراً، وهو: نهَجَ الطَّريقَ، إذا سلَكَه، والمزيد بها حشواً، وهو قولهم: تهَنَّجَ الفَصيلُ، إذا تحَرَّكَ في بَطْن أُمّه، وأخَذَت الحَياةُ فيه. ومنه المزيد بالسين صدراً، وهو: سهَجَ القَوْم ليلتهم، إذا ساروا سيراً دائماً(٢). والمزيد بالشين كسعاً، ومنه: الهَجْشةُ وهي النَّهْضةُ، والهَجْشُ: السَّوْقُ اللَّيِّنُ(٣).

ومن الواضح أنّ المنهج الثنائي ينطبق على تأصيل كثير من الأبنية على اختلاف أنواعها، فالناظر في المعجمات يستطيعُ أنَّ يردَّ إلى الأصل الثنائي (خط) الفعل الثنائي المضاعف: خَطَّ برِجْله الأرضَ بمعنى مَشى، والناقص: خَطا الرَّجُلُ، إذا مَشى، والأجوف: خاطَ فُلانٌ، إذا امتَدَّ في السَّيْر لا يَلْوي على شيءٍ، وخاطَ خَيْطَةً: مَرَّ مَرَّةً سَريعَةً(٤). والمثال الواوي: وَخَطَ في السير، أي: أسرع(٥). والرباعي المضاعف: خَطْخَطَ في سَيْرِه، إذا تمايَلَ(٦).

ومن هذا الأصل نشأ ـ بزيادة الراء ـ الفعل الثلاثي الصحيح: خَطَرَ بمعنى تبختَرَ، وخرَجَ يخْطِرُ بسَيْفِه، أَي: يهُزُّه مُعْجباً بنفسه مُتَعَرِّضاً للمُبارزة، أَو أَنه كان يخْطِرُ

(١) الزَّبيدي، المصدر السابق، (هجب)، ٤ / ٣٧٨.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة، (سهج)، ١ / ٤٧٧، الزَّبيدي، تاج العروس، (نهج)، ٦ / ٢٥٢، (هنج)، ٦ / ٢٨٥.

(٣) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (هجش)، ١ / ٦١٠.

(٤) الزَّبيدي، تاج العروس، (خطط)، ١٩ / ٢٥٥، (خيط)، ١٩ / ٢٨٣، (خطو)، ٣٧ / ٥٥٨.

(٥) الخليل، العين، (وخط)، ٤ / ٢٩٣.

(٦) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (خطخط)، ١ / ٦٦٥.

في مَشْيه، أي: يتمايَلُ، ويمشي مِشْيَةَ المُعْجب وسَيْفُه في يَده[١]. وبزيادة الفاء كسعاً في هذا الثلاثي كان المصير إلى بناء الفعل الرباعي: خَطْرَفَ الرَّجُلُ، إذا أسرع المشي[٢]. والأمثلة كثيرة.

ومن الأصول الثنائية التي تطورت (صخ)، وكان لمشتقاته دلالةٌ واضحة على الصَّوت والشِّدة، ومنها: الصَّخُّ وهو الضَّرْبُ بالحَديد على الحَديد، وصَخُّ الصَّخْرة وصخيخُها صوتُها إذا ضربْتَها بحَجَر أو غيره. والصّاخّةُ صَيْحةٌ تصُخُّ الأُذنَ، أي: تطعَنُها فتصمُّها لشدَّتها، ومنه سُمِّيت القيامةُ الصّاخّةَ. ومن هذا الأصلِ الفعل الثلاثيُّ: صرَخَ والصَّرْخةُ الصَّيْحةُ الشَّديدة عند الفَزَع أو المُصيبة. والصُّراخُ الصَّوْت الشّديدُ[٣].

وفي (باب الصّاد والخاء وما يثْلُثُهما) في معجم (مقاييس اللغة) تطالع جملة من الأبنية الثلاثية التي اشتقت من (صخ)، منها الفعل (صخَدَ)، يُقال: صَخَدَ النَّهارُ من شِدَّة الحَرِّ، والصَّيْخَدُ: شِدَّةُ الحَرِّ، وعَيْنُ الشَّمْسِ. والصَّخْرةُ الصَّيْخودُ الشَّديدةُ. ويُقال: صخَدَ الرَّجُلُ، إذا صاحَ صياحاً شديداً. ومنه ـ أيضاً ـ الثلاثي: صخر، والصَّخْرةُ الحَجَرة العَظيمةُ. والثلاثي: صخب والصَّخَبُ: الصَّوْتُ والجَلَبَة، وماءٌ صَخِبُ الآذيِّ، إذا كان له صَوْتٌ[٤].

وقد تطور الثلاثي (صخد) الناشئ من (صخ) على النحو الذي ذكره الزَّبيدي في مادة (صلخد) بقوله: "جَمَلٌ صَلْخَدٌ وصِلَخْد وصِلَّخْدٌ وصِلْخادٌ، وصَلَخْدىً، وصُلاخِدٌ ... كلّ ذلك: المُسِنُّ الصُّلْبُ القَوِيُّ الشديدُ الطويلُ، أو هو: الشَّهْمُ الماضي من الإبل، وقيل: للفَحْل الشَّديد: صَلَخْدىً ... والأُنثى: صَلَخْداة ... الصَّلَخْدى: القَوِيُّ الشَّديدُ، مثل: الصَّلَخْدَمِ، الياء والميمُ زائدتان ... واصْلَخَدَّ

(١) ابن منظور، لسان العرب، (خطر)، ٤/ ٢٥٠.

(٢) الخليل، العين، (خطرف)، ٤/ ٣٣٣.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، (صخ)، (صرخ)، ٣/ ٣٣.

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٣/ ٣٣٦.

اصْلِخْداداً: انتصبَ قائماً، وهو مُصْلَخِدٌّ، وناقَة صَيْلَخُودٌ: شَديدة"(١).

فالملحوظ هو أنَّ الثلاثي (صخد) نشأ من (صخ) بزيادة الدال كسعاً، ومن ثَمَّ زيدت فيه اللام حشواً فنشأت الأبنية الرباعية السابقة: (صَلْخَدٌ وصِلَخْد واصْلَخَدَّ ...)، وقد والى الرباعي (صلخد) تطوره بزيادة الألف والميم فنشأت منه الأبنية الخماسية: (الصَّلَخْدى والصَّلَخْدَم).

ومن الثنائي (صخ) نشأ فصَخَ يدَه وفسَخها، إذا أَزالَ المَفْصِلَ عن مَوْضِعه. وفصَخَ النَّعامُ بصَوْمه، إذا رَمى به(٢). وقد بنت اللهجة الأردنية منه الفعلَ: صفخَ الشيءَ والبابَ، إذا ضربه بقوّة، فسُمِع لذلك صوت. وكلا الفعلين ناشئان بزيادة الفاء. ومن زيادة الباء في هذا الأصل نشأ الفعل (صخب)، ودلالته على الشِّدّة والصوت واضحةٌ لقول الأزهريّ: " قال اللَّيث: الصَّخَبُ معروف، وقد صَخِبَ يصْخَبُ صَخَباً، والسَّخَبُ لغةٌ فيه، رَبَعيّةٌ قبيحةٌ. وعَيْنٌ صَخِبةٌ، إذا اصطَخَبَتْ عندَ الجَيَشانِ. وماءٌ صَخِب الآذيِّ، إذا تلاطمت أمواجُه... واصطخبَ القومُ وتَصاخَبوا، إذا تَصايَحوا وتضاربوا"(٣).

وليس من هذا الأصلِ الاسم الثلاثيُّ (الصَّبَخة)؛ لأنه ـ كما يقول الأزهري ـ لغةٌ في السَّبَخة، والصَّبيخةُ لغةٌ في سَبيخةِ القُطْنِ، والسينُ فيها أفشى وأكثرُ(٤). فالبحث عن أصل هذا الثلاثي يكون بالعود إلى الأصل الثنائي (سخ)، لا (صخ). ولكن دلالة الضّرب والشِّدة تطالع في الفعل الثلاثي (صبخَ) الذي استعملته اللهجات الأردنية بمعنى الفصيح: لطَخَه، إذا لَوَّثَه. ولُطِخَ فلانٌ بشَرّ، إذا رُمِيَ به، وتلَطَّخَ فُلانٌ بأمرٍ قَبيحٍ بمعنى تدَنَّسَ به، واللّطَخ كلُّ شيءٍ لُطِخَ بغير لوْنِه(٥).

(١) الزَّبيدي، تاج العروس، (صلخد)، ٨/ ٢٩٤.

(٢) الأزهري، تهذيب اللغة، (فصخ)، ٧ / ٧٠.

(٣) الأزهري، المصدر السابق، (صخب)، ٧ / ٧١.

(٤) الأزهري، المصدر السابق، (صبخ)، ٧ / ٧٢.

(٥) الزَّبيدي، تاج العروس، (لطخ)، ٧ / ٣٣٥.

ويتبين لنا بعد هذا العرض ما يأتي:

١. اشتقاقُ الأبنية الثلاثية من الأصل الثنائي (هج) وغيره يطَّرد بزيادة صوامت أخف من الهاء والجيم، كالزيادات الظاهرة في الثلاثيات: هجلَ، هرجَ، رهج، هجر، هدج، دهجَ، نهجَ، هنج، سهجَ، الهَجْش، هجم ... وأما الرباعيات والخماسيات فلم يُبنَ منها شيء بغير الصوامت الخفيفة، وهي (ل، م، ن، ر، و، ي، ف) وبعض هذه الزيادات ظهرت في الأمثلة: هوجلَ، هرجل، دهرج، هَمَرْجَل، هردج، دهمج، دهنج. والمقارنة تبيّن أن الصوامت المزيدة لبناء الرباعيات والخماسيات كان يراعى فيها الفصل بين الهاء والجيم والمباعدة بينهما، فليس لدينا أي مثال من هذه الأبنية الرباعية اجتماع لهما دون فصل، ولم يقصد بالزيادة في الثلاثيات هذه المباعدة دائماً؛ لخفة الأبنية الثلاثية بالمقارنة مع ثقل الرباعيات والخماسيات.

٢. زيادة الصوامت في الثلاثيات قد تقع حشواً وصدراً وكسعاً، كالأمثلة: (هرجَ، رهج، هجر)، وأما زيادة الرباعيات والخماسيات فتطّرد حشواً أو كسعاً، وهذا سببه الميل إلى المباعدة بين صامتي الأصل الثنائي الثقيل بعد نشأة الثلاثيات منه؛ لأنه حين تقلُّ الزيادة صدراً فلن يبقى إلا زيادتها حشواً أو كسعاً.

٣. إهمال كثير من الأبنية الثلاثية التي يمكن لها أن تنشأ من الأصل (هج) له أسبابه المختلفة، فحين لا يزاد الصوت الحنجري (ء)، وبعض الأصوات الحلقية وما يليها في المخرج فهذا لأنَّ منهج البناء يقتضي المباعدة بين الأصوات في المخارج والصفات الصوتية، فاللغة لم تبنِ فعلاً ثلاثياً من قبيل: هجح وهجغ وهجخ، وهجق وهجك، فهمس الهاء ورخاوتها يوقف بناء الثلاثي (هجح)؛ لهمس الحاء ورخاوتها، وكون الحاء من المخرج الحلقي الثقيل. وبالمجمل فقد أهملت اللغة البناء بزيادة صامت أعمق في المخرج من الجيم المركبة التي مخرجها من الغار فزادت

الشين، وهي من مخرج الجيم، وتخيرت الصوامت التي تأتي بعد هذا المخرج، فزادت الأصوات اللِّثوية المجهورة الخفيفة (ل، م، ن) وبعض الأصوات الأسنانية اللثوية، مثل: (س، د)، وعدلت عن زيادة الأصوات الأسنانية: (ذ، ظ، ث)، وزادت الصوتين الشفويين (م، و).

وبعض ما لم يستعمل في الفصيحة، كالفعل المزيد بالفاء (فهجَ) و(هجفَ) نجده مستعملاً في بعض اللهجات الدارجة، فقد استُعمل الفعلان السابقان في بعض اللهجات الأردنية بما يدلّ على الحركة والسّير.

٤ . تقليب صامتي الأصل الثنائي قبل الزيادة فيه وبعده غير مقبول، إذا كان المقصود الاشتقاق الأكبر؛ لأن الأمثلة: (هرجَ، رهج، هجر) لم تنشأ بالتقليب، بل بزيادة الراء، وأما الأمثلة الثلاثة التي لم نذكرها، وهي: (جره، رجه، جهر) فهي من أصل ثنائي آخر وهو (جه) لا (هج)، وإذا نسقناها مع الأمثلة الثلاثة السابقة تصبح ستةً هي مجموعُ مشتقات أصلين مختلفين، وهذا ما كان يعدّه ابن جني من الاشتقاق الأكبر، وهو ليس منه. وأمّا إنْ أردنا بيان منهج تأليف الأصوات الثلاثة (ج، ه، ر) مع بعضها فيجوز التقليب على أنه مسلك لمعرفة وجوه التأليف الجائز والممتنع، كما كان ينهج الخليل.

٥ . لاختلاف نوع الزائد أسباب تتعلق بالتمايز الدلالي والاستعمال المجازي، فزيادة السين دلت على دوام السير في قولهم: سهَجَ القَوْمُ ليلتهم، إذا ساروا سيراً دائماً. وزيادة الشين في الاسم (الهَجْش) دلت على السَّوْق اللَّيِّن، وبعضُ الزيادات بينت نوع الذاهب أو المتحرك، كزيادة الرَّاء الدالة على تحريك الغبار، في نحو: أَرْهَجَ، إذا أَثارَ الغُبارَ، وزيادة الدال كسعاً للدلالة على ذهاب العقل، وهو ما نُصَّ عليه في الفعل: دَهِشَ، إذا ذهَبَ عَقْلُ الرَّجُل من ذَهَل أو وَلَهٍ، أو من الفَزَع ونحوه ... وعلى هذا المنوال كانت الفروق الدلالية ظاهرة في كثير من مشتقات الأصل (هج).

هذه أبرز ملامح التأصيل الثنائي الذي نراه يتفق مع نشأة أبنية العربية وتطورها، ومن المؤكّد أن مزيداً من الاستقراء اللّاحق، ومولاة البحث في هذا النمط من التأصيل سيسفر عن نتائج أكثر ممّا ذكرناه.

نتائج الدراسة:

انتهت الدراسة إلى نتائج نوجز أبرزها على النحو الآتي:

١. ائتلاف الصوامت في البنية اللغوية وتأليفها مسألةٌ تتجاوز أيّ استقراء ناقص أو مداخلات هامشية في أيّ نوع من التأصيل الموروث أو الحديث؛ لأنها فيها من السمات والخصائص ما يجعلها نظرية لغوية أولاها المعجميون القدماء عناية واضحة في مقدمات معجماتهم وتطبيقاتهم، فكان الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) أول من عني بمسائل التأليف في مقدمة معجمه "العين"، ونهج هذا النهج علماء، كابن دريد (ت٣٢١هـ) في "جمهرة اللغة"، والأزهري (ت٣٧٠هـ) في "تهذيب اللغة". والاستقراء يؤكّد أن الخليل أقام منهج معجم على أصول هذه النظرية، ودليل ذلك ترتيبه الصوتي للحروف مبتدئاً من أبعدها مخرجاً حتى انتهى بالأصوات الشفوية، فضلاً عن اصطناعه للتقاليب الصوتية، بعد تقيسمه الأبنية مبتدئاً بالثنائي المضاعف ومنتهياً بالخماسي. وهذا ما سمح له بمراقبة التأليف الجائز والممتنع، والمستثقل والمهمل من أصوات المخرج الواحد وأصوات المخرج اللّاحق.

٢. انتقلت نظرية التأليف والبحث فيها من المعجمات إلى علوم اللغة المختلفة، فأفاد منها علماء الأصوات في تناول مسائل الإدغام والإبدال الصوتي وفي مقدمتهم سيبويه (ت١٨٠هـ) في كتابه "الكتاب"، وابن جني (ت٣٩٢هـ) في كتابيه "الخصائص" و"سر صناعة الإعراب"، وأفاد منها علماء التجويد والقراءات، كمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) في كتابه "الكشف عن وجوه القراءات السبع". وأما علماء البلاغة والبيان فقد وظفوا هذه النظرية في تناولهم لمسألة

فصاحة اللفظ المفرد، وفي مقدمتهم الجاحظ (ت٢٥٥هـ) في كتابه "البيان والتبيين" وابن وهب الكاتب (ت٣٣٥هـ) في كتابه "البرهان في وجوه البيان"، والسبكي (ت٧٧١هـ) في كتابه "عروس الأفراح".

٣. أقام القدماء هذه النظرية على أصل رئيس، وهو أن تأليف الصوامت في بنية الكلمة العربية يطّرد بالصوامت المتباعدة في المخرج، وهذا ما يسّوغ خفة الأبنية الاستعمالية. وكانوا يرون أن الأبنية الثنائية المضاعفة يجوز فيها أنواع التأليف المختلفة؛ أما الأبنية الثلاثية فيقوم تأليفها ـ في الكثير ـ على الفصل بين صوامتها الثقيلة أو المتقاربة في المخرج، كالفصل بالدال بين الخاء والعين في الفعل (خدعَ)، وكان الفصل يؤدي إلى بناء أمثلة رباعية من الثلاثيات، كالفعل (نيربَ) الذي ذكر الخليل أن ياءه عبارة عن فاصل بين النون والراء لا يصح سقوطه؛ فهذان الصوتان لا يجتمعان مع تقدم النون على الراء في بناء لفظ عربي إلا بشروط. وأما الأبنية الرباعية فبعضها من المضاعفات والحكايات، مثل: هأْهأَ والهُعْخُع، وهذه يجوز فيها التأليف بأنواعه المختلفة، وأما الرباعيات غير المضاعفة والخماسيات فاشترطوا فيها أن يشتمل تأليفها على صامت أو أكثر ممّا وسموه بـ: حروف الذّلاقة (ر، ل، ن) والحروف الشفوية (ف، ب، م)، وخلصوا إلى أن خلوّها من هذه الحروف (الصوامت) يعني أن اللفظ مصنوع أو غير عربي.

٤. وظف بعض القدماء الصفات الصوتية في الائتلاف والتأليف، فكان ما يقدّم صامتاً على آخر في البنية صفات تدور في محور قوة الصامت، كالجرس والجهر والشدة والإطباق والاستعلاء والاستطالة والتفشي، ومن الصفات التي تدور في محور ضعف الصوامت الرِّخاوة والهمس. وصفاتُ القوة هذه أُفيد منها في امتناع إدغام الصامت الأقوى في الأضعف. وأما صفة خفة الصوامت وسهولتها النطقية فكانت مسوغاً لاشتمال الأبنية عليها وكثرة التأليف بها، وأخفُّها حروف

الذَّلاقة والحروف الشفوية، وما وسموه بحروف المدّ واللِّين.

٥. للدلالة أثرٌ في ائتلاف صوامت البنية، وقد ظهر هذا الأثر في تأصيلهم المتعلق بالحكايات التي بين الخليل بناءها بصوامت تناسب جرسَ المسموع المحكيّ، فقسمها على أنواعها الثلاثة: المضاعفة والمؤلفة والمتكاوسة. وقد ذهب ابن جني إلى أن ثمة مناسبة بين الصوامت والمعاني، ومن أمثلة المناسبة التي ذكرها في صوتي السين والصاد قولهم: الوسيلة والوصيلة، فالصاد أقوى صوتاً من السين؛ لما فيها من الاستعلاء، فاستعملوها لمعنى الوصيلة الأقوى من معنى من الوسيلة. وقد أخذ برأيه السيوطيُّ (ت٩١١هـ).

٦. توصل القدماء إلى أنماط من التأليف المستثقل أو الممتنع في العربية من طريق درسهم لموضوعات المُعرَّب والمُولَّد والمصنوع، والحكايات، والمُمات. وكان لهذا الدرس أثر فيما توصلوا إليه من وسائل التخفُّف من ثقل التأليف، كالفاصل بين اجتماع الصوامت المستثقل، والإبدال الصوتي والإدغام، وتقديم الصامت الأقوى على الأضعف.

٧. مقابل نظرية التأليف كان الخليل يبني أصولاً لنظرية موازية تقوم على الزيادة والتكرير والمضاعفة؛ لبناء الأمثلة الثلاثية والرباعية والخماسية. وقد توسع بعض اللاحقين في مسألة زيادة الصوامت، ومن أول المتوسعين كراع النمل (ت٣٠٩هـ) الذي عد اللام مزيدة في الاسم الثلاثي (المطل) وفي الاسم الرباعي (عَنْسَل)، وكذا العين في الفعل: ارْتعَجَ ودعَقَ، والحاء في الاسم الحَثِر. ورأى أن الصامت الواحد يزاد كسعاً وحشواً صدراً، كزيادة النون في قولهم: نَخْوَرِش، وجَحَنْفَل وعَفَنْقَس، وعَفَنْجَج، ومعَلْجَن، وخَلْبَن، ورَعْشَن... وانتهى إلى أنّه لا يوجد اسم أو فعل إلا وفيه بعض الحروف العشرة الزوائد أو أخواتها التي هي من مخارجها.

٨ . قاس بعض القدماء منهج تأليف البنية فيما سموه بالمجردات على منهج تأليف بنية المزيدات الصرفية، وكان لهذا القياس أثر في الخلوص إلى نتائج غير دقيقة، كقول بعضهم بأن حروف الزيادة الصرفية أخفُّ الزيادات، وبأنَّ السين في الاسم (العَسْجد) زيدت؛ لخفتها قياساً على خفتها واستعمالها في الصيغة الصرفية (اسْتَفْعَلَ) .

٩ . لا بدّ لأي دراسة تأصيلية من الدمج بين نظرية تأليف البنية ونظرية الزيادة والتكرير؛ لعلاج نشأةِ ما يسميه القدماء بالأبنية المجردة، وهذا الدمج يتحقق بالاتكاء على النظرية الثنائية؛ فقد تبين أنَّ الأصل الثنائي (هج) تطور تطوراً متسلسلاً بالمضاعفة والتكرير فنشأ (هجَّ) و(هجهجَ)، وبزيادة صوامت مختلفة خضعت لضابط واحد، وهو أنها أخفُّ نطقاً من صامتي هذا الأصل، وهما الهاء والجيم، فكانت الأبنية الناشئة منه كثيرة، من نحو: هجبَ وهدجَ ودهجَ، وهرجَ ورهجَ، وهجرَ، وهجلَ، وهمج. ومن بعض هذه الثلاثيات نشأت أبنية رباعية كالفعل الرباعي (هَدْلَجَ) بزيادة اللام حشواً بعد الدال. وصار الثلاثي (هدج) مصدراً لبناء الاسم (هَدَجْدَج) بتكرير الدال والجيم. وعلى هذا النحو كان الاسم الخماسي (هَمَرْجَل) ينشأ بزيادة اللام كسعاً في الرباعي (همرج)، أو بزيادة الميم حشواً بعد الهاء في الاسم الرباعي (الهَرْجَلة) ...

١٠ . ومع ضرورة الدمج السابق لا بدّ لنا من الاتّكاء على الضوابط التي توصّل إليها القدماء، ومراعاتها في التأصيل المعجمي، فالفصل بين اجتماع الصوامت المستثقل، والإدغام، وتقديم الصامت الأقوى على الأضعف، فضلاً عن صفات الجرس والهمس والجهر... من المسائل التي يجب مراعاتها في مباحث بنية الكلمة، وهي مباحث تقود إلى بناء معجم تأصيلي وتاريخي للغتنا العربية.

١١ . وفي هذه الدراسة من النتائج والمستخلصات الصريحة والضمنية ما يصلح لتقويم ما توصّلت إليه بعض الدراسات الحديثة من ضبط تطور الأصول (الثنائية والثلاثية) على منهج مقيس.

مراجع الدراسة ومصادرها

١ . ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

٢ . الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة علق عليها: عمر سلامي وزميله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣ . الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.

٤ . الأنباري، أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

٥ . الأنطاكي، محمد، دراسات في فقه اللغة، دار الشرق، بيروت، ط٤.

٦ . أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويّة، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣، ١٩٦١م.

٧ . أنيس، إبراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة.

٨ . أنيس، إبراهيم، موسيقى الشعر، ط٥، ١٩٨١م.

٩ . بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، الرياض، ١٩٩٧م.

١٠ . الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم البعيمي، دار الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

١١ . الجاحظ، أبوعثمان عمرو، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٩٨٥م.

١٢ . ابن الجزري، الحافظ أبو الخير، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته، علي محمد الضباع، دار الفكر، بيروت، د ط، د. ت.

١٣. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٠م.

١٤. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

١٥. الجواليقي، أبومنصور، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٩م.

١٦. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧م.

١٧. حسان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، د ط، ١٩٩٤م.

١٨. حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، ١٩٨٦م.

١٩. الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار، عمان، ط٢، ٢٠٠٧م.

٢٠. الحمد، غانم قدوري، المدخل إلى علم أصوات العربية، منشورات المجمع العراقي، بغداد، ط ١، ٢٠٠٢م.

٢١. الحميري، نشوان، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٩م.

٢٢. خليل، حلمي، المولد في العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

٢٣. ابن دُريد، أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٢٤. دوزي، رينهارت، تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمَّد النعَيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط١، ١٩٧٩ – ٢٠٠٠م.

٢٥. الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحقّقين، دولة الكويت، ١٩٦٥–٢٠٠١م.

٢٦. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.

٢٧. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، د س ط.

٢٨. الزمخشري، أبو القاسم جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٩. السبكي، أحمد بن علي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: هنداوي، عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٣٠. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م.

٣١. ابن سيده الأندلسي، أبو الحسن علي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

٣٢. ابن سيده الأندلسي، أبو الحسن علي، المخصص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٣٣. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك وزملائه، المكتبة العصرّية، بيروت، دط، ١٩٨٧م.

٣٤. شاهين، عبد الصبور، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

٣٥. الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط١، ١٩٩٩م.

٣٦. الشيباني، أبو عمرو، الجيم، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، دط، ١٩٧٤م.

٣٧. الصاعدي، عبد الرزاق، موت الألفاظ في العربيّة، مجلة الجامعة الإسلاميّة، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، العدد (١٠٧)، السنة (٢٩)، ١٩٩٧- ١٩٩٨م.

٣٨. الصيغ، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر، دمشق، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧م.

٣٩. ابن عباد، الصاحب، المحيط في اللغة، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠١١م.

٤٠. عبد التواب، رمضان، التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.

٤١. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللُّغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.

٤٢. العبيدي، رشيد، مباحث في علم اللغة واللسانيات، وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٢م.

٤٣. العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، دط، دت.

٤٤. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٤٥. العكبري، أبو البقاء عبدالله، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦.

٤٦. عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط٦، ١٩٨٨م.

٤٧. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، د. ط، ٢٠٠٣م.

٤٨. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، مجمل اللغة، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦م.

٤٩. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د ط، د ت.

٥٠. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد، ط١، ١٩٨١م.

٥١. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥م.

٥٢. الفيوميّ، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د ط، د س ط.

٥٣. ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر، كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٣ م.

٥٤. كراع النمل، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد العمريّ، منشورات معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، د ط، ١٩٨٨م.

٥٥. كراع النمل، المُنَجَّد في اللغة، تحقيق: أحمد مختار عمر وضاحي عبدالباقي، عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨م.

٥٦. المساعفة، خالد، الأصول الثنائية للأفعال العربية دراسة في التأصيل والتطور اللغوي، خزائن القلم، عمان، ط١، ٢٠١٥م.
٥٧. المساعفة، خالد، الألفاظ المستعملة في التصويت للحيوان دراسة لغوية دلالية، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، الرياض، ٢٠١١م.
٥٨. مطر، عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، القاهرة، ط٨، ١٩٨١م.
٥٩. المطلبي، غالب فاضل، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ط١، ١٩٨٤م.
٦٠. مكي، أبو محمد بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧م.
٦١. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م.
٦٢. هلال، ماهر مهدي، جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي، دار الحرية، بغداد، ط١، ١٩٨٠م.
٦٣. الهنائي، كراع النمل، المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق: محمد العمريّ، منشورات معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
٦٤. ابن وهب الكاتب، أبو الحسين، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٦٧م.
٦٥. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د ط، د ت.